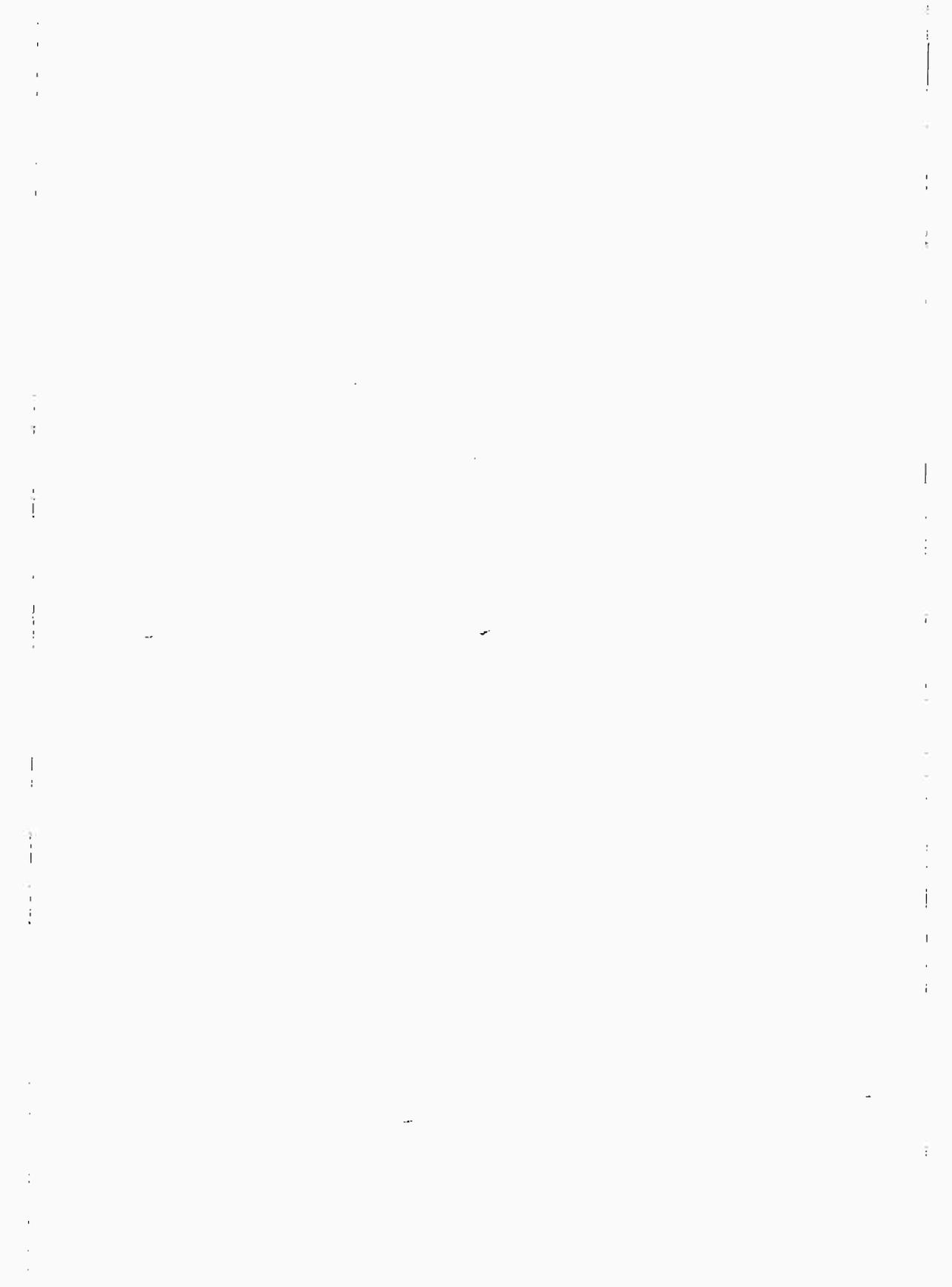


# الفصل السادس

## أزمة الانتماء والخريطة السياسية فى مصر

" ليس ثمة أمة  
استطاعت أن تنهض  
من غير أن تطهرها نار "  
غاندى

- المبحث الثامن عشر : المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها حقبة السبعينات .
- المبحث التاسع عشر : الرؤى البرنامجية للقوى السياسية والحزبية الرئيسية .
- \* الأحزاب الرأسمالية اليمينية ( الوطنى -الوفد- الأحرار ) .
  - \* الأحزاب الإصلاحية ( التجمع - العمل - الناصرى ) .
  - \* تيارات الرفض الدينى .
  - \* التيارات اليسارية .
- المبحث العشرون : مستقبل التركيبة السياسية وطبيعة التحالفات المستقبلية .



بمبالا شك فيه أن الممارسة السياسية والحزبية فى مجتمعنا المعاصر تتحدد فى ضوء مجموعة من أنساق القيم والمعايير التى تجعل من الجدل السياسى محورا من أهم معاورها ومن ثم فإن الحديث حول واقع ومعطيات الخريطة السياسية المصرية فى الواقت الراهن أو فى المستقبل المنظور ، سوف يصبح حديثاً بلا معنى إذا لم يكن فى تماس مباشر وصلات وثيقة مع مسار التغيرات الاقتصادية والصراعات الاجتماعية التى يتحدد فى ضوئها مختلف التوجهات السياسية .

ولعل الأهمية الخاصة التى تدفعنا باستمرار إلى إعادة تكثيف الضوء على كل ما يجرى فى مصر تتبع من مرارة السنوات التى أعقبت الزيارة الكارثة للرئيس المصرى السابق للقديس فى نوفمبر ١٩٧٧ وما جرت به على المنطقة العربية من نكسات وهزائم متتالية ونحن هنا لا نبالغ إذا قلنا إن الأحداث الدرامية التى شهدتها المنطقة العربية خلال الربع قرن الماضى أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن حصيلة التفاعلات والصراعات الداخلية فى مصر تؤدى فعلها مباشرة على نطاق الجغرافيا والتاريخ العربيين فإذا ما كانت مصر قلعة للحرية والوحدة فالمنطقة كلها وشعوبها فى حالة مد ثورى ، وبالمقابل فإن انهيار مصر من الداخل أو سيطرة قوى اليمين الرأسمالى المعادى للوحدة والحرية والمربط دوماً بعجلة الاستعمار الأمريكى والدولى فإن المنطقة العربية وشعوبها تتحمل نتائج هذا التحول المأسوى .

وفى هذا الفصل نحاول طرح احتمالات السيناريوهات المستقبلية لخريطة القوى السياسية والحزبية فى مصر فى ضوء توازن اجتماعى وسياسى شديد التعقيد يحمل فى ثناياه عوامل تفجره وتغيره . على أية حال ، ستكون معالجتنا هنا ذات زوايا ثلاث :

فينبغى بداية طرح المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها حقبة السبعينات وانعكاساتها - من خلال مظاهر محددة - على تعميق السلوك الاغترابى للإلتسان المصرى ثم معالجة الرؤى البرمجية للقوى السياسية الراهنة فى ارتباطها بالمعطيات السابقة .

ونأتى أخيراً لتحديد طبيعة التحالفات السياسية والحزبية ومستقبل بعض التيارات الحزبية على الساحة المصرية .

## المبحث الثامن عشر المعطيات الاقتصادية والاجتماعية خلال حقبة ١٩٧٤ - ١٩٩٤م

يعكس واقع التراتب الطبقي فى مجتمع ما خلال فترة تاريخية محددة تلك الدرجة من تطوره السياسى والاجتماعى بما تحويه من أنساق للقيم الاجتماعية والسياسية ، ويطلق خبراء علم الاجتماع بمختلف مدارسهم وانتماءاتهم الفكرية والأيدلوجية على عمليات الصعود والهبوط الطبقيين . الحراك الاجتماعى<sup>(١)</sup> ولا يخفى عدد كبير من مخططى السياسات وصانعى القرارات اهتمامهم الا محدود بهذه الحركة الدائبة والمستمرة .

والحقيقة أن الشواهد التاريخية ، منذ أفول العصر الإقطاعى وسيطرة الطبقة الرأسمالية فى أوروبا ، قد بينت أن الفئات الوسطى فى هذا السلم الاجتماعى غالباً ما يكون لدورها ومجيزها لأحد طرفى الصراع الاجتماعى الجارى تأثير كبير على مجراه ومساره بيد أن الطابع المحافظ لأفكارها ووضعها فى التراتب الطبقي دائماً ما يجعلها مخزناً للأفكار المعادية للتغيير<sup>(٢)</sup> إلا أن لحظات الأزمة الثورية وممارسة قطاعات واسعة من الجماهير للعنف الثورى غالباً ما يحسم ترددها لصالح الطرف الأقوى فى الصراع الاجتماعى .

وتقدم التجربة التاريخية فى مصر خلال العهد الناصرى نموذجاً يعتد به فى دراسة واقع التوازن السياسى والاجتماعى<sup>(٣)</sup> ، كانعكاس لطبيعة التوازن الموسمى الذى برز واضحاً خلال هذه الفترة (صراع المؤسسة العسكرية فى عهد المشير عبد الحكيم عامر بالرئاسة شبه المدنية بقيادة جمال عبد الناصر ثم صراع أنور السادات بمراكز القوى السياسية فيما بعد .. الخ) .

بيد أن سنوات الانفتاح الاقتصادى قد جرقت فى سياقها العنيف ، ثوابتاً بدت للبعض أنها راسخة لعقود قادمة ، فالانفتاح على الغرب الرأسمالى (ثقافياً - اقتصادياً - سياسياً .. الخ) وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية فى الداخل فى ظل مفاهيم ذات طابع تجارى على المستويين الداخلى والخارجى قد أعادت بدورها فرز الطبقات الاجتماعية فى مصر كما أدت لصياغة جديدة للمؤسسات السياسية والبنى الفوقية (القانونية والدستورية) بحيث ترعى مثل هذا التغيير .

فإذا أخذنا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى خلال الفترة الأولى (الناصرية) نجد أنه مقابل تقليص وتصفية نفوذ كبار ملاك الأراضى (مائة فدان فأكثر) تحسنت أوضاع الملاك والحائزين المتوسطين فزاد نصيبهم من الدخل الزراعى من ٢٥٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٣.٢٪ عام ١٩٦٦ وانخفض عدد الأسر الريفية التى تعيش تحت خطر الفقر من ٣٥٪ عام ١٩٥٨ إلى ٢٦.٨٪ من إجمالى الأسر فى الريف المصرى عام ١٩٦٥<sup>(٤)</sup> إلا أن الدورة قد عادت فى الاتجاه العكسى بعد عام ١٩٧٤ فارتفعت أعداد الأسر التى تعاني من الفقر تحت المستوى المحدد دولياً عام ١٩٨٢ إلى ٦٥٪ بين سكان الريف والمدينة<sup>(٥)</sup> وازدادت بالمقابل عمليات توسيع الملكية الزراعية وسمح بتملك أكثر من مائتى فدان بما مثل ضغطاً حقيقياً على المعدمين وصغار المزارعين فاتجهت أعداد هائلة منهم للهجرة شبه الجماعية للعمل فى الأقطار العربية النفطية .

أما فى المدينة فقد أشارت بعض الإحصاءات إلى انخفاض نصيب الأجور من الناتج المحلى من ٤٦.٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٠.٤٪ عام ١٩٧٩<sup>(٦)</sup> .

وهكذا يبدو أن أوضاع سكان المدن المصرية لم يكن أحسن حالاً بساكنى الريف المصرى ودراسة غطت إنفاق الأسرة عام ١٩٧٥ (دراسة بالعينة) تشير إلى أن هذه النسب تتجه للانخفاض بمعدل متزايد طوال عقد الثمانينات وفقاً للدراسة التى قامت بها د . كريمة كرم حول "أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال فى مصر"<sup>(٧)</sup> .

وإذا نظرنا فى زوايا أخرى فمقابل نمو ملحوظ للنفقات العامة من ٢٠.٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١٩٠.٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ ثم إلى ٣٤ مليار جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ازداد أعداد تلاميذ المدارس والجامعات المصرية من ٢.٧ مليون تلميذ عام ١٩٥٢ إلى ٥.٤ مليون تلميذ ثم إلى ١٠ مليون طالب<sup>(٨)</sup> وخلال نفس الفترة نجد إحلال نمط جديد ونمو كبير فى المهن الحرفية فى ظل انتعاش سوق البناء والتشييد فى المنطقة العربية بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ .

عموماً فإذا استعرنا من الاقتصادى الأمريكى الشهير "والت رستو" مؤشرات الاستهلاك فى المجتمع أو نسميه بالمصطلح الاقتصادى - دوال الرفاهية<sup>(٩)</sup> كمؤشر لاتجاهات الرياح الاجتماعية والاقتصادية فى مصر خلال الفترة الأخيرة نلاحظ الآتى :

أولاً : حتى عام ١٩٧٥ كان عدد السيارات الخاصة (الملاكى) المرخص لها بالسير فى طرق الجمهورية لا تتعدى ١٥٥ ألف سيارة ففز عددها عام ١٩٩١ إلى ٨٧٧ ألف سيارة<sup>(١٠)</sup> .

أى بمعدل زيادة ٥٦٥٪ خلال الفترة (بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٣٨٪) تركزت معظمها بمدينة القاهرة حيث ارتفعت عدد السيارات المرخص لها بالقاهرة من ٧٥ ألف إلى ٧٠٠ ألف سيارة فى نهاية ١٩٩١ .

ثانياً : بالنسبة للسيارات النقل والمقطورة - التى هى أحد أدوات الاستثمار الفردى فى البلاد -

نجد أن عددها قد تضاعفت عدة مرات من ٢٨ ألف سيارة إلى ١٤٨ ألف سيارة عام ١٩٨١ (بمعدل يصل إلى ٣٩٠٪ أى بمتوسط سنوى ٦٤.٩٪ ثم إلى نحو ٤٠٠ ألف عام ١٩٩١ ويلاحظ أن معظم هذه الزيادة قد اتجهت لمحافظة الصعيد وخاصة أسيوط وصوهاج<sup>(١١)</sup> مما يسترعى الانتباه تجاه شكل التركيبة الاجتماعية فى الصعيد والدور المؤثر الذى سوف تلعبه هذه الفئات على المسرح السياسى مستقبلاً .

**ثالثاً :** لوحظ كذلك زيادة سيارات الاجرة (تاكسى - سرفيس) من ٥٨ ألف عام ١٩٧٥ إلى نحو ١٠٠ ألف سيارة فى نهاية عام ١٩٨٠<sup>(١٢)</sup> (أى بمعدل زيادة ٧٢٪ خلال الفترة بمتوسط سنوى ١٤.٥٪) ولا يخفى بالطبع العلاقة بين عمل المصريين بالخارج وبين هذا النمط الاستثمارى الجديد . وكذلك شكل تركيبه الهرمية فى المجتمع المصرى حيث يتحول عدد كبير من الأفراد من الوظائف الحكومية والمكتبية إلى القطاعات المهنية والحرفية ( مثل التاكسى وسيارات السرفيس) وهو ما يدعم شرائح محددة من الطبقة البرجوازية الصغيرة ويميل بأفكارها غالباً فى اتجاه اليمين والفكر المحافظ .

وأيضاً : بالنسبة للسلع المعمرة الأخرى ، فبرغم التقديرات والبيانات المتضاربة حول بعض منها فإننا فى ضوء معدل نمو الاستهلاك العائلى من ناحية ومعدلات الإنتاج المحلى والاستيراد من الخارج، قمنا بحساب أحجام الاستهلاك الراهن واستخلصنا أن عدد الشلجات الموجودة لدى الأفراد فى مصر تتراوح ما بين ٦ إلى ٨ مليون ثلاجة من جميع الأنواع والماركات كما أن هناك نحو ١٠ مليون جهاز تليفزيون عادى ونحو ٣ مليون جهاز ملون وذلك حتى نهاية ١٩٨٥<sup>(١٣)</sup> بل إننا نشير إلى أن ما تم إنتاجه من أجهزة تليفزيون محلى فى أربع سنوات فحسب (١٩٨٤/٨٢ - ١٩٨٥/٨٤) قد بلغ نحو ٣ مليون جهاز (٦ ، ١ مليون أبيض وأسود و٤ ، ١ مليون ملون) بلغت قيمتها النقدية نحو ٣٥٣ ، ٨ مليون جنيه مصرى وإذا أضفنا ما تم استيراده من أجهزة استقبال تليفزيونى والتي بلغت ١٩٥ ألف جهاز خلال نفس الفترة فحسب فإن الصورة تبدو واضحة تجاه هذه الظاهرة<sup>(١٤)</sup>

أما أجهزة الفيديو والتي يقدرها البعض بأكثر من ٣ مليون جهاز منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٤<sup>(١٥)</sup> . فإن البيانات المتاحة من اتحاد الغرف التجارية يدعم ذلك التقدير حيث أن ما تم إنتاجه محلياً من هذه الأجهزة فى ثلاث سنوات فحسب (١٩٨٢ / ١٩٨٥) قد بلغت ٢١١٢٢ بقيمة ٢١ ، ٢ مليون جنيه وأن ما تم استيراده فى أربع سنوات فحسب (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٥/٨٤) قد بلغ ٤١٦٦٧٥ جهاز بقيمة ٢١ ، ٤ مليون جنيه وقد أدى هذا بدوره إلى خلق سوق واسع لتبادل وبيع أجهزة الفيديو ، حتى إن ما تم حصره من أندية الفيديو المسجلة فى القاهرة فحسب يربو على سبعمائة نادى وهو ما يتجاوز كل ما هو موجود فى دولة مثل فرنسا ا

ومن المؤشرات ذات الدلالة أيضاً زيادة إيرادات قطاع الشئون المالية والاقتصادية باتحاد الإذاعة والتليفزيون عن الإعلانات التى تمثل أحد أوجه المؤثرات الفعالة ليس فحسب فى مجال التسويق

والتجارة وإنما - وهذا هو الأهم والأخطر - فى مجال السلوك الاجتماعى والتركييب النفسى للمواطنين المصريين فقد ارتفعت هذه الإيرادات من ٠.٤ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٤ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم قفزت إلى ٢٢.٨ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ وأخيراً بلغت نحو ٥٤ مليون جنيه بحلول عام ١٩٩٤ كما أن مراجعة المساحة الزمنية التى تشغلها الإعلانات من إجمالى الإرسال التليفزيونى نجدها تتراوح بين ٧٪ إلى ١٤٪ من وقت الإرسال يومياً فى السنوات الأخيرة<sup>(١٦٦)</sup>.

وتغيب عنا حتى الآن إحصاءات دقيقة عن حجم أجهزة التكييف الموجودة فى البلاد وإن كانت الأرقام المتاحة لعام ١٩٧٩ و١٩٨٠ عن إنتاج القطاعين العام والخاص - لأجهزة التكييف فى مصر و٢ حضان و١.٥ حضان، تصل إلى ٣٩ ألف جهاز للعامين فحسب ودون الأجهزة المستوردة من الخارج<sup>(١٧)</sup>.

وتشير هذه التغييرات على المستويين الاقتصادى والاجتماعى قضية رئيسية وهى واقع ومستقبل المصريين العاملين بالخارج وكيفية توظيف أموالهم التى ستجسد معطيات جديدة ينبغى من الآن الإهتمام بها والتنبؤ بمسارها .

تشير التقديرات الأكثر تحفظاً أن عدد المصريين العاملين بالأقطار العربية النفطية قد بلغ ٤ مليون مصرى بنهاية سنة ١٩٩٠ ويتركز معظمهم فى العراق والسعودية ٢.٢٥ مليون مصرى<sup>(١٨)</sup> ونظراً للتفاوت الكبير فى دخول ومراتب هؤلاء بالخارج سواء بسبب تباين التخصصات والمهارات أو نتيجة تفاوت الأجر المدفوع للتخصص ذاته من قطر عربى لآخر ، (السعودية مقابل الأردن مثلاً) فسوف نتحفظ كثيراً تجاه التقديرات التى قدمها الدكتور رمزي زكى والتى أشار فيها إلى أن دخول المصريين بالخارج بلغت عام ١٩٨١ نحو ٥٦٠ مليون جنيه وأن ما يتم تناوله خارج الجهاز المصرفى المصرى من بنكنوت «السوق السوداء» يقدر بنحو ٣.٥ مليار جنيه سنوياً<sup>(١٩)</sup> وفى دراستنا هنا ستعتمد على افتراضات ثلاثة :

أولاً : هناك ثلاثة مستويات للمهارة ومن ثم مستويات للأجر وكذلك للدخار والتحويل النقدى والعينى .

ثانياً : هناك ثلاثة مستويات مقابلة من الوجود المصرى تتحدد فى الدوائر الثلاثة التالية :

- ١ - دول ذات دخول مرتفعة نسبياً ووجود مصرى متوسط «السعودية - الخليج» .
- ٢ - دول ذات دخول متوسطة ووجود مصرى متوسط «الجزائر - ليبيا - الأردن» .
- ٣ - دول ذات دخول ضئيلة ووجود مصرى كبير نسبياً «العراق - اليمن» .

ثالثاً : هذه المؤشرات سوف تعكس نفسها على المنفعة الحدية لأجر هذه الفئات بالمثل على المرونات الدخلية وأنماط الإتفاق وهو ما يبدو واضحاً فى تحويلات المصريين - أى ادخارهم بمعنى آخر - فى ظل

هذه المعطيات يمكن تحديد الأحجام التقريبية لسوق العملات الحرة في مصر وقد قمنا من جانباً بدراسة تطورات معدلات الزيادة الحاصلة في ودائع المصريين لدى البنوك التجارية والمشاركة في مصر وكذلك لحجم التحويلات النقدية والعينية والهنايا واستخلصنا من ذلك أن حجم تحويلاتهم «أى ادخارهم السنوى» بمختلف التخصصات والخبرات يتراوح حول ١٠ مليار جنيه سنوياً يتم تصريفها عبر ثلاثة أشكال رئيسية هي :

١- عن طريق الهنايا والرسائل البريدية (الطرود) أو عن طريق التحويلات العينية الأخرى (حجز شقق) أو أجهزة الاستهلاك المعمرة .

٢ - عن طريق تسريب جزء هائل للسوق الحرة للعملات «السوق السوداء» في مصر أو بواسطة فروع البنوك الخاصة والغير قانونية التى تمارس عملها فى الأقطار النفطية<sup>(٢٠)</sup> أو عن طريق الاستيراد باسم المنطقة الحرة .

٣ - عن طريق الودائع فى البنوك التجارية والمشاركة والأجنبية فى مصر وشركات توظيف الأموال وكذلك بالتنازل عن جزء من مدخراتهم للسلطات بالمطارات والموانئ .

وبدراسة البيانات المتاحة حول تطور حجم ودائع الأفراد - سواء من رجال الأعمال أو المدخرين البسطاء خلال السنوات التى أعقبت إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى يلاحظ أن هذه الودائع قد ازدادت من ٦٩ مليون عام ١٩٧٤ إلى أكثر من ١٩٠٢ مليون جنيه عام ١٩٨١<sup>(٢١)</sup> . ثم إلى ما يربو على ٢٥٠٨ مليار جنيه بالعملات الحرة والمعلية كما هو مبين فى الجدول رقم (٤١) ثم تجاوزت ٥٤ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٩٢ .

ومن أكثر الأمور إثارة للاضطراب فى التحليل الاقتصادى لجمل الهياكل التمويلية المتاحة فى المجتمع المصرى ، هو غياب أية بيانات عن حجم ودائع المصريين لدى شركات توظيف الأموال التى تحجم هى نفسها عن نشر البيانات الخاصة بمراكزها المالية ، كما أن نسب الفوائد المرتفعة التى تمنحها هذه الشركات دون أن يقابلها توظيف إنتاجى بارز فى المجتمع المصرى ، يضع علامات استفهام حول مصير هذه الودائع ومدى الضمانات الممنوحة لودائع صغار المدخرين ، الذين هم معظمهم من المصريين العاملين بالأقطار العربية الخليجية \*

وقد ساهم التسابق المجنون بين معدلات التضخم وارتفاع الأسعار من جهة وأسعار الفائدة الدائنة بالبنوك من جهة أخرى ، فى جعل هذا النمط أحد أهم قنوات الاستثمار لصغار المدخرين وعشرة آلاف جنيه وحتى أقل من مائة ألف جنيه» ومن ثم ازدادت الأسر التى باتت تعتمد أكثر على ريع هذه الودائع .

على أية حال فإن الأرقام المتاحة عن التحويلات النقدية والعينية فى يونيو ١٩٨٨ تذكر أنها قد \* كتب هذا التحليل قبل أحداث الصدام بين الحكومة المصرية وشركات توظيف الأموال خلال عام ١٩٨٨ .

بلغت ٣٥٠٠ مليون<sup>(٢٢٢)</sup> وإذا أضفنا إليها نحو ١٥٠ مليون أخرى قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة لذلك العام فإن قيمة هذين البندين تقارب ٥ مليار جنيه هذا علاوة على المشتريات الشخصية بالعملات الأجنبية والحج - إكتساب بالدولار فى الشركات - شراء سلع بالدولار - مصاريف العلاج بالخارج .. الخ» فإن المحصلة النهائية تصل إلى ٥ مليار دولار .

يبقى بعد ذلك السيولة المالية المتوفرة لدى المصريين بالخارج وذويهم فى مصر وهذه المدخرات وفقاً للعملية الحسابية التى قمنا بها ومعرضة فى الجدول رقم (٤٠) تقارب ٥ مليار أخرى<sup>(٢٢٣)</sup> تجدد مكانها بعد فترة خارج إطار الجهاز المصرفى المصرى عبر السوق الحرة للعملات الذى امتد من خلال شبكة واسعة من الأفراد «أكشاك سجاتر- بازارات وسماسرة بالريف .. الخ» يصل عددهم إلى ٥٠ ألف شخص يتحكم فى إدارة نشاطهم ١٠٠ تاجر وتشكل هذه الشبكة الواسعة ركيزة إضافية من الركائز الاجتماعية والسياسية للقوى الاجتماعية المؤيدة لاستمرار الانفتاح وفوضى السوق الراهن فى مصر<sup>(٢٢٤)</sup> .

إننا هنا - وكما هو واضح - إزاء قضيتين متشابهتين ، الأولى أن هناك قطاعات اقتصادية وخدمية كاملة يتم تمويلها أساساً عن طريق التحويلات النقدية وبخاصة قطاع الاسكان الفاخر والمتوسط فى مصر ومن ناحية أخرى فنحن إزاء سوق منظم للعملات الأجنبية فى مصر ، لم تفلح الجهود البوليسية فى وقف زحف الممر على النشاط الاقتصادى \*

وفى دراسة أعدها أحد الباحثين حول هذا الموضوع أشار إلى أنه برغم اتفاق معظم الباحثين والدارسين فى مصر بوجود سوق للعملات الأجنبية توازى السوق الرسمية ويطرح بها سنوياً أكثر من ٣.٥ مليار جنيه فإن عدد القضايا المضبوطة بلغ ٧٦٨ قضية عام ١٩٨٢ ولم تزد المبالغ المضبوطة بها عن ١٠.٦ مليون جنيه<sup>(٢٢٥)</sup> .. !!

ويكفى أن نذكر أن حملة واحدة على أربعة تجار قد ضبطت ٢٠ مليون دولار وعملات أخرى<sup>(٢٢٦)</sup> مما يؤكد اتساع نطاق السوق السوداء . للعملات الأجنبية .

**على أية حال نستخلص من عرضنا السابق الحقائق التالية :**

**أولاً :** هناك حراك اجتماعى فى مصر يختلف فى مضمونه عن تلك العملية التى شهدتها الفترة الناصرية ، ويعتمد حراك الفترة الحالية «٧٤- ١٩٩٤» على آليات عمل تمتد من الوكالات التجارية وقوضى السوق الرأسمالى فى البلاد إلى الخارج وتحديدأ عبر هجرة المصريين للعمل فى الأقطار العربية النفطية .

ومن ثم فإن العملية مقطوعة الصلة بأى آليات تنمية فى الداخل بل تستند أساساً على عجلة

\* نجت هذه القوى الاجتماعية فى النهاية فى فرض الاعتراف القانونى من جانب الدولة بها فصدرت قرارات ١٣ مايو ١٩٨٧ بالسماح بالسوق الحرة للعملات الأجنبية .

التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالى الدولى ونوضى المضاربة السعرية فى العملات الأجنبية ويؤدى كل ذلك إلى تعميق تشوه توزيع الدخل فى مصر حيث تشير بعض التقارير إلى أن هناك ٥٪ من إجمالى السكان فى البلاد (أى ٨٢٠ ألف مواطن) يستحوذون على ٢٢٪ من الناتج القومى وأن هناك ١٠٪ من السكان أى ٥ مليون مواطن «يستحوذون على ما يقارب ٥٠٪ من الاستهلاك العائلى فى البلاد»<sup>(٢٧)</sup> وبالطبع فإن هذه التقارير تغفل الدوائر غير الشرعية وغير القانونية التى تغفل جزءاً هاماً للغاية فى توليد وتوزيع الدخل فى مصر ونقصد تحديدأ تجارة المخدرات وتجارة العملات .

فهاتان التجارتان وحدهما يسيطران على أكثر من ٨ مليار دولار سنوياً وتضمن بقاء شبكة واسعة من الموزعين «والجلايين» تقارب المائة ألف شخص وتجارة بهذا الحجم لا ينبغى تجاهلها وتجاوز تأثيرها السئ على غط توزيع الدخل فى مصر وإضافتها إلى صورة الاختلال الرسمى فى توزيع الدخل<sup>(٢٨)</sup> .

ثانياً : لدينا نحو ثمانية آلاف شركة خاصة وبنك أقيمت بعد عام ١٩٧٤ مستفيدة بزيابا قوانين الاستثمار وهى مشروعات مملوكة للرأسمال الخاص والأجنى، صحيح أن حجم الوظائف التى قدمتها لا يتعد ٧٦ ألف مشتغل إلا أن بقاءه أو بقاء الأوضاع على ما هى عليه تمثل مطلباً حيوياً هاماً لأصحاب هذه المشروعات . كما أن هناك ١٢ ألف مزرعة دواجن تقدم إليها الحكومة قروض تصل إلى ٣٥٠ مليون جنيه سنوياً وتحمل الخزانة العامة تكاليف فروق أسعار الفائدة تصل إلى ٢٥ مليون جنيه فى السنة بالإضافة إلى تكلفة دعم الأعلاف المقدرة بنحو ١٢٠ مليون جنيه وإذا أخذنا بعين الاعتبار بعض المهنيين الذين يرتبط مستوى نشاطهم بالمشروع الخاص وانتعاشه «فترة المعامين مثلاً» فإن هناك فئات من مصلحتها استمرار الأوضاع على ما هى عليه .

ثالثاً : هناك المواطنين حائزو سلع الاستهلاك الكمالى « الفيديو والسيارة .. الخ » والذين يقدر عددهم بنحو مليون مواطن فإننا نستنتج وجود ٢.٥ مليون مواطن فى مصر يتمتعون بمستوى معيشى مرتفع وإذا أضفنا ذويهم الذين سيميلون غالباً إلى توجهاتهم السياسية فإن الرقم يصل إلى ٥ مليون مواطن وهؤلاء جميعاً يشكلون ٨٪ تقريباً من إجمالى السكان عام ١٩٩٠ يتربعون على قمة الهرم الاجتماعى فى البلاد .

رابعاً : مقابل هؤلاء نجد أن هناك أكثر من ٦٥٪ من سكان الريف المصرى «أى نحو ٢٥ مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر الذى حددته الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة كمستوى لا يتوفر فيها الحد الأدنى للمعيشة الإنسانية .

حيث نعرف أن ٤٤٪ من سكان الريف محرومون من مصدر للمياه النقية كما أن هناك ٢١٪ لا يصل إليهم التيار الكهربائى وذلك وفقاً لتتائج تعداد ١٩٨٦ .

وإذا أضفنا إلى هؤلاء موظفى الدولة والحكومة - القطاع العام - المحكم المحلى .. الخ، البالغ عددهم ٤ مليون مواطن تقريباً<sup>(٢٩)</sup> أى أن هناك ١٣ مليون مواطن يعيشون دون المستوى اللازم

اقتصادياً واجتماعياً يعانون من أزمات عديدة فى المسكن والمأكل والملبس وإذا أضفنا ذريهم فإن هناك ٤٥ إلى ٤٧ مليون مواطن يتوزعون على حضر وريف الجمهورية ويشكلون ٧٣٪ من السكان يعانون من تدهور مستمر لمستوى معيشتهم وهؤلاء ستتنازعهم قوى الإصلاح السياسى واليسار المصرى خلال السنوات القادمة إذا توفرت آليات العمل الاجتماعى والسياسى الملائمة لأوضاعهم ووعيهم الاجتماعى .

خامساً : كما تشير البيانات الرسمية عن حجم البطالة فى المجتمع المصرى حالياً إلى تفاقم هذه الظاهرة بكل انعكاساتها النفسية والاجتماعية والسياسية السلبية ، ووفقاً لهذه المصادر فقد زاد عدد المتعطلين من ٧٥٦ ألف عام ١٩٨٤ إلى ٢ مليون شخص عام ١٩٨٦ (٣٠) ، وإذا أخذنا المتعطلين بعض الوقت فإن الرقم ربما يتجاوز ثلاثة ملايين عاطل وستزدى عودة مئات الآلاف من المصريين العاملين فى الأقطار العربية خلال العشر سنوات القادمة بفعل انحصار الحقبة النفطية إلى تزايد أعداد العاطلين فى مصر بصورة غير مسبوقة فى التاريخ المصرى الحديث .

سادساً : ووفقاً لبيانات التعداد العام للسكان فى مصر عام ١٩٧٦ فإن حجم العمالة الهامشية «أو ما يسمى البروليتاريا الرثة» يصل إلى ٤٠٠ ألف مواطن ومواطنة يتوزعون على مهن متنوعة كالباعة المتجولون - الحلاكون - الطهاة - خدم المنازل .. الخ والأخذة فى الاتساع كما أظهرتها النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦ (٣١) .

وهذه العمالة الهامشية التى يقع موقعها الطبقي فى أدنى السلم الاجتماعى سوف يكون من الصعب فى الوقت الراهن تحديد توجهاتهم السياسية بفعل تدنى مستوى وعيهم السياسى وتضائل اهتماماتهم العامة وغياب أى إطار تنظيمى جماعى . ربما يكون المناسب إجراء مقارنة بين نتائج التصويت الذى جرى بمناسبة الانتخابات التشريعية فى أكتوبر ١٩٧٦ ومايو ١٩٨٤ ثم أبريل ١٩٨٧ لنتبين مسار المشاركة السياسية ومستقبل التوازن السياسى فى البلاد فى العقد القادم .

فى أكتوبر ١٩٧٦ (مطلع حقبة الانفتاح والنفط) كان عدد المقيدى فى جداول الانتخابات فى مصر - وبصرف النظر عن الكثير من العيوب التى تشوبه - قد بلغ ٩٥٦٤٤٨٢ مواطناً ولم يكن هؤلاء يمثلون أكثر من ٤٣.٨٪ من إجمالى المواطنين البالغين لسن التصويت (١٨ عاماً فأكثر) أى أن نحو ٥٦.٢٪ من إجمالى البالغين لسن التصويت غير مقيدى إما لافتقاده الثقة فى النظام الانتخابى المصرى لأسباب عديدة وإما ميلاً للسلبية واللامبالاه .

على أية حال فقد كان عام ١٩٧٦ ، هو عام افتتاح موسم الكرنفال الديمقراطى للنظام السياسى المعتمد منذ عام ١٩٥٣ على مبدأ التبعيثة السياسية والحزب الواحد ونبذ فكرة تعدد الأحزاب ومحاربتها بكل عنف وقسوة .

والحق فإن انتخابات عام ١٩٧٦ ، كانت أفضل انتخابات شهدتها الساحة السياسية المصرية منذ

عام ١٩٥٢ حيث تقلصت التدخلات البوليسية واتسعت المشاركة السياسية لكافة القوى العلنية (الناهر الرسمية) وغير العلنية (المنظمات اليسارية) ولم تكن الجماعات الدينية السلفية قد برزت بصورة ملموسة في تلك الفترة ورغم ذلك فلم يتجاوز عدد المشاركين في التصويت ٣٨٠٣٩٧٣ مواطناً أى بنسبة ٤٠٪ من إجمالى المقيدىن فى الجداول ونحو ١٧.٥٪ من إجمالى البالغىن لسن لتصويت . وقد كان من نتائج هذه الانتخابات أن حصل الحزب الحاكم (حزب مصر العربى الاشتراكى) على ٦٢.٧٪ من الأصوات الصحيحة أما الجماعات المعارضة (ناهر ومنظمات اليمار والمستقلين ..الخ) فقد كان نصيبها ٣٧.٣٪ من الأصوات الصحيحة (٣٢) .

وقد تبين أن المستقلين عن الناهر الرسمية قد حصلوا وقتئذ على ٢٧.٥٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة بل إن إحدى الدراسات قد أظهرت أن مرشحي المنظمات اليسارية ومنبر التجمع قد حصلوا وحدهم على نحو ١٩٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة (٣٣) . أما فى عام ١٩٨٤ فقد كانت الخريطة الاجتماعية - ومن ثم السياسية - للبلاد قد تبدلت بفعل انعكاس السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عام ١٩٧٤ والتغيرات الإقليمية التى جرت بفعل ارتفاع أسعار النفط وتحول الصحراء العربية النفطية إلى مراكز جذب مالى وحضارى جديد .

لقد بلغ عدد المقيدىن بالجداول الانتخابية فى مايو ١٩٨٤ عشية الانتخابات التشريعية نحو ٤١٨,٣٣٩,٤١٨ مواطناً وهؤلاء لا يشكلون سوى ٥٤.٠٦٪ من إجمالى البالغىن لسن التصويت (١٨ عاماً فأكثر) فى ذلك الحين .

وقد اتجه ٥,٣٢٣,٠٨٦ مواطناً للإدلاء بأصواتهم أى بنسبة ٤٣.٧٪ من أجمالى المقيدىن بالجداول كما أنهم لا يمثلون سوى ٢٣.٦٪ من إجمالى البالغىن لسن الانتخابات أى أن ثلاثة أرباع الذين يحق لهم المشاركة فى اختيار ممثليهم فى المجلس التشريعى - الذى يعد أعلى سلطة من الناحية النظرية فى البلاد - يجمعون عن استخراج بطاقات انتخابية وهى ظاهرة فى غاية الخطورة سواء فى دلالتها الاجتماعية أو السياسية أو النفسية .

فما هو التوزيع التصويتى بصرف النظر عن التدخلات الواسعة التى شهدتها هذه الانتخابات ؟

لقد حصل الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم على ٧٣٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة (أى نحو ٣,٨٥٦,٣٧٢ صوتاً صحيحاً) مقابل حصول أحزاب المعارضة الرسمية على ٣٩٦,٤٢٧,٤ فقط من الأصوات الصحيحة \* أى ما يعادل ٢٧٪ فحسب (٣٤) وهكذا فمقابل كل صوت واحد نالته أحزاب المعارضة الأربع (تجمع - عمل - تحالف الوفد والاخوان - الاحرار) فإن الحزب الحاكم قد نال ٢.٧ صوتاً . ومن الأمور الملفتة للنظر ، ذلك الترابط القريب بين انتشار الأمية فى منطقة أو محافظة ما

\* حيث منع القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ القائم على فكرة القوائم الحزبية المشروطة ترشيح غير المنضمين للأحزاب الرسمية مما دفع كثيرين للانضمام إلى أحزاب قائمة لعونهم فرصة الترشيح كما أدى بالبعض إلى الدفع بعدم دستورية هذا القانون أمام المحكمة الدستورية التى قضت بذلك فى يونيو ١٩٨٧ .

ويبين نسبة الإقبال على التصويت الانتخابى بها ، فهذه العلاقة فى مصر على عكس جميع قوانين علم الاجتماع والسياسة فى عالمنا الحديث حيث تتجدد إلى العلاقة الطردية فيزداد الإقبال على التصويت كلما ازدادت نسبة الامية مما يجعلنا نتشكك أصلاً فى صحة عمليات التصويت ونسبة الإقبال المشار إليها. فعلى سبيل المثال بينما تبلغ أعلى نسبة للامية فى مصر فى محافظة الفيوم ، فإن نتائج التصويت فى انتخابات مايو ١٩٨٤ قد أظهرت أنها أعلى نسبة إقبال فى محافظات الجمهورية حيث بلغت ٦١,٦٪ من إجمالى المقيدين بالجداول يليها المحافظات الثلاثة ( الشرقية - المنوفية - المنيا ) التى بلغت فيها نسبة الحضور للتصويت ٥٠٪ من إجمالى المقيدين بالجداول بينما نجد أن هذه النسبة فى المحافظات الكبرى ( القاهرة - الجيزة - الاسكندرية ) لم تتعد ٢٩,٩٪ من إجمالى المقيدين بالجداول<sup>(٣٥)</sup> إذا قارنا بين الذين حضروا التصويت والبالغين لسن الانتخاب فى هذه المحافظات الثلاث نجدها ١٦,٢٪ أما محافظات القناة الثلاثة فإن نسبة الحضور لم تتعد ٣٢,٤٪ من إجمالى المقيدين بالجداول وهى لا تعادل أكثر من ٢٦,٢٪ من إجمالى البالغين لسن الانتخاب (١٨ عاماً فأكثر) . أى أن الحكومات المصرية التى تتولى السلطة فى البلاد منذ عام ١٩٧٦ وحتى الآن هى حكومات أقلية الأقلية .



## المبحث التاسع عشر

### الرؤى البرنامجية للقوى والأحزاب السياسية

١٩٧٠-١٩٩٤

تبدلت ملامح الخريطة السياسية في مصر خلال العشرين عاما الماضية تبديلاً عميقاً ، صحيح أن ملامح وإيقاع تلك التحولات في البناء الفوقى بشكل عام والبناء السياسى بشكل خاص لم تكن بنفس سرعة ووتيرة التحولات شبه الجذرية التى طرأت على موازين القوى والطبقات الاجتماعية المختلفة وعلى الهيكل الاقتصادى وأشكال التراتب الطبقي بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادى .. بيد أن التغير الملموس فى شكل الممارسة السياسية القائمة على التعددية الحزبية قد أصبحت حقيقة واقعة تفرض نفسها فى إطار تحليل مستقبل البلاد فى العقود القليلة القادمة .

ولقد فتحت الأحداث المأسوية لهزيمة يونيو عام ١٩٦٧ ، والانهييار غير المتوقع للدفاعات العسكرية للنظام الناصرى ، الباب لإعادة مناقشة البنية السياسية الناصرية وأعادت بالتالى - وبالطرح هذه المرة - الدعوة لضرورة فض الاشتباك بين مختلف القوى والسيارات السياسية التى ظلت تختفى تحت العباءة الناصرية - التنظيم السياسى الواحد - إما خوفاً من البطش أو انسجماً مع طرحها وبرنامجها السياسى.

ولقد أظهرت المناقشات التى جرت فى قمة الهرم السياسى الناصرى ، فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ مباشرة ، أن الرئيس عبد الناصر نفسه كان أكثر إدراكا للصعوبات والمخاطر التى تهدد نظامه وصياغته القديمة لتحالف ما أسماه الميثاق "قوى الشعب العامل" (٢٦) وأخذ يعيد حساباته وبدأت تعبيرات سياسية ذات طبيعة حزبية تأخذ حيزاً من تفكيره السياسى وقتئذ .

صحيح أن دعوة الرئيس عبد الناصر ، كانت تجسد معارضة قوية من جانب كهنة المعبد (الاتحاد الاشتراكى العربى) بيد أنها بالمقابل كانت تعبيراً عن قلمل قوى اجتماعية أفرزتها الحقبة الناصرية نفسها إلى جانب القوى القديمة من الصياغة الجديدة للممارسة السياسية القائمة وقتئذ .

لقد عبر عن هذا التلمل الانفجار العفوى الواسع للشارع المصرى فى أعقاب صدور أحكام قادة الطيران فى فبراير ونوفمبر من عام ١٩٦٨ .

ذلك أن محركات جموع عمال مصانع حلوان ومظاهرات طلبة الجامعات المصرية في هذه الفترة ومواجهة قوات الأمن والشرطة لهما بالعنف والقسوة قد دفعت بحمم البركان إلى القوران وآتون ناره إلى لحظة الاشتعال .

وإذا أخذنا بالاعتبار موقع هاتين الفئتين (العمال - والطلبة) اللتين ظلتا محسوبتين لسنوات طويلة كقوة دعم للنظام الناصري ، فإن دلالة ذلك لا تغيب عن المحلل الدقيق ، بحيث يمكن القول بأنه منذ ذلك التاريخ وضعت علامات استفهام حقيقية حول موقع النظام الناصري وإجراءاته في التركيبة الطبقية للبلاد وهكذا نشطت بعض القوى السياسية وبخاصة اليسار الشيوعي والجماعات الدينية ذات المنطلقات الانقلابية في اتجاه إعلان الوجود وتأكيد القاعدية بعيداً عن التنظيم السياسي الحكومي في ذلك الحين (الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطبيعي).

ومنذ أواخر عام ١٩٦٩ وبدايات ١٩٧٠ شكلت مجموعات من الشباب المصري أول مجموعات من اليسار الجديد. كما شهدت هذه الفترة انتشار أفكار التكفير والتجهيل للمجتمع والدولة وصياغة أفكار دينية ذات طابع عصبي وانعزالي.. (٣٧)

عموماً ، فبرغم محاولات الرئيس عبد الناصر ، لاحتواء انعكاسات الهزيمة على رصيده ورصيد نظامه من التأييد السياسي لدى قطاعات الشباب عبر طرحه برنامج "٣٠ مارس" عام ١٩٦٨ للالتفاف على ذلك التلمر فإن الأزمة قد زرعت بصورة أصبح من المستحيل من الآن فصاعداً اقتلاعها . وهكذا عندما تسلم الرئيس الجديد (أنور السادات) السلطة واستقرت مقاليد الأمور في يديه بعد انقلاب القصر في مايو ١٩٧١ أعيد طرح التساؤل من جديد بصوت مسموع هذه المرة

### إلى أين نسير ؟ (٣٨)

بل إننا نستطيع أن نشير إلى وثيقة سابقة على "ورقة أكتوبر" مثلت تمهيداً أولياً وإعلاناً للنوايا وهي الوثيقة الصادرة عن " المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب " قبل حرب أكتوبر بعدة أشهر وكان لتركيز هذه الوثيقة على الانفراج الدولي بين القوتين العظميين معنى خاص في إطار البحث عن مبرر لاحق للخضوع لشروط التسوية الأمريكية .

إن ورقة أكتوبر (أبريل ١٩٧٤) في محاولة للإجابة على ذلك السؤال الاستراتيجي قدمت العصور التالي :

"أن لدينا قطاعات الاقتصاد القومي ثلاثة ، القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني ، وسياسة الانفتاح الاقتصادي يتسع المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية وهذا كله في إطار من التخطيط الذي يرسم أهدافاً استراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييراً جلياً (٣٩) .

فإذا ما ربطنا بين هذه المقولات وما تكشفته عنه الاتفاقيات بين وزير الخارجية الأمريكية (د. هنري

كيسنجمر) فى أولى زيارته للمنطقة بعد خصومة طويلة (ديسمبر ١٩٧٣) أمكننا معرفة أبعاد التغيرات الجذرية المطلوبة من انفتاح كهذا (٤٠) .

وبرغم أن السادات قد رفض فى ورقة أكتوبر ما أسماه "تفتيت الوحدة الوطنية عن طريق تكوين الأحزاب" فإن موافقته على فكرة المنابر السياسية المتمايزة داخل التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى العربى) بعدها بأربعة أشهر فحسب لم تكن تعبيراً عن عدم وضوح فى الرؤية السياسية فحسب ، وإنما كانت انعكاساً لتفاعلات إقليمية ودولية داخل دائرة الصراع السياسى والطبقى الجارى فى مصر منذ سنوات بعيدة .

وفى خطابه الذى ألقاه بمناسبة افتتاح أعمال المجلس التشريعى الجديد فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ - أعلن الرئيس السادات موافقته على قيام أحزاب سياسية ثلاث طالما التزمت هذه الأحزاب بقواعد اللعبة " الديمقراطية " التى تضمنتها المعزوقة الشهيرة ( السلام الاجتماعى - الوحدة الوطنية - التحول الاشتراكى ) وبهذا اكتملت ملامح المكياج الديمقراطى للنظام (٤١) .

على أية حال ، فلم يكن من المتصور أن تأتى السلطة الجديدة بكل هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحادة ، خلال الخمسة عشر عاماً الماضية دون أن تحدث أثرها على المزاج السياسى لفتات واسعة من المصريين .

كما أن الاتدفاع المتزايد ، وغير المبرر من منظور الحصافة السياسية - من جانب النظام المصرى للصلح المهيمن مع إسرائيل والتحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة والانقلاب على المطامع المشروعة للشعوب العربية فى التحرر والاستقلال والوصول إلى حد القطعية مع الأقطار العربية والثورة الفلسطينية كل هذه التحولات الدراماتيكية كانت تتفاعل بدرجة شديدة التعقيد مع الظواهر الجديدة فى البناء الفوقى والمؤسسى للتركيبية المصرية (الأحزاب) بحيث دفعت الأخيرة إلى الخروج من الأسر الساداتى لها ، وإخضاعها لشروط اللعبة المرسومة سلفاً بما وضع نظام الرئيس السادات فى مأزق لانفكاك منه . كما ساهمت ظروف المعركة الانتخابية لتشكيل المجلس النيابى (خريف ١٩٧٦) فى اشتباك الأفكار الانتقالية (اليسارية والدينية على حد سواء) مع شارع سياسى يفلئ أفراداه ويتحرقون للحظة الانطلاق من " قمقم " الصمت الناصرى .

وبينما كانت المنظمات اليسارية الجديدة والجماعات الدينية السلفية تضغطان على النظام لتوسيع رقعة المشاركة السياسية كلاً لصالحه ، كانت بالمقابل جماعات رجال الأعمال والرأسماليين يوسعون فعلياً من هامش نفوذهم على القرار السياسى والاقتصادى معاً ، بحيث أصبحوا القوة النافذة فى طول البلاد وعرضها خلال النصف الثانى من السبعينيات وحتى الآن . فعلى سبيل المثال كتب أحد معبرهم فى أحد أهم المجلات المتخصصة وقبل أيام فحسب من اندلاع مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ يقول (بعد حديث المسئولين عن الانفتاح فما تزال العوائق المشثلة فى القوانين والقرارات المعوقة كما

هي: بل زادت خيبة أمل المستثمرين عندما صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذي دعا إلى انعقاد الجمعيات العمومية وذهب المساهمون لحضور هذه الجمعيات ، وإذا بهم يجدون أنفسهم بلا حول ولا قوة أمام مجلس الإدارة المكون من البيروقراطيين الذين كانوا الأداة المنفذة للمعوقات التي سادت في عقد الستينات) ثم يستطرد قائلاً (على المسؤولين الذين عاصروا هذه الفترة ثم بدون تردد يجب أن يبدؤا بتعديل ما ينبغي تعديله ويلغوا ما ينبغي إلغاؤه وذلك سعياً وراء تنقية الجو وعودة الثقة وفتح الأبواب التي أغلقتها العقول المتخلفة والنفوس الحاقدة (٤٧).

في ظل هذا السيرك السياسي المنصوب من جانب أطراف إقليمية (السعودية والخليج بصفة خاصة) وأطراف دولية (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) وأطراف داخلية (الطبقة الرأسمالية المصرية) تحددت ملامح التوجه السياسي / الاقتصادي للبلاد في عقدي السبعينات والثمانينات وبالقسط لم تكن هذه هي وحدها الفاعلة على المسرح السياسي المصري ، فهناك قوى اليسار الريديكالي الذي أخذ ينتشر شيئاً فشيئاً في الأوساط الطلابية والشعبية والذي عبر عن نفسه في اضطرابات الأعوام الخمسة الأولى من حكم الرئيس السادات \*

وعندما حانت ساعة النزول الواسع لقوى اليسار إلى الشارع المصري الذي يتشوق للانفجار أثناء الانتخابات التشريعية في خريف عام ١٩٧٦ ، التي تميزت بتقلص تدخل الأجهزة الأمنية والحكومية بشكل ملحوظ في مسارها أو نتائجها كانت كل الظروف قد هيأت لأكبر انفجار عنفي تشهده مصر منذ ثلاثين عاماً تقريباً .

لقد حصل مرشحو اليسار بكافة انتماءاتهم على ما يعادل ١٩٪ من مجموع الأصوات المشاركة في المعركة الانتخابية وهي بكل المقاييس ، وبعد طول حرمان لقوى اليسار من النشاط المستقل والمتأوى للسلطة تعد نجاحاً وتعبيراً عن قاعدة اجتماعية وسياسية آخذة في التشكل لصالح هذا اليسار .

بيد أن تكوص نظام الرئيس السادات على شعارات الديمقراطية في أعقاب الانتفاضة الجماهيرية الواسعة يومي ١٨ . ١٩ يناير عام ١٩٧٧ وبداية مرحلة المطاردة البوليسية العنيفة لقوى اليسار المصري بمختلف فصائلها والتي شملت ما يربو على خمسة آلاف كادر يساري طوال السنوات الأربعة اللاحقة أعاد طرح علامات استفهام حول جدوى الظهور العلني للجماعات والمنظمات الدينية واليسارية السرية .

كما لجأ نظام الرئيس السادات وأجهزة الأمن ، خاصة بعد اتساع دائرة المعارضين لسياسته بعد زيارته إلى القدس المحتلة في نوفمبر عام ١٩٧٧ وبداية مرحلة فض التحالف غير الرسمي بين نظام

\* تبدأ الاضطرابات الطلابية الواسعة منذ عام ١٩٧٢/١٩٦٨ وما بعدها وامتصام عمال النسيج بالأسكندرية عام ١٩٧٣ ثم الاضطرار للنشاط للمعال في اضطرابات عامي ١٩٧٤/١٩٧٥ في حلوان والمحلة ثم في السيرة الطلابية عام ١٩٧٦ وأخيراً في انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧.

السادات من جهة والجماعات الدينية فى مجملها من جهة أخرى إلى التضييق على كافة القوى السياسية القانونية منها وغير القانونية بما مهد السبيل إلى حملة الاعتقالات الواسعة فى الثالث من سبتمبر عام ١٩٨١ ثم بالنهاية الميلودرامية لرأس النظام نفسه فى السادس من أكتوبر من نفس العام. والحقيقة أن الباحث السياسى والمحلل التاريخى لا يمكنه النظر لتطور التركيبة السياسية المصرية فى العقدين الماضيين بمعزل عن قوتين أساسيتين مثلنا طوال التاريخ السياسى المصرى الحديث الخميرة السياسية الفعالة لمختلف الظواهر الحية والأحداث البارزة وهما :

### التيار الأول : الصلفى الإسلامى :

بمختلف اتجاهاته وجماعاته سواء كانت هذه الجماعات تتبنى المنهج التدريجى (مثل جماعة الإخوان المسلمين) (٤٣)، أو كانت جماعات انقلابية (مثل جماعة الجهاد والتكفير والهجرة و الجماعة الإسلامية والتحرير الإسلامى) (٤٤).

### التيار الثانى : اليسار الشيوعى :

والذى تعدد تنظيماته وفصائله حتى قاربت الإحدى عشر تنظيماً فى الساحة السياسية المصرية تتبنى جميعاً الماركسية اللينينية وتعمل بصورة شبه سرية ، وتنقسم هذه المنظمات بدورها إلى قسمين أساسيين أحدهما تيار مرحلى (الحزب الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير) وتيارات راديكالية على صعيد الأفكار ( العمال - المؤتمر - التروتسكيين - ... الخ)

وبرغم ما أظهرته التطورات السياسية من فاعلية هذين التيارين وقدرتهما على الحركة والتأثير فإن قانون الأحزاب يحول دون ظهورهما القانونى - ولا نقول المشروع - فى ساحة الجدل السياسى العلنى فى البلاد ولذا سيقصر تحليلنا لشكل الخريطة السياسية والرؤى البرامجية للأحزاب القانونية الأساسية وعددها ٦ أحزاب حتى الآن \* على أننا سنعود فى ثنايا تحليلنا لتلقى بعض الأضواء على الخطوط الأساسية والرؤى العامة لأبرز الجماعات أو المنظمات المثلة للتيارين السالفيين الذكر

\*\*\*

تبدأ التجربة الحزبية الجديدة فى مصر ، منذ خريف عام ١٩٧٦ بعد انقطاع دام أكثر من عشرين عاماً .

والحقيقة أن هذه التجربة ، قد ولدت مشوهة منذ اللحظة الأولى حيث فرضت مجموعة من القيود والعقبات أمام تشكيل الأحزاب المختلفة فمن النقص القسرى بالسماح بإنشاء ثلاثة أحزاب جاءت من كنف التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى) وقسمت على هوى القائمين على السلطة (يمين -

\* يبلغ عدده الأحزاب المصرى بها الآن (١٩٩٦) ستة عشر حزباً سياسياً معظمها ليس له نشاط ملموس جماهيرياً أو إعلامياً .

وسط - يمار) إلى ضرورة الالتزام بالمعزوفة الثلاثية (السلام الاجتماعى- الوحدة الوطنية - الحل الاشتراكى) بعد تفريغهم من كل مضمون جدى بحيث تحولت إلى أداة فى يد النظام السياسى وحزبه الحاكم لترويع وتحجيم أنشطة هذه الأحزاب إذا ما خرجت عن الحد المسموح والمقرر سلفاً .

وهنا ينبغى أن نميز بين القانونية ومبدأ الشرعية ، فإذا كان الأول يرتبط باعتراف أجهزة الدولة ومؤسستها بالوجود الرسمى لهذا الحزب أو ذاك وما يترتب على ذلك من مخاطبة سياسية وقبول شكلى فإن مبدأ الشرعية ، يتجاوز ضيق مساحة مفهوم القانونية ، ليصبح أساس شرعية هذا الحزب أو ذاك هو مدى تمثيله لمصالح اجتماعية وسياسية محددة بصرف النظر عن الاعتراف الحكومى بهذا الحزب أو حتى محاربتة واعتقال أعضائه وأنصاره (٤٥) .

على أى حال ، فإذا كان هناك اتفاق عام حول مقوله أن الأحزاب السياسية هى التجميد التنظيمى والقانونى لواقع التراتب الطبقي والصراع الاجتماعى فى عالمنا المعاصر فمن المؤكد كذلك أن التجربة الحزبية فى مصر ، لم تتبلور بعد ، بحيث نستطيع أن نشير إلى كل حزب وما يجسده من مصالح سياسية وطبقة اجتماعية بعينها .

ولعل الحقبة النفطية والانفتاح على الغرب الرأسمالى ، وما أديا إليه من رعونة الهياكل الطبقيّة وهامشية وجود بعض هذه الفئات الاجتماعية برغم تنامى نفوذها السياسى فى عملية صنع القرار سواء على المستوى التنفيذى أو على المستوى التشريعى كل ذلك يجعل المرء أكثر احترازاً فى تحليله للبرامج السياسية للأحزاب القائمة .

ولعل هنا الواقع قد دفع البعض إلى الإشارة إلى شذوذ تكوين بعض الأحزاب فى مصر (حزب الأمة مثلاً) والشروط القاسية التى فرضها قانون الأحزاب لإقامة أحزاب جديدة ، مما ترتب عليه من عجز قوى سياسية حقيقية عن تكوين أحزاب لها بينما نجح آخرون لا يمثلون إلا أنفسهم فى تكوين أحزابهم (٤٦)

عموماً ... يمكننا تقسيم الأحزاب السياسية (الرسمية) فى مصر الآن إلى تيارين عريضين :  
الأول: الأحزاب الرأسمالية (والتي يلعب فيها الانفتاحيون دوراً رئيسياً فى توجهاتها ورسم سياستها) وهى :

\* الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ( حزب مصر العربى الاشتراكى سابقاً ) .

\* حزب الوفد الجديد .

\* حزب الأحرار

\* حزب الأمة (جاء بحكم قضائى صادر فى ١٥/٦/١٩٨٣) .

## القانى : الأحزاب الإصلاحية :

\* حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحى .

\* حزب العمل الاشتراكى (قبل تحالفه مع الإخوان المسلمين عشية انتخابات ١٩٨٧)

\* الحزب العربى الديمقراطى الناصرى

\*\* أما التيارات والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية وأبرزها تيارات الرفض الدينى والتيارات اليسارية ستعالجها بصورة مستقلة عن تيارات الأحزاب الرسمية .

وينفى قبل التعرض إلى مضمون البرامج السياسية والانتخابية لهذه الأحزاب أن نشير إلى حقيقتين على جانب كبير من الأهمية :

الحقيقة الأولى : أن عملية الفرز والبلورة الطبقية والسياسية لم تكتمل بعد ، وهى فى سبيلها إلى الوضوح خاصة بعد زوال التأثيرات الفجائية وغير الأصلية للحقبة النفطية على الحراك الاجتماعى فى البلاد .

الحقيقة الثانية : وبناء على ذلك ، لا نستطيع التوقف بالتحليل عند البرامج السياسية المعلنة لمعظم الأحزاب القائمة فى مصر الآن باعتبارها تمثل الأساس الواضح لتوجهات هذا الحزب أو ذاك ولذا فسيكون من المناسب تناول افتتاحيات بعض صحف هذه الأحزاب ومنحاها العام لما تمثله الافتتاحية عادة من موقف قيادة الحزب المؤثرة وخطه السياسى العام .

كما سنتخذ من بعض خطابات قادة هذه الأحزاب مؤشراً لطبيعة القضايا والمشكلات التى تمثل لهذا الحزب ولقيادته هماً جماهيرياً وتوجهاً سياسياً ذو دلالة خاصة .

## ١ - الحزب الوطنى الديمقراطى

يعد الحزب الوطنى الديمقراطى ، الامتداد الطبيعى للتنظيمات السياسية التى نشأت فى كنف النظام السياسى والسلطة الحاكمة فى البلاد منذ عام ١٩٥٢ وهو بهذا الصفة بمثابة " الظل الملقى " للنظام العسكرى القائم منذ ذلك التاريخ سواء فى مراحل صعوده أو فترات انحداره وتدهوره .

والحقيقة أنه برغم تباين المراحل التاريخية ، وممايزها من مرحلة لأخرى ، فإن السمة الأساسية لهذه التنظيمات ( هيئة التحرير - الاتحاد القومى - الاتحاد الأشتراكى - حزب مصر - الحزب الوطنى الديمقراطى ) هي سيادة مفهوم الطاعة والولاء لشخص الرئيس أو القائد المتربع على قمة السلطة والمستند بصورة حاسمة لدعم وتأييد المؤسسة العسكرية والتى دائماً ما يكون أحد أعضائها الذى تتعقد له الزعامة فى ضوء توازن معقد بين مؤسسات الدولة والمجتمع .

ولذا سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الأحزاب المرتبطة بالسلطة منذ لحظة الولادة تجسد كيانات ومصالح طبقية مستقرة بقدر ما هي تجمع للمصالح "فحزب النظام" الذى يأتى على مسرح التاريخ عادة لسد الفراغ السياسى بعد الضربات التى وجهت إلى الكيانات الطبقيّة المختلفة وتجسديتها السياسية يعجز دائماً عن تمثيل أشمل وأكمل لمصالح الطبقات الرأسمالية خاصة فى ختام الفترة الانتقالية البونابرتيه . وهكذا تبرز من جديد التعبيرات السياسية والتنظيمية للرأسمالية القديمة / الجديدة مشبعة باللعنات حزب النظام وزعامته متهمه إياه بكافة النعوت والصفات غير المستحبة برغم أن هذه التعبيرات السياسية الجديدة مدينة فى ظهورها من جديد واستمرارها التاريخى لهذه المرحلة البونابرتية ذاتها .

عموماً ... فإن محاولة البحث عن أساس فكرى "لحزب النظام" يصطدم دائماً بالتغييرات السريعة التى تطرأ على النظام السياسى نفسه والتجاهات الرئيسىة فىبينما استند الحزب فى سنواته الثلاث الأولى (٧٨-١٩٨١) على "ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١" <sup>(٤٧)</sup> كأساس لشرعيته فإن سنواته الثلاث اللاحقة (عهد مبارك) قد شهدت إهمالاً يكاد يكون كاملاً لهذا الأساس والعودة القهقرى إلى ثورة ٢٣ يوليو كأساس لشرعية النظام والحزب <sup>(٤٨)</sup>

بالقطع لا تعكس هذه العودة موقفاً أيديولوجياً أو سياسياً أصيلاً ، تؤكد الممارسة السياسية والاجتماعية للنظام والحزب (إصلاح اجتماعى- عدم انحياز - ضرب كبار الملاك والرأسمالية ... الخ) بقدر ما أملت اعتبارات التوازن السياسى القلق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية فى البلاد التى وصلت إلى لحظة الانفلات عشية حادث المنصة الملبودرامى . ووفقاً لنص البرنامج الانتخابى

للحزب فهو " التعبير الحى عن الالتزام بتطبيق مبادئ ثورة يوليو " وتتحدد مقوماته الفكرية فى ثلاثة أسس :

الأولى : القيم الدينية حيث يعمل الحزب على مراجعة جميع القوانين لتتفق وأحكام الشريعة الإسلامية .

الثانية : القومية العربية وعروية مصر .

الثالثة : الاشتراكية الديمقراطية (حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب)

ولا نجد فى نصوص أو متون الأوراق النادرة للحزب وخصوصياته الفكرية أى ارتباط أو إلزام بين هذه المقومات وشكل الممارسة الفعلية للحكومة المصرية التى يفترض أنها تأتى تعبيراً عن الحزب الوطنى ومجسداً لبرنامجها وذلك على العكس من " الميثاق الوطنى " الذى مثل وجهة نظر نظام الرئيس جمال عبد الناصر فى مطلع الستينات ومفهومه لمسار التطور الاقتصادى والاجتماعى لمصر سواء فى الماضى أو الحاضر أو نظرتة للمستقبل .

أما الجريدة الناطقة بلسان الحزب ( مايو ) فقد اقتصرت مساهمتها خلال سنوات إصدارها على الدفاع عن سياسات الحكومة وإجراءاتها وكذا مهاجمة أحزاب المعارضة ولا نستطيع أن نلتقط مقالة أو دراسة ذات طابع فكرى يسمح بالتعرف بدقة على إطار نظرى يعكس بوضوح التركيبة الاجتماعية والثقافية للحزب الحاكم ولنظرتة كحزب لمستقبل البلاد .

وفى سبيل المقارنة بين المحتوى الاجتماعى للعناصر القيادية للحزب الوطنى الحاكم وبين المحتوى الاجتماعى للعناصر القيادية للاتحاد الاشتراكى العربى تبين الآتى :

١- أن نحو ٨٠٪ من الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الحاكم عام ١٩٨٣ من رجال الأعمال وذوى نشاط تجارى أو استثمارى متعدد الأوجه (مزارع دواجن - توكيلات تجارية - مكاتب استيراد وتصدير - مشروعات تجارية مختلفة - أنشطة وساطة ) وبعض هؤلاء تبين أن لهم أنشطة غير مشروعة (رشاد عثمان - توفيق عبد الحى - الفيومى .... الخ)

٢- هناك نحو ٥٪ من أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم ، موظفون ومهنيون \*

٣- بقية أعضاء هيئته البرلمانية (١٥٪) غير محددة أنشطتهم بشكل واضح . أما لجانه القيادية (المكتب السياسى - الأمانة العامة للحزب - أمانات المحافظات واللجان المحلية ) فيظهر من الحصر الذى قمنا به عام ١٩٨٤ ( لم يتغير الوضع كثيراً حتى نهاية ١٩٩٢ ) أن الأمانة العامة للحزب تنوع على النحو التالى (٤٩) :

- ٤٠٪ من أعضاء الأمانة العامة للحزب رؤساء وأعضاء مجالس إدارة لهنوك أجنبية ومشاركة .

\* المهنيون يشملون المحامين والأطباء وأساتذة الجامعات و..... الخ .

- ٢٠٪ من المهنيين وأصحاب مكاتبه استشارية .

- ٢٠٪ من كبار الملاك الزراعيين .

- ٢٠٪ غير محددة أنشطتهم .

وتختلف الملامح فى بقية الهيئات والمستويات الحزبية بصورة مدهشة ، بحيث يصعب تحديد الوزن النسبى لكل فئة اجتماعية أو مهنية ، لقد مثل هؤلاء مركز الثقل الرئيسى فى عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة للحكومة والنظام وبالتقطع فإن تحليلنا للمحتوى الاجتماعى لا يغفل الأيدولوجيا الرأسمالية السائدة فى أوساط هذه الجماهرة الواسعة من المنضمين إلى حزب الحكومة والبالغ عددهم ٤ مليون عضو أكثر من ٩٧٪ منهم أعضاء فى التنظيمات التى نشأت فى كنف السلطة منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن والنسبة الضئيلة الأخرى (٣٪) أعضاء جدد نشطوا على الساحة السياسية خلال انتعاش الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٧٥ فصاعداً وارتبطوا " بحزب النظام " من باب تلاقى المصالح والأهداف قبل الموقف الفكرى أو الأيدولوجى وعلى العكس من ذلك فإن تحليل التركيب الاجتماعى والمهنى لهيئات الاتحاد الاشتراكى العربى القيادية ( اللجنة التنفيذية - اللجنة المركزية ) فى عام ١٩٧٠ تشير إلى الحقائق التالية :

- ٩٥٪ من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من الضباط .

- ٤٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية من ضباط الجيش والشرطة والمهنيين .

- ٢٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية من الحرفيين والرأسماليين المتوسطين .

- ٢٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية من العمال أو الأرسقراطية العمالية محديداً .

- ٢٠٪ من الفلاحين وأكثر من نصف هؤلاء من الفلاحين المتوسطين الذين يملكون خمسة أقدنة فأكثر .

ولم يكن هناك من كاهج لجنوح هذه التركيبة الطبقيية " لحزب النظام " ونزوعها نحو التصالح والافتتاح على القرب الرأسمالى سوى توجهات عبد الناصر الشخصية ورؤيته لشكل الخريطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى يريدتها ويعتبرها ملائمة للمجتمع والدولة ويكفى دليلاً على ذلك أن عدداً ليس بقليل من أبرز كوادر التجربة الناصرية ورموزها المؤثرة فى الخمسينات والستينات قد أصبحوا فى عقد السبعينات لجنوح لامة فى عالم المال والتجارة بل والوكالة التجارية لمؤسسات وشركات دولية إمبريالية ... ١٢

وإذا عدنا بأدراجنا إلى المقومات الفكرية الثلاث التى يعتمد عليها الحزب " الوطنى الديمقراطى " والواردة فى برنامجه الانتخابى عام ١٩٨٤ نلاحظ أن كلا منها لا تعكس توجهاً حقيقياً للنظام أو الحزب ، فالحزب الوطنى وحكومته شنت ولا زالت تشن أوسع عمليات المطاردة البروليسية المصحوبة

بتعذيب جسدى سقط على أثره بعض الضحايا من الجماعات الإسلامية على مختلف توجهاتها وقصائلها وتقوم الهيئة البرلمانية للحزب بتمطيل مشروعات القوانين التي قدمها بعض رموز الإخوان المسلمين في مجلس الشعب والتي يدعى هؤلاء الأخيرون بأنها تتفق مع الشريعة الإسلامية .

وبالقطع فإن هذا التعميل لا يمثل على الجانب الأخير موقفاً من النظام الحاكم أو حظه تجاه شكل الدولة والعلاقات الدستورية بين مختلف المؤسسات في المجتمع بقدر ما تتبع من صراع مصالح بين قيادات الرأسمالية المصرية المختلفة والمتصارعة والتي تجسد التيارات السياسية الدينية أحد أوجهها من المنظور التاريخي والاجتماعي بل أن تصريحات بعض قادة الجماعات الدينية وممارساتهم السياسية والاقتصادية تعد بكل مقاييس الرشادة تدميراً متسارعاً للبنية الاقتصادية القائمة ذاتها<sup>(٥٠)</sup> .

أما العنصر الثاني (القومية العربية) فإن الممارسة السياسية للنظام والحزب معاً والخوض حتى النهاية في مسار التسوية السياسية غير المتكافئة وغير المتوازنة مع الكيان الصهيوني والامبريالية الأمريكية (كامب ديفيد ومعاهدة السادات - بيجين) قد دفع المنطقة العربية وشعوبها إلى هاوية لا قرار لها ودخلت المنطقة العربية عصر التفتت والبلقنة المدمرة ( الحرب الطائفية في لبنان والحرب العراقية الإيرانية - الفتن الطائفية في مصر - الفتنة الطائفية في السودان وتوريط النظام الليبي في تشاد والحرب الأهلية في اليمن .... الخ )

وبالقدر المعكوس الذي فهم فيه الرئيس السادات وطبقته مركز مصر التاريخي والجغرافي في المنطقة العربية كان الجانب الآخر (إسرائيل والولايات المتحدة) يدرك الأثر المدمر لإخراج مصر من النظام الإقليمي العربي على بقية شعوب المنطقة ككل ولذا فإن رفع شعار دون بناء أسس تحقيقه لا يتعدى كونه ديماجوجية سياسية وخداعاً لا يتطلى إلا على بسطاء العقول فالقومية التي هي سعى دؤوب لمطابقة مستوى التطور الرأسمالي في منطقة ما مع حدودها اللغوية والثقافية أي تطابق السوق القومي العربي الواحد بالسلطة القومية العربية الواحدة تشترط تغليب عنصر التناقض الرئيسي بين النظام الإقليمي العربي ككل من جهة وبين الامبريالية والصهيونية من جهة أخرى

وعلى التقيض من ذلك فإن نهج كامب ديفيد (الأمريكي الإسرائيلي) كان بمثابة تغليب للتناقض الثانوية بين الأنظمة العربية وبعضها البعض على التناقض الرئيسي بين هذه الأنظمة ككل وبين الإمبريالية الغربية وإسرائيل .

والحقيقة التي لا مراة فيها هو أن منهج كامب ديفيد هو السمة المميزة للحركة السياسية العربية منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ يتحرك في خطوطها جل النظم العربية بهذا القدر أو ذاك ، بهذه الكيفية أو تلك وقد باتت شعارات التوحيد القومي جزءاً من تراث البرجوازية العربية القومية منذ مطلع الأربعينات ، وأثبتت الأحداث منذ منتصف الستينات عجز هذه البرجوازية عن تحقيق شعاراتها في

الواقع الملموس حتى بعد أن تمكنت أحزابها من الاستيلاء على جهاز الدولة (فرعى حزب البعث فى سوريا والعراق) لذا فليس من المتصور أن يكون لشعار "القومية العربية" فى نصوص البرنامج الانتخابى للحزب الوطنى الديمقراطى " حزب كامب ديفيد فى مصر " نصيب من المصداقية أو المشروعية .

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للدعامة الثالثة " لحزب النظام " ألا وهى الاشتراكية الديمقراطية فوفقاً للمحتوى الطبقي للحزب سواء على صعيد البشر أو على صعيد الأيدلوجيا السائدة بينهم - يصعب ممارسة سياسة "اشتركية" إصلاحية على الطراز الناصرى وتأكيد الحزب المستمر على ركيزته الاقتصادية المتمثلة فى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى وبيع القطاع العام (الخصخصة) ومواجهته بالعنف لأى خروج على هذه الدعامة الاستراتيجية فى بنائه الفكرى والسياسى حتى من جانب أعضائه.

كل ذلك قد خلق بناءً اجتماعياً واقتصادياً دعمتها سنوات الحقبة النفطية العشر الماضية . وراكت مظاهر الثراء فى جانب وكل مظاهر ووقائع البؤس والفقر فى جانب آخر والحقيقة أن ركائز "إشتراكية البورجوازية الصغيرة الناصرية " مثل القطاع العام ولعبة التوازن الطبقي ... الخ " يجرى استبدالها والتخلص منها تدريجياً منذ عام ١٩٧١ بحيث أصبح الحديث حول الاشتراكية بمثابة غطاء ايدلوجى غير مفهوم وغير مبرر من جانب الطبقات الاجتماعية الرأسمالية الجديدة/القديمة التى دبت فيها الروح بعد عام ١٩٧٤ وأصبحت تلعب دوراً رئيسياً وحاسماً فى صنع القرار السياسى والاقتصادى فى البلاد.

والشق الثانى من الشعار "الديمقراطية " يصعب الحديث عنها دون التعرف للاتفاق حول ما تعنيه فى المجتمعات الحديثة حيث هى :

١ - حق الكلام والنشر والتعبير \* .

٢ - حق عقد الاجتماعات والندوات والتظاهر السلمى والإضراب .

٣ - حق تأليف وتشكيل الأحزاب .

٤ - حق تنظيم القطاعات الجماهيرية المختلفة .

٥ - حق المعرفة والاطلاع على البيانات والمعلومات .

وبدو أن ما تحقق فى هذا المجال من جانب حكومة "الحزب الوطنى الديمقراطى" يعد سلبياً إلى حد كبير ، فإذا كانت الأعوام التى أعقبت اغتيال رئيس الجمهورية السابق ومؤسس الحزب قد شهدت انفراجاً نسبياً فى مجال النشر وإصدار صحف المعارضة القانونية ، فإن قبضة النظام وأجهزته قد

\* شهد عام ١٩٨٧ إغلاق جريدة " صوت العرب " الناصرية ثم إغلاق جريدة "مصر الفتاة" عام ١٩٩١.

ازدادت إحكاماً فى المجالات الأخرى التى بدونها تصبح الديمقراطية مجرد ديكورات فارغة من أي مضمون حقيقى بل إن عام ١٩٨٣ قد شهد إصدار القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٨٣ الخاص بإجراء الانتخابات على أساس القائمة النسبية المشروطة الذى اقتدر إلى الدستورية والشرعية كما جاء فى تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا فى ديسمبر ١٩٨٦ وبعد أن أجريت الانتخابات التشريعية فى ضوء هذا القانون غير الدستوري. على أى حال فالمراتب عن كسب للممارسة السياسية المصرية منذ إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٧٦ ، يساوره القلق والشك فى فاعلية هذا النظام طالما ظلت الشروط الخاصة بسيطرة العسكريين على الحكم فى البلاد قائمة .

ولعلنا فى معرض التأكيد حول الانقسام القائم بين ما يطرحه الحزب الوطنى فى برنامجه الانتخابى من أفكار وبين شكل ممارسته السياسية الفعلية نشير إلى أن برنامج الحزب قد جاء خالياً من أي إشارة إلى اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة "السادات - بيجين" فى معرض إبرازه لإنجازات الحزب والحكومة هذا بينما لا يخفى جميع المستولين - وعلى رأسهم رئيس الجمهورية ورئيس الحزب - بأن معاهدة كامب ديفيد ومسار التسوية المرتكن إليها يمثل القاعدة الأساسية لتوجهات النظام السياسية والدعائية بل وعلاقاته الدولية والعربية .

وينطبق نفس الشيء بالنسبة للقضية الاقتصادية فعلى الرغم من أن برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى قد تضمن محاولة للترقية بين ما سماه الانفتاح الإنتاجى والانفتاح الاستهلاكى وتأكيده على أن مفهومه للانفتاح هو لصالح الأول " لجذب الاستثمارات فإن الممارسة الفعلية وتصدى الحزب بحزم وقسوة لوزير اقتصاده فى أبريل ١٩٨٥ وفى أعقاب قرارات يناير عام ١٩٨٥ الشهيرة التى أصدرها هذا الوزير والتى كان من شأنها تقليص " نظام الاستيراد بدون تحويل عمله" وبداية ضرب نفوذ فئة المستوردين وتجار العملة كل ذلك كشف هشاشة شعارات الحزب الحاكم التى أوردها فى برنامجه الانتخابى.

ويقاس على ذلك مسألة الدعم السلمى والعلاقة بين الأجور والأسعار ... الخ .

والجديد الذى برز فى سياسات حكومة الحزب الوطنى منذ مطلع عقد التسعينات هو حجم الثقل السياسى والتشريعى لجماعات رجال المال والأعمال واتخذ هذا الوجود شكلاً مؤسسياً تتخذ فيها توصيات وقرارات ودراسات هذه الفئة الاجتماعية مجرى الفعل اليومى لسياسات النظام والحكم سواء بالنسبة لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى (تشميل رجال الأعمال المصريين فى مؤتمرات التعاون الاقتصادى للشرق الأوسط) أو بالنسبة لقرارات بيع القطاع العام (الخصخصة) أو العلاقات الخاصة بالولايات المتحدة (المجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى) أو لجان الشراكة مع أوروبا فنحن إذاً نحالف اجتماعى جديد يقود البلاد فى طريق الانتماج الكامل بالسوق الدولى مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على شكل وتركيبه البلاد والنظام الإقليمى العربى مستقبلاً .

\* امتدت دوائر المؤيدين لحزب الوفد الجديد فى أول ظهوره عام ١٩٧٨ وفى ظهوره الثانى فى اغسطس عام ١٩٨٣ من الطبقة البرجوازية الكبيرة الى الفئات البنية من البرجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة .

## ٢ - حزب الوفد الجديد

تمثل عودة حزب الوفد الجديد إلى مسرح الحياة السياسية المصرية عام ١٩٧٨ وقدر الترحاب والالتفاف الواسع من جانب قطاعات اجتماعية عديدة \* معنى خاص في إطار التحليل السياسي والاجتماعي لواقع الخريطة الطبقية والفكرية في البلاد وكذا مستقبل التوازن السياسي فيها .

وبالقدر الذي فهم فيه البعض هذا الالتفاف الجماهيري بأنه تحية لميراث الوفد الليبرالي كحزب للرأسمالية المصرية المحلية في مطلع هذا القرن وتصدره لقيادة الثورة البورجوازية المصرية عام ١٩١٩ ، بالقدر الذي يتيقن فيه آخرون بأنه استفتاء جماهيري غير مشروط بإعلان إفلاس الصيغة السياسية العسكرية التي فرضت على البلاد وقواها السياسية المختلفة منذ عام ١٩٥٢ .

بيد أن عودة حزب الوفد لم تكن من حيث الشكل أو المضمون - كظهوره القوى على مسرح التاريخ المصري منذ نوفمبر عام ١٩١٨ وقيادته لثورة ١٩١٩ فمنذ اختفاء الوفد عام ١٩٥٣ وظهوره عام ١٩٧٨ جرت مياه كثيرة سواء على الصعيد البنية الاقتصادية والاجتماعية أو على صعيد التيارات السياسية وانساق القيم الفكرية والمفاهيم الايدلوجية .

وبالقطع فإن هذه التغييرات لم تقتصر على ما جرى ويجرى في مصر ، وإنما امتدت آثارها في دائرة معتقدة من الفعل ورد الفعل إلى الرقعة الجغرافية للوطن العربي ككل بل وأحياناً إلى بقية دول العالم الثالث .

ويعرف النظر عن مواقع التأثير والتأثر المتبادلين ، ويعرف النظر كذلك عن تغيير وتبدل مركز الثقل الذي تشغله مصر قبل عام ١٩٦٧ وبعدها من ناحية وبعد عام ١٩٧٤ وقبلها من ناحية أخرى فإن النتيجة النهائية هي أن خريطة اجتماعية واقتصادية وسياسية قد تشكلت وإن رؤى هذا الحزب أو ذاك من هذه الخريطة سواء بالرفض أو القبول ستحدد موقعه في حاضر البلاد وفي مستقبلها كذلك .

ولذا فليس من المتصور أن يكون حزب الوفد " الجديد " متطابقاً أو متماثلاً مع حزب " الوفد القديم " سواء من حيث البرنامج السياسي الذي يحمله أو من زاوية المحتوى الاجتماعي الذي تشكله مستوياته الحزبية المختلفة من أعلاها إلى أدناها .

فالانفتاح الاقتصادي الذي أعاد صياغة الخريطة الطبقية في البلاد بشكل غير مسبوق وتأثير الحقبة النفطية على توسيع البنية الطبقية وعلى حد تعبير الدكتور جمال حمدان - وما صاحب كل ذلك من " سعار استهلاكي " <sup>(١)</sup> قد خلق ظروفاً موضوعية وأرضاً اجتماعية جديدة تماماً على البلاد فلم تعد القمة المترعة على الهرم السياسي والاجتماعي كما كانت عام ١٩٥٢ ( مجتمع النصف بالمائة ) وإنما باتت بعد الانفتاح وفي ختام الحقبة النفطية تعادل ٨ ٪ من افراد المجتمع المصري كما كان لتربع الفئة التجارية الدولية " الكمبرادوريه " على قمة هذا الهرم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أثره البارز في سيادة نسق إعلامي ودعائي مؤثر وفاعل على بقية الفئات والطبقات الاجتماعية في البلاد .

وما لاشك فيه أن قطاعاً عريضاً من الطبقة الرأسمالية المصرية الجديدة ، قد وجد أنه قد آن الأوان

للتخلص من الميراث الناصرى وصيغته السياسية الحديدية ولذا فهى من باب المصالح الواسعة تشارك فى العمل السياسى وفى صفوف الوفد لاجراء اصلاح دستورى يعيد التوازن بين السلطات ويسمح بصورة نهائية بتهدئة الاوضاع ووضع الضوابط على الانفلات الاجتماعى لتهيئة افضل شروط محكمته للاستثمار الفردى المحلى والاجنبى .

وبالمقابل فإن قطاعا آخر لا يقل وزنه الاقتصادى والاجتماعى فى الطبقة الرأسمالية المصرية - وهو القطاع التجارى والخدمى - ينظر بعين الشك إلى التقلبات التى تطرأ على اجراءات السلطة والنظام بفعل تعدد مصادر الضغوط وتنوع الاجتهادات داخل هذه السلطة ويدفعه قلقه المستمر إلى اللجوء الى تهريب الاموال وتجميد النشاط بين القينة والأخرى ، كلما لاحت فى الأفق مخاطر العودة للإجراءات الناصرية ضد رأس المال .

ولا تقتصر القاعدة الاجتماعية لحزب الوفد " الجديد " على هؤلاء وأولئك وإنما تمتد إلى قطاعات ليست معددة من الطبقة البرجوازية الصغيرة وعناصرها النشطة فى المدينة والريف والذين يطمحون لدور سياسى بعيدا عن هيمنة حزب الحكومة الذى ثبت فشله المتكرر فى حل أزماتهم الاقتصادية المتفاقمة وينضوى تحت لواء حزب " الوفد " الجديد ذلك الزخم من أعضاء الوفد القدامى الذين تجاوزوا الخمسين عاما من عمرهم ويحلمون بوفد سعد زغلول ومصطفى النحاس " حزب الامة المصرية " الذى احتملت عباءته لسنوات طويلة قوى اجتماعية متعددة ومتضاربة فى المجتمع المصرى وقتئذ .

**فماذا قدم حزب الوفد " الجديد " نفسه إلى كل هؤلاء ؟ وكيف يتعامل مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة ؟**

الحقيقة إن هذا التماثل والتطابق فى القاعدة الاجتماعية لحزب الوفد " الجديد " والحزب الوطنى الديمقراطى الذى يلعب دور الظل المدنى للنظام العسكرى يجعل من الطبيعى أن تتماثل وتتشابه المواقف السياسية والاجتماعية للحزبين ، وباستثناء الاصلاح الدستورى الذى يطالب به حزب "الوفد" الجديد فإن ما يطالب به الحزب على المستويين الاقتصادى والسياسة الدولية والاقليمية تقوم الحكومة المصرية والنظام الحاكم بممارستها فعلا .

عموما ... فإذا ما تمعنا النظر فى خطابات أبرز قادة حزب الوفد " الجديد " وبخاصة السيد فؤاد سراج الدين الذى يمثل أحد أهم نقاط الارتكاز بين كافة تيارات الحزب وكلما بتحليل برنامجه الانتخابى الذى قدم فى ابريل عام ١٩٨٤ نكتشف ذلك التطابق الفكرى والايديولوجى بين الحزبين مع اختلاف فى منابهما وتراثهما التاريخى .

### **أولا : موقف حزب "الوفد" الجديد من القضايا الاقتصادية :**

لا تحتل مواقف حزب "الوفد" الجديد أى لبس أو غموض حول طبيعته الاجتماعية وإذا أخذنا كمحددات لهذه المواقف موقفه من ( القطاع العام ) والانفتاح الاقتصادى والعلاقات بالسوق الرأسمالى الدولى ونقط التخصص وتقسيم العمل الدوليين وسياسة مصر الدولية والعربية ، فإننا

نستخلص مدى التقارب بين ما يدعو اليه الوفد وبين ما تمارسه الحكومة المصرية فعلا .

فالخزب بداية مع تقليص دور قطاع الاعمال الحكومى ( القطاع العام ) إلى اقلص مدى ممكن ففى خطابه التاريخى بذكرى سعد والنحاس فى ١٠ أغسطس ١٩٨٣م أعلن فؤاد سراج الدين ذلك بتوليه (نويدا القطاع العام ولكن القطاع العام للاتعاج الكبير والصناعات الكبيرة وللمرافق العامة ووسائل الانتاج الحقيقية لكن ليس للأشياء التى يستطيع الفرد أن يديرها أفضل من الحكومة وهناك شركات قطاع عام تخسر ملايين الجنيهات سنويا الآن وكانت قبل العام تدر أموالا طائلة على أصحابها هذه الشركات الحاسرة الصغيرة الربعت للجمهور فى شكل شركات مساهمة سوف تكسب الدولة منها ملايين الجنيهات وتسحب الحكومة جزءا من النقد وتخفف التضخم النقدي<sup>(٥٢)</sup> .

ويتكرر نفس الموقف فى البرنامج الانتخابى للحزب الذى نشر بجريدة الوفد فى إبريل عام ١٩٨٤ بل ويذهب هذا البرنامج الانتخابى خطوة للأمام لآظهار العلاقة المتصورة بين القطاعين الحكومى (القطاع العام) والقطاع الخاص حيث يشير البرنامج إلى ان تدعيم القطاع العام يفيد الخاص ( وهكذا فإن وجود قطاع عام قوى تنعكس آثاره حتما على نواحي اقتصادية من أهمها تنشيط القطاع الخاص الذى قاس من الركود طويلا بان التجربة الاشتراكية التى مرت بها البلاد ) ويطالب البرنامج بتنشيط سوق المال كوسيلة ( لاجتذاب المدخرات وانعاش الشركات المساهمة من جديد ) ويقترح البرنامج بتقليص القطاع العام (من الاعمال التى أقمحت عليه والتى يمكن للقطاع الخاص أو القطاع المشترك أن يديرها بكفاءة وإنتاجية أكبر) .

وبالطبع فإن هذا الموقف الذى يتماثل تماما مع ما تمارسه الحكومات المصرية منذ عام ١٩٧٤ ينسجم مع تأييد الحزب لسياسة " الانفتاح الاقتصادى " " مع وضع الضوابط " دون أن يحدد الحزب ما هى هذه الضوابط بدقة ؟ وما هى نوعيتها ؟

بل إن مطالبة البرنامج ( بتوفير كل الضمانات التى تكفل الطمأنينة والثقة لأصحاب رؤوس الاموال العرب والاجانب وتشجيعهم على استثمار أموالهم فى مصر)<sup>(٥٣)</sup> يفقل الطابع الريهى للاقتصاديات العربية وغط التخصص وتقسيم العمل الدوليين الذى يجعل من الصعب تدفق رؤوس الاموال العربية والدولية للاستثمار فى دول العالم الثالث بصفة عامة ومصر غير المستقرة سياسيا واجتماعيا بصفة خاصة<sup>(٥٤)</sup> ويتفرع من ايمان حزب الوفد بسياسة " الانفتاح الاقتصادى " مجموعة من القناعات تدعم مركز الرأسمالية على حساب ملكية رأسمالية الدولة وعلى حساب مصالح قطاعات واسعة من السكان فعلى سبيل المثال وليس الحصر يؤمن الحزب بترشيد سياسة دعم السلع الاستهلاكية وهى نفس المصطلحات التى تستخدمها حكومة " الحزب الوطنى الديمقراطى " الحاكم والتى اثبتت السنوات العشر الاخيرة انها تستهدف بها الغاء الدعم تماما ، هذا فى الوقت الذى يعترف فيه برنامج حزب الوفد " الجديد " بان ارتفاع الاسعار قد أدى ( لزيادة الفقراء فقرا والاعثياء غنى ) ولم يحدد حزب الوفد كيف يوائم بين ترشيد أو الغاء الدعم وضبط الحركة الحزونية للتضخم وارتفاع الاسعار ؟ بل إن الحزب فى محاولته لدعم مركز الرأسمالية الفردية يذهب إلى مدى التخبط بين مقدماته حول

ازمة الاسكان واستفحالها وبين طرق حلها فهدلاً من أن بصوغ موقف وسياسة لصالح الاهلوية الفقيرة  
التي تعانى من هذه الازمة يطالب "بجعل تقدير القيمة الاجارية على اساس التكاليف الفعلية  
بالنسبة للاسكان الشعبي والاقتصادي تشجيعها للقطاع الخاص على المساهمة في هذا المجال)  
ويستطرد البرنامج ( ورضى عن البيان ان تعسف لجان تقدير الاجار فى تحديد الاجره بما يقل عن  
التكاليف الفعلية يدفع أصحاب الأموال إلى توظيفها فى أنشطة أخرى ) بل وفتد مطالبة الحزب  
فى مجال العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية إلى حد المطالبة بنظام المزارعة (المشاركة)  
الذى عفى عليه الزمان ويعتبر جزءاً من العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل عام ١٩٥٢ ٢١١\*

أما موقف حزب الوفد "الجديد" فى مجال السياسة الدولية والإقليمية ، فهو لا يختلف على  
الإطلاق مع سياسة النظام الحاكم فى الوقت الذى يعلن برنامج الحزب الانتخابى بأنه (لا مندوحة من  
اعتبار ان اتفاقية كامب ديفيد أصبحت منعدمة من أساسها وغير ذات موضوع ) يعود فى مقطع آخر  
من البرنامج ليقول ( يرى حزب الوفد أنه لا يجوز لإسرائيل أن تطالب مصر بتنفيذ التزاماتها فى  
معاهدة السلام بينما هى لا تحترم التزاماتها فيها ) ثم يفتصح عن موقفه من الاعتراف بإسرائيل  
واستعداد الحزب - فى حال تسلمه السلطة بالاعتراف بإسرائيل واحترام اتفاقية السادات بيجين -  
بقوله ( ويرؤيد الحزب السياسة الحكيمة التى اعلتها السيد رئيس الجمهورية بعدم عودة السفير المصرى  
إلى تل ابيب قبل ان تنسحب اسرائيل من لبنان) أى ان الحزب لا يرفض من حيث المبدأ وجود سفير  
مصرى فى فلسطين المحتلة ولكن بشروط هى شروط النظام الحاكم فى حقبة من أشد حقبات الوطن  
العربى سواداً وانحطاطاً ١١.

ولا تشغل القضية الفلسطينية حيزاً مناسباً فى برنامج الوفد يتناسب مع اهميتها على الصعيدين  
العربى والدولى وكذلك فى خطه الدعائى ونشاطه السياسى فالحزب بهذا المعنى يتركز فى نشاطه  
ودعامته السياسية على مطالبته بإصلاح دستورى يعيد التوازن بين مؤسسات المجتمع والدولة ويؤدى  
لعودة العسكريين إلى ثكناتهم .

ويرغم ان المعمار الانشائى لبرنامج الوفد الانتخابى يعتمد بصورة اساسية على مطالبته بالاصلاح  
الدستورى والحريات العامه ، فان اغفال البرنامج لحق الاضراب والاعتصام والتظاهر السلمى " يمثل  
أحد اوجه الوفد المناوئه لمصالح العمال الأجراء باعتبار الاضراب أحد أهم الوسائل الفعالة فى يد هذه  
الطبقة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية والحياتيه .

\* وهو ما حدث بالفعل باصدار مجلس الشعب المصرى القانون المديونة لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى  
الزراعية رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٣ .

### ٣ - حزبا " الأحرار " و " الأمة "

فى إطار المحاولات المحمومة ، من جانب الرئيس أنور السادات ، لاعادة صياغة التركيبة الاجتماعية والسياسية فى مصر بحيث تتلائم مع التغيرات التى طرأت على توازن القوى الاقليمى ( الحقبه النفطية) ومد جسور الصداقة والتعاون مع المعسكر الغربى ( اوربا وامريكا) جاءت صيغة المنابر ثم التعددية الحزبية بيد أن القيود العديدة التى وضعت منذ البداية حالت دون ظهور القوى السياسية الفاعلة على المسرح السياسى فى البلاد علائقية وظلت الاحزاب التى تحظى بالقبول الرسمى بمثابة قشور هشه على سطح التيار الذى توج أعماقه بالعديد من التنظيمات والقوى السياسية الحيه والمتجددة .

وبالقطع فإن الصيغة الثلاثية ( بين - يسار - وسط ) بقدر ما كانت غير متوافقه مع حركة الواقع بقدر ما كانت مؤهلة للرسوب فى أول امتحان جدى .

فحزب اليمين أراده السادات " الاحرار الاشتراكيون " ووضه على قمته أحد ضباط يوليو "مصطفى كامل مراد" وأحد أخلص معاونيه فى انقلاب القصر يوم ١٥ مايو ١٩٧١ لم يكن مؤهلاً بحكم تاريخه المضطرب والمتضارب أن يكون بؤرة استقطاب لقوى اليمين الرأسمالى فى البلاد مهما علا الصوت بأقصى الشعارات تطرفاً حول " القطاع الخاص " وضرورة تشجيعه وحرية الاستثمار .... الخ (٥٥) .

إن البورجوازية المصرية التى عركت العمل الحزبى منذ ثورة عرابى قد أدركت بغيريزتها وفطرتها السياسية اين تكمن مصالحها وكيف ومتى تعبر عن ارادتها السياسية خاصة إذا تعارضت احبانا مع نظام الحكم القائم .

وهكذا كتب على حزب " الاحرار الاشتراكيون " أن يظل حزبا ورقيا ، وبمجرد ظهور الوند على المسرح السياسى اتجهت عناصره البرلمانية - المحدودة العدد - للإلتصام إلى الحزب الجديد وفى اطار اللهاث المحموم للاستمرار فى عالم الأضواء ، تقلب الحزب من اتجاه لآخر وتخبط قياداته وتعاركت الى حد السباب والتشابهك بالايدي .

وتلاقت هذه الأزمة الموضوعية والفكرية لحزب بلا أعضاء بأعضاء بلا حزب " جماعة الشيخ صلاح ابو اسماعيل \* "

\* انضم الشيخ صلاح ابو اسماعيل وجماعة الاخوان المسلمين الى حزب الوند الجديد عشية الانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ ثم عاد وانفصل عن حزب الوند " الجديد " بسبب خلافات حول موقعه التنظيمى فى الحزب فى فبراير ١٩٨٥ وفى منتصف ١٩٨٦ عاد وانضم الى حزب الاحرار الاشتراكيون الذى تخلى عن لفظه " الاشتراكيون " وأصبح الشيخ صلاح ابو اسماعيل نائب رئيس الحزب الذى تخلى رئسبه ( مصطفى كامل مراد ) عن تأييده العلنى لاتفاقى كاسب ديفيد برغم انه احد المشاركين فيها وأطلق لقبه كدليل على تمسكه بالاسلام !!

وقد أدى ذلك إلى تغييرات ذات طابع شكلى حيث تخلى عن لفظة الاشتراكيون وعن تأييده لاتفاقتى كامب ديفيد . ومع ذلك ظل الحزب دون انتشار جماهيري ولعل اصدق دليل على ذلك ان حجب الاصوات التى حصل عليها أعضاء الحزب المرشحون فى الانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ لم تتجاوز ٣٦ ألف صوت (٥٦) .

\* \* \*

أما حزب الامه الذى جاء بحكم قضائى فى أغسطس ١٩٨٣ ، فبرغم طرحه الدينى (الإسلامى) فهو لا يمثل أى ثقل فى أوساط التيارات السياسية " الإسلامية " ولنا فقد ظل السيد أحمد الصباحى - رئيس الحزب - لشهور عديدة سابقة للانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ يسعى جاهدا لاقتناع بعض قيادات الإخوان المسلمين للانضمام للحزب واعتباره حزبه لحين مراقبة الحكومة والنظام على العودة العلنية والقانونية لحزب الاخوان المسلمين ، ولم تنجح هذه الجهود فى إقناع مكتب الارشاد لاتخاذ مثل هذا القرار وفضلوا الانضمام إلى حزب الوفد " الجديد " وبهذا امتنع حزب الامه عن الاشتراك فى معركة الانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ وبرر ذلك بأن الضمانات الحكومية لنزاهة الانتخابات غير كافية بينما الحقيقة أن الحزب لم يكن قادراً على الاشتراك لافتقاده لقوام فكرى وتنظيمى واضحين يسمحان له بالاشتراك النشط فى الانتخابات ، كما وان جريدة الحزب " الأمة " ظلت غير منتظمة الصدور طوال السنوات الثلاث من ظهور الحزب على الساحة السياسية والمصرية وهو نفس الموقف الذى تكرر عشية الانتخابات التشريعية فى إبريل ١٩٨٧ بصورة تدعو للدهشة .

وباختصار فإن المراقب عن كذب لحركة القوى السياسية على الساحة المصرية سواء فى إطار المعمار الفكرى أو فى إطار الممارسة السياسية الفعلية ، يستخلص ان ثمة انفصال وانقسام واضحين بينهما ، ويعكس ذلك فى حقيقة الامر ، حالة التميع الطبقي التى طرأت على الخريطة الاجتماعية المصرية منذ عام ١٩٧٤ مع التغييرات الحادة التى اعقبت انتهاج النظام لسياسة الانفتاح الاقتصادى وتزامن ذلك مع دخول المنطقة العربية عصر "الحقبة النفطية" .

## تيارات الرفض الدينى "الجماعات الاسلامية"

ظلت العقيدة الدينية لقرون طويلة تمثل الاطار الثقافى والايديولوجى للجماعات البشرية فى منطقة المثلث الحضارى اللهيمى ( الحوض الجنوبى الشرقى للبحر الابيض - الصين والهند ) وتكاد تجميع الوثائق التاريخية وجهود المؤرخين على ان حركة الافراد والجماعات منذ فجر التاريخ فى هذه المنطقة قد تركزت حول المعطى الدينى بالاساس .

وبرغم أن هذه الشعوب والجماعات والقبايل قد استبدلت دياناتها اكثر من مره كل بضعة قرون تقريبا فإنها لم تكن لتستطيع أن تعيش وتستقر دون وجود عقيدة ونظام كهنوتى خاص.

ومما لاشك فيه أن كثافة تأثير هذه العقيدة يزداد كلما تعرضت هذه الجماعات لمخاطر حياته تهدد كيان الجماعة ، وتعرضها للذبول والاضمحلال وفى ظل بنية اقتصادية واجتماعية بدائية عاجزة عن تقديم إجابات حاسمة إزاء التحديات الجديدة فتظهر على مسرح التاريخ مفاهيم "الجيتو" وسلوك العزله، وتبرز " الاتنا " الجماعية هذه المرة فى مواجهة الآخرين أو " الاغيار " مصحوبا بوهم التفوق والتعالى على الآخرين فى استنادة بعقدة تقص لا تجد متنفسا لها إلا من خلال ترديد مقولة " التفوق الروحى " على الحضارة المادية ؛ \* والحقيقة إن المعمار الفلسفى ( الأيدولوجى ) للعقائد الدينية تمنع معتنقها قدرا عاليا من التوافق النفسى البيئى ، بمعنى قدرة هذه الافكار والمعتقدات الدينية على التلاؤم - من واقع تنوع الاجتهادات والتفسيرات - مع هذا الواقع المعاش سواء بالرفض أو القبول . بيد ان منحى الرفض عندما يتمكن من بعض افراد أو جماعات " المؤمنين " يتحول إلى نوع من " الانتحار الاستشهادى " وداخل هذا الاطار يمكن فهم ظاهرة التيارات الاسلامية السلفية وعلاقتها ليس فحسب بالمحتوى الايديولوجى للعقيدة الدينية وانما فى علاقتها كذلك بوتيرة الصراع الاجتماعى والسياسى الذى شهدته مصر منذ مطلع القرن الحالى (١٥٧) .

وإذا كانت ظروف نشأة وتطور الحركة الاسلامية المصرية فى انبعاثها الاول ( ١٩٢٨ - ١٩٥٤ ) قد باتت معروفة للمؤرخين والمحللين السياسيين الآن فان ظاهرة الاتبعات الثانى "للجماعات الاسلامية" فى مطلع السبعينات من هذا القرن وحتى الآن مازالت تخفى الكثير من أسرارها وخباياها عن المؤرخين والممارسين للحياة السياسية بحيث يصعب فى أحيان كثيرة على خصومهم السياسيين تحديد الملامح الفكرية والسياسية والتنظيمية لهذه الجماعات الإسلامية .

ويزيد الامر صعوبة أن الاتبعات الثانى لحركة جماعات الرفض الدينى ، بكل ما يحيط بها من متعرجات حادة فى شكل وتضاريس الخريطة التطبيقية والسياسية والاقتصادية المصرية والعربية . قد جاءت منقسمه على نفسها ؛ متباينة فى أفكارها ومختلفة فى وسائلها وطرق نشاطها . وذلك على العكس من حركة التيار السلفى الإسلامى فى انبعاثه الأول .

\* ينطبق هذا الوصف على الدعوات الدينية الثلاث الكبرى مثل انتشار الكنائس المسيحية فى قلب الصحراء وبعينا عن مراكز التجمعات البشرية الرومانية وكذلك عصور اضطراد اليهود وفى السلفية الاسلامية المعاصرة والدعوة الى محاربة مظاهر الحضارة الصليبية والمادبة الحديثة .

وإذا كان من المعروف حالياً مدى العلاقة الوثيقة بين النظام السياسى فى مصر وأجهزته الامنية من جهة ومؤسسة الازهر والجمعية الشرعية وجماعات الطرق الصوفية من جهة اخرى فان العلاقة بين " الجماعات الاسلامية " فى مطلع العقد السابع من هذا القرن وبين النظام السياسى وأجهزته الامنية يشوبها الكثير من التقلبات من التقيض إلى التقيض فى إطار التناقض الأشمل داخل المجتمع المصرى برمته .

ونستطيع هنا أن نصنف تيار الرفض الدينى حالياً إلى قسمين أساسيين :

الأول : ما نسميه " التدريجيين " وفى طليعة هؤلاء تنظيم الإخوان المسلمين وبعض الجماعات الصغيرة المستقلة عن الاخوان المسلمين (الأمر بالمعروف وجماعة طه السماوى ..... الخ) .

الثانى : ما نطلق عليه " الانقلابيون " وفى مقدمة هؤلاء تنظيم الجهاد وجماعة التكفير والهجرة والجماعة الإسلامية واخيراً وليس آخر فرع حزب التحرير الاسلامى فى مصر .

وبرغم وجود نقط اتفاق عديدة بين التيارين كشعارات (الشريعة الاسلامية - رفض الحضارة الغربية - عودة المرأة إلى البيت - نبذ التعامل مع الاكباط - محاربة العلمانية ... الخ الخ) فإن موقف كليهما من السلطة وأداتها من ناحية ودرجة تجهيل وتكفير المجتمع من ناحية اخرى تجعل من الصعب الالتقاء بينهما وتدفع بكل منهما إلى اتباع أساليب مغايرة وأحياناً كثيرة مناقضة لاساليب وتكتيكات الطرف الأخر .

وبالتدر الذى كان للمسار المنحدر للصراع العربى الاسرائيلى منذ يونيه ١٩٦٧ تأثيره على تعميق شعور الرفض للغرب ومؤامراته (٥٨) كان " للحقبة النفطية " وانتعاش المشروع الخاص الصغير (البورجوازية الصغيرة) تأثيره كذلك على خلق الشروط الموضوعية لنمو دور القيادة الدينية فى الأوساط الجماهيرية ذات الأصول البورجوازية الصغيرة ( الأوساط الطلابية - وسكان الريف ) مع ما صاحب ذلك من انهيار نفوذ اليسار وتدهور مركزه السياسى والفكرى والتنظيمى خلال السنوات العشر الماضية .

تمطينا القراءة المتأنية لبعض صحف ومجلات ووثائق هذه التجسيدات السياسية والفكرية لمحة عن مركزهم الطبقي على مسرح السياسة المصرية .

فبينما يعتبر الاستاذ عمر التلمسانى المرشد العام للإخوان المسلمين وكاتب افتتاحية مجلة الدعوة - الاخوان المسلمين (كلمة الله على الارض وخلفائه فيها) (٥٩) وأنهم (المعارضون للزبهتيل الريانيه) (٦٠) يعلن المرشد العام بوضوح موقفه من الحكم والنظام السياسى بقوله (أنا لا أتر العورة على الحكام) (٦١) ويستطرد ( أن خسائر الشعب فى الاصطدام بالحاكم وانشقاق كل منهما بالآخر أضر على الوطن من المطالبة بالخرجات فى إصرار وتزده وصبر واحتمال) \* وفى افتتاحية العدد (٥١) من مجلة

\* التشديد من عندنا .

الدعوة - لسان حال الاخوان المسلمين - يقول الاستاذ التلمساني (اننا لا نتأمر على حكم ولا ننضم لجهة ضد حكم ولن نشير طلبه أو غير طلبه على الحكم ولن نلوث ايدينا بمال حرام لنشأغب الحكم ) .

وإذا عرفنا أن هذه الملاحظة والتودد تأتي في يولييه ١٩٨٠ ويعد أن كان نظام الرئيس السابق قد ذهب إلى أبعد مدى في مسار التسوية الأمريكية الصهيونية فإنه سيكون من السهولة لتحديد مركز هذه الجماعة التي تشكل الرعاء الأكبر في حركة التيار الاسلامي الراهن في الخريطة السياسية المصرية ولكن إذا كان ذلك كذلك فما هو أساس معارضة هذه الجماعة للنظام والحكم ؟ وما هو الأساس الاجتماعي الذي تركز اليه في حركتها العامة ؟

إن افتتاحية العدد (٢٣) تفصح عن النقطة الأساسية في معارضة الاخوان المسلمين للحكم والنظام وهي تنحصر في تطبيق الشريعة الاسلامية فإن من شأن ( تطبيق الشريعة الاسلامية والتي فيها وحدها البرء والشفاء من كل ما أصابنا من علل وأمراض ) (١٦٢) .

هذا في الوقت الذي يقصص فيه كاتب الافتتاحية بالعدد (٤٧) في معرض تشريحه لمظاهر الأزمة الاقتصادية كما يراها - عن فهمه التحيز للملاك وعلى حساب فقراء الفلاحين ذلك عندما يقول ( والفلاح يستغل المالك أسوأ استغلال والمستأجر يتعب المالك كل التعب وكل هذا جنته علينا الشيوعيه والاشتراكية ) (١٦٣) .

كما يقرر أحد القادة البارزين في هذا التيار - الشيخ صلاح أبو اسماعيل - نفس المعنى في معرض استنكاره لانتساب الاشتراكية إلى الاسلام بقوله ( كيف يؤيد الاسلام الحراسات والمصادرات وأكل أموال الناس بالباطل ) (١٦٤) بل ويصل الكاتب بنفسه إلى مدى بعيد في اطار فتواه بأن (تجارة العملات الاجنبية حلال) (١٦٥) وفي وضوح تام يحدد المرشد العام للاخوان المسلمين موقف جماعته من نظام الرئيس السادات بقوله (أن غيرنا من الاحزاب والهيئات ينازعكم حكمكم ويريدون سلبكم اياهم... اما الاخوان فإنهم يتمنون الطمأنينة من أعماق قلوبهم ليكونوا لكم أنصارا إذ يدعونكم إلى الاصلاح فتستجيبون ) (١٦٦) .

أما موقف الجماعة من القضية الفلسطينية والمنظمات الفدائية ، فقد كان أسوأ ما شهدته الساحة السياسية والفكرية المصرية وهو بجملة ترديد اجوف وغير مسئول للحرب النفسيه الصهيونيه والامبريالية والتي استخدمها الرئيس السادات في معرض هجومه على المقاومة الفلسطينية كتمهيد لاستسلامه المهين في كامب ديفيد .

يقول المرشد العام للاخوان المسلمين عن المنظمات الفلسطينية الفدائية ( إنها منظمات لا عمل لها إلا الاجتماعات والتصريحات والتنقل بين موسكو ونيويورك ولندن وباريس والحياة حياة بذخ والنعيم في الفنادق الفاخرة ) (١٦٧) .

وهكذا يتحدد بوضوح موقف جماعة الإخوان المسلمين فهم :

أولاً : خلفاء الله على الأرض .

ثانياً : انهم ليسوا فى صدام مع النظام الرأسمالى الحاكم بل أنهم أعوانه إذا ما استجاب لمشورتهم وطبق الشريعة الاسلامية !!!

ثالثاً : وهم ضد الاشتراكية والديمقراطية ومع الملاك ضد المستأجرين ودفاعهم عن حرية الرأى تقتصر فقط على حريتهم وحدهم فى هذا المجال وهو ما أكده المرشد العام بقوله ( ولا يدافع الاخوان عن ديمقراطية وحرية اراء القوى الأخرى وانما تدافع وتتهارى للدفاع عن نفسها فقط ) (١٦٨) .

أما جماعات " الانقلابيون " فرغم ندرة كتاباتهم العلنية التى تمكس الجهات أفكارهم فى مختلف القضايا ، فإن ما اتيج - أو تسرب - بصورة أو بأخرى تبين الخطوط العريضة لأفكارهم والجهاتهم الاجتماعية والسياسية والفكرية والتي يمكن أن نلخصها فى النقاط التالية:

أولاً : تكنير المجتمع وأفراده ومؤسساته حيث تتفق معظم هذه الجماعات على جاهلية المجتمع الراهن وباستثناء تنظيم الجهاد الذى يقصرها على جاهلية مؤسسات الدولة وعصيان افراد المجتمع فإن بقية التنظيمات الانقلابية تتفق على جاهلية المجتمع الراهن (١٦٩) .

ثانياً : رفض كافة الصيغ والاطر الحزبية والدستورية والبرلمانية الراهنة ورد الحكم والتشريع إلى الله وحده أو ما يطلق عليها أبو الأعلى المودودى " الحاكميه لله " وفى هذا يقول مفتى تنظيم الجماعة الإسلامية " الشيخ عمر عبد الرحمن " ( فحق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق ، غير ممنوح لهيئة من الهيئات ولا لحزب من الاحزاب ولا لبرلمان ولا لمجموع البشرية فمصدر الحكم هو الله ) (١٧٠) .

ثالثاً : إن التغيير من المجتمع الجاهلى ( الكافر ) إلى المجتمع الاسلامى لن يتم إلا عبر انقلاب إسلامى ويمارسه أقصى أشكال العنف وهنا تختلف الجماعات الانقلابية عن جماعات التدرجيون فى أن الأخيرين يقبلون اللعبة الانتخابية والبرلمانية والعمل من داخل مؤسسات النظام لإصدار قوانين الشريعة الاسلامية " واسلمة المجتمع " وتنوع سبل استخدام العنف من جماعة لأخرى فبينما ترى جماعة ( التكفير والهجرة ) إن المرحلة الحالية هى مرحلة "الاستضعاف" وبالتالي على المسلمين ان يهجروا هذا المجتمع ويتجمعوا فى مجتمعات مغلقة فى الصحراء وفى غيرها للاستعداد لغزو المجتمع الجاهلى - أسوة بما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل مكة وهى ما يطلق عليها فى أدبيات هذه الجماعة " مرحلة التمكين " .

ترى جماعات اخرى استخدام اساليب الاستنزاف وحرب العصابات أو الصدام السياسى بأجهزة السلطة كلما أتاحت الظروف ذلك لخلخلة البنية السياسية والعسكرية للنظام تمهيداً للقيام بانقلاب عسكرى أو قيادة عصيان مدنى كما حدث فى ايران .

رابعاً : رفض كافة المصطلحات السياسية الحديثة التى تنتمى إلى حضارة الغرب ومصامينها

الاجتماعية مثل الاشتراكية والديمقراطية والقومية والوحدة العربية ... الخ الخ في الوقت الذي لم تقدم فيه الجماعات برنامجاً وأفكاراً في اتجاه إجابات محدده وواضحه عن القضايا والمشكلات المعاصرة مثل العلاقات الناتجة عن التصنيع والعلاقة بين الملاك والمستأجرين في الريف والمدينة وأشكال ضبط الاسعار - وإدارة الاقتصاد الوطني ... الخ .

خامسا : العمل من أجل استعادة الخلافة الاسلامية ، باعتبارها مركز النظام الاسلامي وغايته ونبل أي دعوة للتوحيد القومي والاستناد في مشروعية النظام الاقليمي على العقيدة الاسلامية وحدها.

سادسا : برغم موقف الرفض الذي تتخذه هذه الجماعات من " اسرائيل " باعتبارها كيانا يهوديا (وليس استعماريا) والنظر للصراع على أساس أنه صراع إسلامي يهودي فإن التركيز الاعلامي والعملي لهذه الجماعات وغيرها من جماعات التدرجيين كان يتجه في السنوات الساخنة في الصراع العربي الصهيوني (١٩٧٩) فصاعدا في اتجاه الغزو السوفيتي لافغانستان ، والدعوة إلى التطوع بالمال والنفس لدعم صفوف من اسموهم "المجاهدين الأفغان" وتناسوا عمليا ما جرته اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة (السادات - بيجين) من تغييرات استراتيجية عميقة في ادارة الصراع وسيادة اسرائيل المطلقة على المنطقة ومقدرتها وتكرورها لغزو لبنان أكثر من مرة (مارس ١٩٧٨ ثم يونيو ١٩٨٢ حتى وصل الامر إلى احتلال اول عاصمة عربية) ولم يكن للجماعات الدينية ( جماعة الإخوان المسلمين ) ظلت تراوح في مكانها لأكثر من ستة شهور بعد زيارة السادات للقدس المحتلة قبل ان تعلن رفضها للاتفاقية وتبرز محاكمة " خالد الاسلامبولي ورفاقه " أن البعد الوطني لعملية اغتيال رئيس الجمهورية السابق لم تكن واردا بقدر الإلحاح الذي يفرضه البعد الديني لتكرار استهزاء رئيس الجمهورية بالزى الاسلامي ورجال الدين الاسلامي ... الخ.

\*\*\*

## ثانياً: الأحزاب الإصلاحية

الدعوة الإصلاحية فى جوهرها محاولة للتوفيق بين مصالح الطبقات المتناقضة والمتصارعة فى المجتمع الرأسمالى المعاصر ، وعندما تتوه معالم القوى السياسية الاستقطابية فى هذا المجتمع (الليبرالية البورجوازية - العمالية الثورية) تتمدد التيارات الفكرية الإصلاحية وتتوسع تجسدها التنظيمية والسياسية لتبتلع فى ثناياها تلك البؤر والجماعات غير المؤثرة والمناهضة للنظام الرأسمالى ككل وصياغاته المجتمعية .

وغالباً ما تعجز القوى السياسية والفكرية للطبقات الرأسمالية المتخلفة عن تحديد التخوم بين الدعوة للإصلاح والدعوة للثورة ، فتحسب أن الأولى هى الوجه العلنى للثانية وهو ما يهدد - وهما - سلطتها وانفرادها بتقرير الامور فى المجتمع .

ونظراً لغياب تراث مميز للجنح الليبرالى فى الطبقة الرأسمالية فى العالم الرأسمالى المتخلف (مصر مثلاً) فإن صراخ اللئب ... اللئب دائماً ما يكون بمثابة خط الدفاع الاول - وربما الأخير أيضاً - لهذه الطبقة حينما يعلو صوت الدعوة الإصلاحية ويتمكن أنصارها من إحراز قدر من النجاح السياسى أو الانتخابى فى مباراة تدور على أرض واحدة ووفقاً لقواعد صارمة يتبغى على لاعبيها احترامها والاتصاع لحدودها وقيودها .

ومع ذلك يتبغى الاعتراف بأن الواقع الاجتماعى فى اشكاله المتنوعة والمعقدة يفرز تجسدهات فكرية وسياسية عديدة ومتباينة فى التعبير عن الميول الإصلاحية خاصة فى فترات الأزمات المستعصية التى يواجهها النظام الرأسمالى وتتهدهه مخاطر الانتفلات الاجتماعى ودائماً ما تستند الدعوات الإصلاحية إلى كيان اجتماعى قائم ومصالح طبقية تعبر عنها الشرائح والفئات البينية من البورجوازية الصغيره فى الريف والمدينه تبدو فى فهمها وتحركاتها كألوان الطيف بيد أن مسار الأزمة الاقتصادية وقسوتها تفرض مسارب محدده لنشاطات واتجاهات هذه الفئات الاجتماعيه حتى لو بدا من المستحيل واقعياً الجمع بين التقيضين فى الواقع الملموس .

ولعل التاريخ المصرى الحديث قد قدم إلينا أقصى طاقات الإصلاح الكامنه فى الطبقات الرأسمالية المصرية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ وحتى أكتوبر ١٩٧٣ بيد أن الحصاد المر للتجربة الناصرية فيما بعد ذلك التاريخ - سواء على صعيد البنى الفوقى وبخاصة السياسى أو على صعيد القوى الطبقيه - قد وضع علامات استفهام عديدة على منطلقاتها النظرية ( التجربة والخطأ ) وحتى من داخل صفوف التيار القومى والناصرى ذاته .

فلم تعد الخريطة الطبقيه المصرية - فى تقدير هؤلاء - تحتتمل وجود طبقة رأسمالية وطنية، برغم تعلقهم بالحيط الرفيع عندما يتحدثون عن وجود أفراد من الطبقة الرأسمالية يتبنون موقفاً وطنياً (٧١) .

وبالقطع فان التيار الفكرى الإصلاحي فى مصر ، اسبق فى ظهوره تاريخيا عن التجربة الناصرية ( سلامة موسى - أحمد حسين - المنظمات الماركسية ) بيد ان التجربة الناصرية سوف تصبح من الآن فصاعدا بؤرة الاستقطاب يمينا أو يسارا بالنسبة لأفكار التيار الإصلاحي فى الساحة المصرية برغم تباين الرؤى ومحفظات البعض على جوانب القصور فى التجربة الناصرية .

على أية حال سوف نتعرض لاهم ثلاث تيارات سياسية وفكرية إصلاحية علنية على الساحة المصرية وهى :

\* حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

\* حزب العمل الاشتراكى .

\* الحزب العربى الديمقراطى الناصرى

\*\*\*

## ١ - حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى

جا . ميلاد حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى فى فترة كانت تتزاحم فيها التغييرات على الساحتين المصرية والاقليمية .

فها هى صيغة الحزب السياسى الواحد تقبل القسمة الثلاثية ، غير المتساوية فى جوهرها وها هو الرئيس السادات يسعى لتطبيق أفكار سلفه التى سبق وطرحها فى أعقاب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ ، ولكن فى ديكور سياسى مختلف . تضاء فيه خلفية المسرح بوهج الانتصار العسكرى فى أكتوبر ١٩٧٣ وها هو النظام يتزلق فى مسار التسوية الامريكىة الاسرائيلية بنشاط وهمة مصافحا فى كل خطوة ، لورانس العرب الجديد "هنرى كسينجر" وها هو أخيرا يتيه فغرا وغرورا بطعم المقولة المزيفة \* التى لا يعلم أحد حتى الآن مصدرها وأغراضها .

وفى غمار كل ذلك كانت المنطقة العربية تدخل الى عالم المال والاضواء الفوسفورية بفعل ارتفاع اسعار النفط بصورة غير مسبوقه فى تاريخهم كله ....!

نحن على مسرح مختلف تماما عن مسرح الستينات ولكننا هنا مجرد عرائس فى سيرك منصوب بدقه ومهارة ...

ولم يكن من المتصور فى ظل هذا " المصباح النفطى للعم سام " \*\* ان يقتصر رجاؤها على دول دون أخرى، خاصة وأن بعض فقراء العرب ( مصر وسوريا ) قد اعتبروا أنه لولا هم ما تحققت هذه الثروة الطائلة لأصحاب العقال ، ولذا أصبح من أهم محددات السياسة المصرية فى ذلك الحين الاقتراب أكثر فأكثر من هذه الاقطار النفطية ، ومشاركتها ولو بحدود - فى هذه الثروة، حتى لو اقتضى الأمر التنازل عن مسلمات سياسية ودروس تاريخية لإدارة الصراع الإقليمى فى المنطقة .

وقد أكدت دراسات جادة أن الأقطار النفطية ظلت طوال الاعوام الاربعة الأولى من الحقبة النفطية (١٩٧٤ - ١٩٧٧) بمثابة البوابه الخلفيه للاستعمار الامريكى فى صورته الجديدة وبالتالي لمسار التسوية غير المشكافئه الذى رسى بالسادات فى كامب ديفيد وزيارة القدس المحتلة (٧٢) .

وفى مصر ، كانت الزعماق تروج بتيارات متعددة ومتضاربة بصورة مدهشة فقد استعادت الجماعات السلفية والبورجوازية القديمة مركزها على المسرح السياسى والفكرى بوضوح وتحدى، ووجهت كل ما تملك من قوة سهام مسمومة وقاتلة للتجربة الناصرية ورمزها محديداً (جمال عبد الناصر) ولم يخف الرئيس السادات تعاطفه مع هذه الحملات بل والمشاركه فيها أحياناً .

وعلى الجانب الآخر ، كانت محاولات أكثر عمقا فى مجال الاقتصاد قد استكملت ملامحها وارتكزت مقوماتها فى مجال التجارة والاستيراد والمقاولات والانشطة المالية والمصرفية، محصنه وجردها بترسانة هائلة من القوانين التى صدرت منذ أواخر عام ١٩٧١ وحتى يوليو ١٩٧٦ .

\* حيث ردد كل الرؤساء والملوك العرب مقوله أن العرب قد أصبحوا القوة السادسة فى العالم .  
\*\* اثبتت كل الدراسات فى مجال النفط أن فترة أسعار النفط فى حقبة السبعينات كانت بتخطيط ومساعدة أمريكية لأهداف إستراتيجية .

فى ظل هذه الهجمة جاء " حزب التجمع " على المسرح السياسى وقدم نفسه منذ اللحظة الاولى باعتباره حزب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخطها السياسى المتمثل فى شعارات " الحرية .. الاشتراكية .. الوحدة " وإذا كانت " الاشتراكية " الناصرية، كانت تعنى بالاساس العمل على "تلويب الفوارق بين الطبقات" ومجذب نار الصراع الطبقي وإقامة محالف ما اسماء الميثاق "قوى الشعب العامل" (٧٣) فإن برنامج حزب التجمع عام ١٩٧٧ قد اختط نفس الخط السياسى تقريبا ، حيث يؤكد البرنامج ذلك بقوله ( فالرأسمالية المصرية يجب الحفاظ على الدور الاساسى الذى ينبغي ان تضطلع به وتشجيعها على الاستثمار سواء فى مجال الانتاج الكبيرة التى تتناسب مع قدراتها المالية وكفاءتها الفنية أو فى مجالات التجارة والتوزيع وبخاصة تجارة التجزئة وإن قيام القطاع الخاص بدوره المنشود فى الزراعة والصناعة والتجارة ضمان لتنمية موارد البلاد ومضاعفة الدخل القومى وتعزيز الاستقلال الاقتصادى (٧٤) .

وهو ما عاد الحزب ليؤكد عليه فى برنامجه السياسى المقدم للمؤتمر العام الاول للحزب (ابريل ١٩٨٠) بالنص على أن ( الحزب يؤمن بضرورة حل الصراع الطبقي سلميا كما جاء فى الميثاق عن طريق تلويب الفوارق بين الطبقات ) . (٧٤)

ولم يكن بالطبع ، الاستناد لفكرة تلويب الفوارق بين الطبقات ، دون الاعتماد على أساس فكرى يطرح قضية طبيعة السلطة الراهنة وفى المستقبل المنظور ، وقد وجد حزب التجمع هذا الاساس فى مقولة اليسار التقليدى وهى "استكمال المهام الوطنية الديمقراطية" حيث يعلن بوضوح فى برنامجه السياسى المقدم للمؤتمر العام ( يناضل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكى الذى اعلنته ثورة ٢٣ يوليو فى اطار المشروعية القائمة فى اطار الدستور والقوانين ومبادئ ٢٣ يوليو الوطنية التقدمية ومبادئ ١٥ مايو كما عبر عنها دستور ١٩٧١ ) .

هذه الفكرة لا تنسجم مع البناء الرأسمالى الراهن ، ولا تتصادم مع الثلاثية الشهيرة لشرط تعدد الاحزاب (السلام الاجتماعى - الوحدة الوطنية - التحول الاشتراكى) وإنما هى تتسق تماما مع أفكار اليسار المصرى منذ مطلع القرن العشرين وحتى أوائل عقد الستينات من هذا القرن كما وأنها على الجانب الآخر تتلائم مع طبيعة الهيكل التنظيمى لحزب نشأ فى ظروف تسامح سياسى مؤقت ومحسور وفى ظل بيئة سياسية اعتمدت لسنوات طويلة على الرأى الواحد والسلطة ذات الجبهوت ولنا انقرزت هذه الشروط الموضوعية أحزابا لا تبعد كثيرا عن النظام ، ولا تفتقر بصورة ملحوظة عن المدى المسموح لمعارضتها .

وإذا كانت وقائع ومعطيات التجربة السياسية والاقتصادية اللاحقة على اعلان النظام اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى كانت مؤهلة لقطاعات واسعة من السكان فان طموحات الملايين بالهجرة والعمل

بالخارج حلا لازماتها قد مثلت تنفيسا لهذه القطاعات الاجتماعية ، وبالمقابل جسدت مأزقا سياسيا وفكريا وجماهيريا للاحزاب الاصلاحية واليسارية على حد السواء .

وهكذا وجد حزب التجمع نفسه فى مأزق متعدد الجوانب ، فهو من ناحية يدرك الآثار المدمرة والطويلة المدى لهذه السياسات على قدرة الاقتصاد والمجتمع المصرى بمجموعه على مواجهة التحدى الاسرائيلى الأمريكى ويقلص قدرته على مواجهته العسكرية والاقتصادية ، كما أنه من ناحية أخرى عاجز عن استقطاب جماهيره فى الضرورة تدخل فى دائرة اهتمامه وينبغى ان تدرك هذه الطبقات الدنيا (الصمال - الفلاحين والبورجوازية الصغيرة المدينية) أن مصالحها على المدى البعيد تتحدد بمقدار تأييدها لبرنامجهم وأفكاره .

وبالتقطع ، فليس كل من يحمل أفكارا تدافع عن مصالح فئات اجتماعية محددة ، هو بالضرورة محللا لالتقاء هذه الفئات ومحط أنظارها ، وإنما يستدعى سد هذه الفجوة انتهاج سياسة تنظيمية ودعائية وخطة جماهيرية تؤدي إلى الالتحام مع هذه الفئات فى مواقع انتاجها ومراكز تجمعاتها السكنية وهو ما لم يكن النظام الحاكم وأجهزة أمنه على استعداد للقبول به على الاطلاق .

وهنا فيما أن يلجأ الحزب إلى تحدى الحصار وخوض معركة تستमितه لإلحجاز أهدافه وهو ما لم يكن ممكنا لحزب بتركيبه حزب التجمع وخطه الفكرى وظروف تكوينه وأما الاستسلام لشروط "اللعبة الديمقراطية" والرقعة التنظيمية المحددة والمسموح بها لكل طرف فى اللعب ، وهو ما استقر عليه الحال فى المحصلة النهائية . صحيح أن هذا الحزب ، قد شهد بعض التمردات على قواعد اللعبة وحدودها بيد أن الامانة التاريخية تقتضى القول ان هؤلاء كانوا يعبرون فى هذه اللحظة عن إنتعاش أكثر عمقا وامتدادا من وجودهم فى حزب التجمع . وإذا شئنا الدقة نقول ان حزب التجمع فى التحليل الاخير ، ما هو إلا التقاء بعض الكيانات التنظيمية لفصائل اليسار المصرى التقليدى وبعض الرموز السياسية القومية والناصرية غير مكتملة الوجود التنظيمى<sup>(٧٦)</sup> .

وإذا ما حاولنا تجريد أفكار حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحىدى كما عبرت عنه وثائقه الأساسية وجريدته الجماهيرية ( الاهالى ) فى المحاور الثلاث الاساسية وهى :

- البناء الاقتصادى والأزمة الاجتماعية .

- القضية الوطنية .

- الإصلاح الديمقراطى والدستورى .

نجد أن مواقف وبرامج حزب التجمع تعد متسقة ومنسجمة إلى أقصى مدى مع تراث التجربة الناصرية وإنجازاتها سواء فى إطار الدفاع عن " القطاع العام " أو فى إطار التدخل الحكومى النشط فى قطاعى التجارة والتوزيع .

ومثلما تناول كتاب اليسار المصرى التقليدى فى مطلع الستينات وفى أعقاب تنازلهم عن تنظيماتهم المستقلة ، وإنماجهم فى حزب النظام الناصرى " الاتحاد الاشتراكى العربى والتنظيم الطليعى السرى " هذه المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الناصرى باعتبارها ركيزة مأسومها " التحول الاشتراكى " والطريق للراسمالى " واسقطوا النواتج السلبية للتجربة الناصرية على صعيد الاقتصاد والاجتماع والسياسة فعل منظرى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى عقدى السبعينات والثمانينات فالقطاع العام ، الذى هو أحد اشكال الملكية الرأسمالية فى دول العالم الثالث<sup>(٧٧)</sup> يمثل مرحلة متميزة فى دفع الهيكل الاقتصادى الرأسمالى كله بهذه الدول إلى اقصى مدى ممكن وفى صدام وتناقض مؤقت مع التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل فى منتصف الخمسينات ومطلع الستينات من هذا القرن .

وقد اثبتت بعض الدراسات التى تمنا بها فى هذا المضمار أن معدل فائض القيمة المستنزف من عمال قطاع الاعمال الحكومى ( القطاع العام ) يعد أعلى من مثيله فى القطاع الرأسمالى الفردى<sup>(٧٨)</sup> .

واستنادا لمفاهيم التوازن الطبقي وتلويب الفوارق بين الطبقات ، دافع الحزب دفاعا مستميتا عن استقرار الاعتمادات المالية للدعم السلمى بالموازنات السنوية للحكومة المصرية الذى بدأ منذ عام ١٩٦٦ فى محاولة من الحكومات المتعاقبة للتخفيف من حدة التضخم وارتفاع الاسعار على دخول محدوى الدخل .

وتشير أدبيات الحزب الكثيرة إلى استقرار وثبات هذه المواقف التى ترجى فى جوهرها الى اصلاح احوال الطبقات الدنيا وتقليص الزايبا الممنوحة لقطاع الاعمال المصرى والاجنبى<sup>(٧٩)</sup> كما يعتمد موقف الحزب من الازمة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى على السعى الذؤوب للحفاظ على التوازن الاجتماعى بين الملاك والمستأجرين فى الحدود التى استقرت عندها فى الحقبة الناصرية ، ويرفض الحزب أى محاولة لتعديل هذه العلاقة لصالح الملاك بل إنه بالمقابل يطالب بتعديل هيكل التركيب المحصولى ورفع أسعار توريد المحاصلات الزراعية التقليدية التى تمس بصورة أساسية الحائزين والملاك الصغار .

ويستخلص المحلل السياسى لمضامين افكار وبرنامج حزب التجمع الوطنى التقدمى فى مجال الطرح الاقتصادى ، حدود لا تتعد كثيرا عن افكار وطرح الميثاق الوطنى الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر فى مطلع عقد الستينات وعكس نظرتة ومفهومه لقضايا التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى البلاد<sup>(٨٠)</sup> .

\*\*\*

وبعكس الموقف المستقر والثابت نسبيا للحزب فى قضية الازمة الاقتصادية وتفسيره لها وحدود مطالباته لتجاوزها ، يتسم موقف الحزب فى القضية الوطنية بطابع ترددى مثير للدهشة والاضطراب فالحزب الذى تدعم موقفه على الساحة السياسية المصرية فى اذهان الكثيرين برفضه منذ اللحظة

الأولى لزيارة السادات للقدس المحتلة في نوفمبر ١٩٧٧ وتنبأ بنتائجها الرخيصة وهو ما أثبتته الأيام فعلا عاد في مطلع عام ١٩٨٢ و١٩٨٣ للحديث بصورة مختلفة مهدداً للرئيس الجديد ، وهو ما أصاب مصداقية الحزب لدى قطاعات من البورجوازية الصغيرة في المدن المصرية وبين أوساط المثقفين، صحيح أن جذر هذا الموقف لجده منذ عام ١٩٧٧ حينما أعلن الحزب موافقته على عقد مؤتمر دولي لحل النزاع العربي الاسرائيلي ورفض كافة محاولات التسوية الجزئية والحلول المنفردة<sup>(٨١)</sup> .

فإنه يعود في برنامجه المقدم عام ١٩٨٠ ليعلم قبوله باقامة مناطق منزوعة السلاح بقوله (ورفض كافة محاولات فرض نزع سلاح شامل أو جزئي على الهلأه العربية الا اذا كان الفرض منه اقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود مع اسرائيل)<sup>(٨٢)</sup> ويمتد هذا الموقف إلى أن يصل في البرنامج الانتخابي للحزب عام ١٩٨٤ إلى صيغة (اسقاط نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة)<sup>(٨٣)</sup> هذه الصيغ التوفيقية تعكس مأزق حزب التجمع كحزب للبورجوازية الصغيرة المصرية بكل ما تتسم به هذه الطبقة الاجتماعية من تذبذب وتردد .

\*\*\*

تتجسد أزمة حزب التجمع الفكرية أكثر ما تتجسد حين يكون الحديث هو الأشكال السياسية الملائمة لممارسة الإنسان المصري لحرياته العامة بحيث تفقده الكثير من المصداقية وتحيط مفهومه وشعاراته حول الديمقراطية بضباب كثيف لدى رجل الشارع العادي ، ولدى النخب الفكرية في آن واحد.

ذلك إن دفاع حزب التجمع الوطني التقدمي عن التجربة الناصرية واستماتته في تبرير أخطائها خاصة في مجال الحريات العامة ، والنظام البوليسي الشمولي الرفض للتعددية السياسية يتصادم تماما مع نضال حزب التجمع وأعضائه في مجال الدعوة لإصلاح دستوري وديمقراطي شامل بالنظر لكون هذه البنية السياسية والدستورية غير الديمقراطية والاستبدادية في جوهرها والتي تشكل عبء على حركة الاحزاب والقوى السياسية المختلفة هي نتاج طبيعي للتجربة الناصرية ولمفهومها للممارسة السياسية .

وبالقطع فلن تفلح صيغة " الرأسمالية الطفيلية " كمخرج فكري أمام الحزب وقادته لتبرير مشروعية الممارسة السياسية الناصرية في عقد السبعينات وعدم مشروعية الممارسة السياسية الراهنة والتي تعد امتداداً للأولى ذلك ان جوهر هذه الفئة الاجتماعية الطفيلية ، سيجد أساسه في أحشاء المجتمع الناصري ذاته حيث تتلأأ في سماء المال والاعمال في حقبة الانفتاح أسماء ، ظلت تمثل في الحقبة الناصرية أبرز نجومها في عالم الثورة والظهارة " !!

ومجد ازدواجية حزب التجمع هنا أيضاً في إصراره طوال سنواته الخمس الأولى على الاستناد في مشروعيته على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و١٥ مايو ١٩٧١<sup>(٨٤)</sup> . وفي استمرار البنية القيادية للحزب لأكثر من عشرين عاماً دون تغيير وفرض نهجها وسياساتها بما يعكس وجهاً آخر لأزمة الحزب وأزمة الحياة الحزبية المصرية ككل .

## ٢ - حزب العمل الاشتراكي \*

جاءت نشأة حزب العمل الاشتراكي في أواخر عام ١٩٧٨ ، في ظل ظروف سياسية واجتماعية معقدة ومشيرة للاضطراب .

فمن جهة كانت ذبول آثار غضبة الشارع المصري العنيفة يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ مازالت ماثلة بعنف يشير القلق لدى الطبقة الرأسمالية المصرية وللنخبة السياسية الحاكمة .

ومن جهة أخرى كان لرد فعل رئيس النظام والحزب الحاكم ( أنور السادات ) لأحداث هذين اليومين العصبيين ما أدى لتفاقم هذه الأزمة وامتداد آثارها من الداخل لتطبع بطابعها الاتفعالى العلاقات النظامية العربية .

وتحت وهم الثنائية الروكفلريه - نسبه إلى ديفيد روكفلر - اندفع الرئيس السادات فى مغامرة محفوفة بالمخاطر إلى حد عرض الذهب إلى أقصى مدى لتحقيق ما اسماه السلام والصلح بين العرب واسرائيل فطريق الرخاء - دون التوقف عند مضمونه - يبدأ كما أشار عليه " ديفيد روكفلر " عبر تحقيق السلام وتسوية الصراع العربى - الصهيونى وهكذا اندفع السادات كعادته إلى زيارة القدس المحتلة وتوقيع اتفاقيتى كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر من عام ١٩٧٨ .

وهنا ... انقضت محالفات سياسية بين النظام المصرى من جهة وتيارات وقوى سياسية داخل مصر من جهة أخرى . وبالمقابل انقضت محالفات سياسية - على الاقل ظاهريا - بين النظام فى مصر وانظمة عربية ووجد الرئيس السادات نفسه فى عزلة خانقة فى وقت أخذت اوهاه الرخاء تتباعد عن أخيلة الكثيرين من داخل مؤسسات الحكم ذاتها .

واستدعت هذه المعطيات الجديدة ضرورة إعادة النظر فى الصيغة السياسية التى اتخذها السادات أداة من أدوات مشروعيته وهى صيغة " التعمد الحزبى المشروط " فلم يعد من المقبول - من وجهة نظر الرئيس - أن تتمرد تلك الكيانات السياسية التى صنعها الرئيس على سياسته ونهجه ( خاصة حزب التجمع ) كما لم يعد من المتصور أن يطيح الرئيس بأحد أركان مشروعيته دون أن يخسر أصدقاء فى أوروبا وأمريكا ... هؤلاء الذين سعى اليهم وبذل الكثير وتنازل عن الكثير من أجل أن يصبح فى دائرة اهتمامهم .

وهكذا طرح على بساط البحث ، أهمية إعادة ترتيب الاوراق السياسية فى الداخل وضرب النفوذ المتنامى للحزب والتنظيمات اليسارية - القانونى منها وغير القانونى - ذلك بعد ان فشل حزب " الاحرار الاشتراكيين " برئاسة مصطفى كامل مراد عن اداء دور المعارضة واستقطاب قطاع مؤثر فى الشارع السياسى فى البلاد .

\* قبل التحولات التى برزت بعد اختيار عادل حسين رئيسا لتحرير جريدة الشعب وهندسة عملية التحالف الاسلامى فى انتخابات ١٩٨٧ مع الإخوان المسلمين .

وفى إطار هذه المناورة السياسية ، اعاد الرئيس السادات - فى إحدى خطبه الاعتبار المعنوى لحزبين من أحزاب ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهما الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل وفتحي رضوان والحزب الاشتراكي بقيادة أحمد حسين وإبراهيم شكرى .

وبالطبع ، فقد اعتبر السادات أن حزبه " الوطنى الديمقراطى " هو الامتداد الطبيعى لحزب مصطفى كامل وبقي لكوادر مصر الفتاه أن يتحركوا لإعلان حزبهم لعله ينجح فى سحب التفوذ المتنامى من حول حزب التجمع والمنظمات اليسارية ولم يكن الضوء الاخضر الرئاسى هذا بعيدا عن شروط الرئيس وطبقا " لقواعد اللعبة الديمقراطية " على حد تعبير السادات نفسه ووصل الحال برئيس الجمهورية إلى حد أن يتنازل حزبه عن بعض أعضائه فى مجلس الشعب ليكتمل النصاب القانونى لحزب المعارضة الجديد ، والذي قام بنفسه بتعميده وذلك بالتوقيع على أوراقه ١٢

وبالقطع لم تكن هذه التصرفات لتمر فى بيئة سياسية خصبة وغاضبة ، وبرغم وجود أحد وزراء السادات على رأس قيادة الحزب الجديد (إبراهيم شكرى) وصهره (محمود ابو وافية) فى الموقع الثانى ، فإن اتجاه الريح من قواعد الحزب الشابه كانت تدفع فى اتجاه مختلف عن قيادته بعض الشئ..

ولم يكدم عام على الحزب الجديد إلا وكانت عمليات الفرز والتصفيه لرجال السادات داخله قد اكتملت ملامحها ، وأخذ الحزب بدافع الممارسة " البراجماتية" يتخذ مواقفاً تقترب إلى حد كبير من مواقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحى وبقية تيارات المعارضة الاصلاحية .

فمنذ أوائل عام ١٩٨٠ أعلن الحزب رسميا استبدال موقف القبول المشروط لتهج كامب ديفيد " الى الرفض الحاسم لها ، كما أخذت لهجة الحزب ومثليه فى مجلس الشعب وفى جريدته ( الشعب ) تتصاعد فى مهاجمة سياسية الانفتاح الاقتصادى وآثاره المدمرة على المجتمع المصرى وامتدت انتقادات الحزب وقياداته المؤثرة إلى مدى يس نزاهة رئيس الجمهورية ويتسائل حول الوضع الدستورى لحرم الرئيس" (٨٥) .

على أية حال .. فإن إجراء تحليل لمضمون أفكار حزب العمل الاشتراكي ، سواء فى برنامج المعلى أو فى مواقف جريدته "الشعب" فى مرحلتها أو فى بعض الدراسات السياسية أو الاقتصادية المحدودة التى طرحها الحزب معبرا من خلالها عن وجهة نظره فى القضايا الجماهيرية ، يجعل من الممكن تحديد موقع هذا الحزب على خريطة القوى السياسية والاجتماعية فى البلاد وسوف نتخذ من القضايا الثلاثة الكبرى أساسا لهذا التحليل .

### أولا : موقف حزب العمل من القضية الوطنية :

يتسم موقف حزب العمل " الاشتراكي " من قضية الصراع العربى الصهيونى بطابع ترددى واضح

كما يقتصر طرحه الفكري في هذا المجال الى تأصيل وتعميق ، فنلاحظ أنه بينما كان الحزب في بداية ظهوره على المسرح عام ١٩٧٨ موافقاً على اتفاقية كامب ديفيد موافقة مشروطة فإنه عاد بعد توقيع السادات لمعاهدة ( السادات - بيجين ) في مارس ١٩٧٩ ليعلن رفضه الكامل للاتفاقية ولنهج كامب ديفيد .

والمحلل عن قرب لخط دعاية الحزب ومحركاته الجماهيرية، يجد أن هذا الرفض ظل محصوراً في نطاقه الدعائي فحسب ، تستلزمه ضرورات التمايز عن خط النظام وأسلوبه دون أن تصل إلى جوهر الصدام الجماهيري والمكشوف معه .

والأمانة تقضى للقول بأن هذه السمة ليست قاصرة على هذا الحزب فحسب وإنما هي سمة مميزة لحركة الاحزاب السياسية التي نشأت برعاية النظام وموافقة السادات منذ عام ١٩٧٦ .

وحزب العمل " الاشتراكي " في طرحه لبدل نهج كامب ديفيد يقترب إلى موقف حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وإلى بعض فصائل اليسار التقليدي ، حيث نجد حديث حول المؤتمر الدولي أحيانا ، وحول مواجهة عسكرية أحيانا أخرى حيث يشير برنامج الحزب إلى ذلك بقوله ( إذ أن وغمقتنا في تحقيق السلام العادل في منطقتنا لا يجوز أن يصرفنا عن الاستعداد اللازم لتحرير أراضينا المحتلة بالقوة إذا لم يتم تحريرها بالطرق السلمية )<sup>(٨٦)</sup> .

أى أن أساس الحركة السياسية لتسوية الصراع واسترداد الارض المحتلة هو الطرق السلمية ثم يأتي من بعد استخدام القوة ثم يستطرد البرنامج متشككا من أن ( السلام نفسه مع إسرائيل له محاذيره العسكرية والاقتصادية التي تتطلب منا اليقظة الدائمة حماية لامتنا القومية )<sup>(٨٧)</sup> . اما موقف الحزب من الثورة الفلسطينية ، فإن سنوات الحزب الأولى لم تشهد وضوحا في المواقف تجاه الثورة الفلسطينية وأن لم تغل جريدته في سنواتها الاولى وقبل سيطرة السلفيين عليها من إظهار لتأييدها الكامل مع " منظمة التحرير الفلسطينية " وربما يسترعى نظر المحلل للخريطة السياسية وتوجهات قواها المختلفة أن ذلك لا يتفق مع طرح صيغ للتسوية ترمي إلى اعتماد الطرق السلمية في ظل توازن عسكري لصالح الكيان الصهيوني مما يحيل موقف الحزب المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية وحق تقرير المصير إلى مجرد شعار دعائي وإعلامي أكثر منه موقفا سياسيا مدعوما بنشاط جماهيري مكثف لتعديل شروط المناخ الاستسلامي الذي ساد في عصر السادات .

### ثانيا : موقف حزب العمل من الازمة الاقتصادية :

يكاد موقف حزب العمل يقترب بصورة كبيرة من موقف حزب التجمع بالنسبة لرؤيتهما لأسباب الأزمة الاقتصادية وطرق معالجتها فإذا كان حزب التجمع قد طرح صيغة " الرأسمالية اللطيفية " كمرادف وملازم لما اسموه الافتتاح الاستهلاكي ، والتي من شأن القضاء عليها فتح أوسع الأبواب

لتحول الانفتاح من شكله الاستهلاكي إلى مفهومه الانتاجي ، فإن حزب العمل قد طرح نفس الصيغة تقريبا حينما يفرق في برنامجه بين الانفتاح الاستهلاكي " والانفتاح الانتاجي " حيث ينص البرنامج على أنه ( لكي تحقق سياسة الانفتاح الاقتصادي الامل المنشود من ورائها ينبغي العمل سريعا على تحويله إلى انفتاح انتاجي بإعداد دراسات للمشروعات الانتاجية وطرحها للتمويل العربي والاجنبي مع ترشيد الاستيراد لوقف تيار السلع الاستهلاكية الكمالية المدمره للمصالح الوطنية ماليا واقتصاديا واجتماعيا) (٨٨).

كما توقف الحزب في برنامجه عند مأساة القروض الخارجية وطالب بايقافها (والاستعاضة عنها بالاستثمارات العربية المشتركة في نطاق خطط التكامل الاقتصادي ) (٨٩).

ويلاحظ هنا الطرح الإصلاحي ؛ ذلك أن الحزب لا يرفض التمويل العربي والأجنبي ورغم ما أظهرته دراسات جادة على مدار العقدين الماضيين من وهمية هذا الزعم وفشل أي تجربة للنمو والتحديث تعتمد على رأس المال الأجنبي خاصة في دول العالم الثالث ولعل دراسة عادل حسين - وهو رئيس تحرير جريدة الحزب في مرحلتها الثانية - قد أكدت من واقع الوثائق الدور " الطروادي " الذي لعبته رؤوس الأموال العربية لصالح الامبريالية الأمريكية في مصر (٩٠).

وفي دراسة أعدها حزب العمل تحت عنوان " الدعم بين الالفاء والترشيد " يشدد الحزب على أهمية تحصيل الضرائب من الأغنياء حماية لهم لأنه ( يحول دون تفجير الأحقاد الطبقية ويحافظ على السلام الاجتماعي وعلى استمتاعهم بثرواتهم ودخولهم إذا كانت مشروعه دون خوف أو إثارة ) (٩١).

ويصل التخبط الفكري بالحزب إلى حد المطالبة بالاندماج المتزايد في هيكل السوق الرأسمالي الدولي وذلك عندما يطالب برفع أسعار توريد الحاصلات الزراعية ( بحيث يستفيد الفلاح من أثمانها الحقيقية حسبما تحددها السوق العالمية على أن تقتضى الحكومة ضريبة عليها مساوية للضرائب المفروضة على ارباح المهن الاخرى ) (٩٢).

هكذا كما لو أن هيكل الأسعار العالمية حقيقة بالنسبة للاقتصاد المصري ؟ والواقع أن هيكل أسعار دولي تتحدد في ضوء التوازن المؤقت بين مستويات الأجور ومستويات الأسعار في نظام اقتصادي واجتماعي مستقر نسبيا . إما أن يطالب فريق - في محاولة لاكتساب عطف فئة اجتماعيه بتحريك الأسعار لتطابق هيكل الأسعار الدولية فهو موقف غير مستوول وهو ما تقارسه الحكومات المصرية بشكل أو بآخر منذ عام ١٩٧٤ وحتى وقتنا الراهن.

ويتحدد بالمقابل موقف حزب العمل بالنسبة " للقطاع العام " بصورة تكاد تميل ناحية حزب " الوفد الجديد " حيث يطالبان بقصر التدخل الحكومي على المشروعات الكبيرة التي لا يقدر عليها القطاع الرأسمالي الفردى وينص برنامج حزب العمل على ذلك بقوله ( وبالتخلص من المشروعات الصغيرة والضعيفة التأثير اقتصاديا والمحتاجة للإبداع الشخصي والصلات الخاصة بالمنتفعين فيها

حتى يتم التركيز على قيادة القطاعات الاقتصادية الحاكمة للاقتصاد القومى والمشروعات القومية الكبرى (١٩٣).

كما تلعب اللفظية الاخلاقيه دورا متكررا فى البناء الإنشائى لبرنامج الحزب حيث يتكرر ألفاظ مثل " مجتمع الفضيلة والنزاهة والمثوبة والعقاب " .... الخ وهى فى جوهرها تعكس نزوع سوف يتعمز يوما بعد آخر فى حزب العمل حتى يستقر عند التحالف مع أكبر الجماعات السلفية فى البلاد عشية الانتخابات التشريعية فى ابريل ١٩٨٧ .

### ثالثا : موقف حزب العمل من الحريات العامة والإصلاح الدستورى :

تشابه مواقف أحزاب المعارضة الرسمية تقريبا فيما يتعلق بمطالبها بإجراء تحولات مؤثرة فى شكل الممارسة السياسية العامة فى المجتمع والتحرر من الصيغة الناصرية الحديدية التى أخلت بتوزيع السلطات فى المجتمع المصرى وركزتها بصورة حاسمة فى يد الرئيس المتربع على " عرش الرئاسة " فى البلاد .

ويلاحظ المرء تفاوت التركيز الدعائى لكل حزب تجاه هذه القضية فبينما تعتبر هذه المسألة هى " أم السياسة " لدى حزب الوفد وقياداته وجريدته ونشاطه ، فإنها تتقلص لدى حزبى العمل والتجمع لصالح قضية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .

وبالقدر الذى توقف التجمع عن ترديد نشيد الخلاص للحركة التصحيحية أو ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ خاصة بعد اغتيال رئيس هذه " الثورة التصحيحية " فى أكتوبر ١٩٨١ ، فإن الملاحظ أن حزب العمل ظل وقيا ومقدرا لما اسماء ثورة التصحيح باعتبارها تصحيحا لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى يصنفها البرنامج بانها ( أول ثورة تصحح أخطاها من داخلها بقيام ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ وإعلان مبدأ سيادة القانون وتعدد الأحزاب وتحقيق نصر أكتوبر العظيم ) .

وإذا كان حزب الوفد الجديد قد أغفل نسبة تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس المنتخبة على اعتبارها ديكور من ديكورات النظام الناصرى فإن موقف حزب العمل والتجمع قد اقتربا فى هذه المسألة وإن كان لإغفالها للأثر السلبى لهذا الديكور الاجتماعى المتبقى من التراث الناصرى معنى معاكس لنضالهما من أجل ديمقراطية وأصلاح دستورى حقيقيين يعيد التوازن الفعلى - وليس الشكلى - بين مختلف القوى الاجتماعية ويعبر بصدق عن توازن السلطات .

نستخلص من هذا العرض الموجز أن أفكار حزب العمل الاشتراكى " هى خليط من أفكار اليمين الرأسمالى والطروحات البورجوازية الصغيرة الإصلاحية فى الريف والمدينة مما يجعلنا نسنفه فى خانة الأحزاب والتيارات السياسية المعبرة عن الشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة البورجوازية المصرية والتى تحاصرها أحلامها الخاصة بتحقيق اصلاح اجتماعى واقتصادى ودستورى حقيقى فى ظل بنيه

## رابعا : مقزى التحالف الاسلامى : ( العمل - الأحرار - الإخوان ) :

لعل القارىء يلاحظ اننا قد دخلنا فى قراءة برنامج حزب العمل رغم التغييرات التى طرأت على توجهات هذا الحزب وخاصة بعد تحالفه الانتخابى مع الإخوان المسلمين بما كان له من آثار أبعد من مجرد التحالفات الانتخابية ، فقد كادت أن تصبح جريدة الشعب لسان حال الإخوان المسلمين والجماعات السياسية الاسلامية عموما ، وفتحت صفحاتها لنشاط الإخوان السياسى فى داخل مصر وخارجها وفى أى مكان ... وبصفة خاصة السودان . بما يعنى تحولا فى الكتلة الباقية فى هذا الحزب وبصفة خاصة مجموعته البرلمانية ومجموعته الصحفية بما يقترب بهاتين المجموعتين من جماعة الإخوان، وذلك ان الأفكار البرنامجية السابقة لم تنته بانتهاء ورودها فى كتابات الكتلة الباقية فى حزب العمل برئاسة ابراهيم شكرى وتوجهات عادل حسين ، بل استظل مستمرة كأفكار وتوجهات المجموعة التى انشقت عن هذا الحزب برئاسة أحمد مجاهد ، تلك المجموعة التى مازالت قائمة وتعقد مؤتمراتها التنظيمية باعتبارها ممثلة للخط الاصلى لحزب العمل\* .

لكن ما يهمنا هنا هو أن هذا التحول الذى طرأ بالتحالف وبنشقات يعكس أزمة هذا الحزب كجماعة سياسية تبحث عن قاعدة اجتماعية وسياسية لها .

ولعل هذه الأزمة تجسد بشكل واضح واقع أزمة الانتماء فى المجتمع المصرى وانعكاساته على الجماعات السياسية التى وجدت حتى الآن، ولعلها نموذج للتعامل البراجماتى مع أزمة الانتماء وانعكاساتها بالمراهنة على الأوضاع الراهنة وما تفرزه من نفوذ للتوجهات السياسية الدينية .

فبينما كان تحالف الوفد مع الإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ مجالفا انتخابيا لم ينعكس على التوجهات الليبرالية للوفد بتغليب التراث التاريخى الذى ينتمى أكثر إلى دعوة الدين لله والوطن للجميع ووحدة الهلال والصليب ... الخ .

فإن الوفد بتوجهاته الرأسمالية الواضحة لديه رهانه الجماهيرى - الانتخابى ، الذى يغنيه عن رهان الصعود عبر الإخوان . حيث يمثل هذا فى الأثار الاجتماعية للافتتاح الاقتصادى وحقبة النفط وخاصة توسع نفوذ أيدولوجية الحل الفردى فى صفوف قطاعات واسعة من جماهير الشعب وحيث تلتقى هذه الأيدولوجية مع توجهات حزب الوفد ، وباعتباره حزبا برلمانيا لا يحتاج من هذه الجماهير أكثر من التقاء أروامها هذه مع دعايته لتتحول الى أصوات فى صناديق الانتخابات .

أما حزب العمل بتوجهاته الوسطية ، فقد كان مهدداً بمصير حزب الأحرار بالنسبة لحزب الوفد ،

\* وافق القضاء الإدارى بعد ذلك على ثلاثة احزاب جديدة هى : الحضر والاتحاد الديمقراطى ومصر الفتاه والاخير يرأسه مجموعة كانت فى حزب العمل فى بدايته الاولى وليس من بينهم أحمد مجاهد.

كما لم يكن باستطاعته أن يستمر كحزب خارج مقاعد البرلمان مثل حزب التجمع دون أن ينهار ويقترب من وضع حزب الأمة .

وانطلاقاً من هذا الوضع ، ودون إغفال التأثيرات الفكرية المنبثقة من برنامجه السابق ومن تاريخ ومسارات حزب مصر الفتاة التاريخية ، ودون إغفال التحولات الفكرية لاهم رموزه الجديدة كعادل حسين بل وبفضلها أيضاً كان من الملائم لهذا الحزب أن يدخل بقوة فى مرانته هدفها المباشر الأول الصعود إلى مقاعد البرلمان على أكتاف جماعة الاخوان ، وهدفها المباشر الثانى البحث عن قاعدة جماهيرية وسياسية باستثمار كل من جهوده فى البرلمان ونفوذ التيارات السياسية الدينية وصعود المشاعر الدينية .

ولتحالف حزب العمل فيما سعى بالتحالف الإسلامى فى انتخابات ١٩٨٧ وحتى الآن مغزى التعبير ليس فقط عن انعكاسات أزمة الانتماء المجتمعية على الخريطة السياسية بالنسبة لحزب العمل وحده ، بل لكل الخريطة السياسية التى مازالت فى سياق من البحث عن التبلور الاجتماعى والسياسى المحدد .

فهى تبين ضمن ملامح أخرى كثيرة أننا مازلنا بصدد جماعات سياسية حديثة الوجود تبحث لنفسها عن دور محدد وواضح ، أى تبحث لنفسها عن قاعدة اجتماعية واضحة ومتبلورة رغم الوضوح الفكرى الايديولوجى عند هذه الجماعة السياسية أو تلك وأمام هذا التبلور والوضوح كل المشكلات النابعة من درجة تبلور ونضج الصراع الاجتماعى فى المجتمع المصرى ومعوقاته الراهنة والمستقبلية .

\*\*\*

### ٣ - الحزب العربي الديمقراطي الناصري

يتفق المحللون للخريطة السياسية المصرية والممارسون للعمل السياسي في مصر على حقيقة الحضور الواضح والمؤثر أحيانا للتيار السياسي الناصري على مسرح الاحداث في البلاد خاصة بعد عام ١٩٧١ وبداية الصدام الممتد بين الرئيس ( أنور السادات ) والجماعات والكتل اليمينية في النظام من جهة ورموز التجربة الناصرية وشبابها من جهة أخرى .

وبرغم أن التاريخ قد حمل إلينا عبر عقود الخمس الماضية نماذج من هذه الولادة المتعسرة ( البيرونيه - الديجوليه - ... الخ ) حيث يأتى التيار السياسي وتتلور أفكاره بعد سقوط أو وفاة رمزه التاريخي فان الجديده في الفكرة الناصرية هي انها قد اعادت ولادتها في ذات لحظة تكامل نقيضها الاجتماعي والسياسي والفكري في آن معا .

فالتيارات السياسية البورجوازية التقليدية (الوحد - الحزب الوطني الديمقراطي - الجماعات السلفية الإسلامية) برزت وتكاملت على ساحة العمل السياسي المصري بقوة وحضور في عقد السبعينات الذي يمكن ان تطلق عليه عقد مطاردة اليسار والناصرين الشباب \*.

وبالنظر لاقتتاد التيار السياسي الناصري إلى إطار فكري متماسك ، ووجود تنظيمي واسع فقد ظل هذا التيار أقرب إلى شحنة مشاعر مختلطة ترسب في أعماق الكثيرين دون أن تتحول إلى طاقة فعل منظمة ومؤثرة بصورة دائمة على مسرح السياسة المصرية .

وبالقطع فلم يكتب النجاح لتلك المحاولات المبكرة التي مثلتها مؤتمرات ناصر الفكرية بجامعة عين شمس منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٧ لإيجاد صياغة فكرية جماعية تمثل قاسما مشتركا للجماعات الناصرية المتناحرة<sup>(٩٤)</sup>.

وساهم في حالة التخبط وانعدام الفعل الجماعي المنسق ، غياب معظم كوادر التجربة الناصرية المدربين في سجون السلطة الجديدة من جهة ، وتدهور مركز اليسار المصري الفكري والتنظيمي منذ عام ١٩٧٧ من جهة أخرى وهو ما كان يمكن ان يؤدي إلى دعم الأخير للناصرين ، لمواجهة الخطر المشترك الذي جسده اتجاهات السلطة نحو التسوية الأمريكية الصهيونية وكذا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها هذه السلطة منذ عام ١٩٧٤.

ومع ذلك ، فقد استمرت محاولات توحيد هذه الجماعات ولعب خروج بعض الكوادر الناصرية من سجون النظام منذ عام ١٩٧٩ فصاعدا ( فريد عبد الكريم ، ضياد الدين داود ، شعراوي جمعه ، محمد فاتح ، على صبرى ... الخ ) دورا في تنظيم الجهود المبعثرة، وإصدار العديد من الدوريات التي حاولت بدورها ايجاد قاسم فكري مشترك<sup>(٩٥)</sup>.

\* منذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية عام ١٩٨١ تعرضت لقضايا اليسار وجماعات الناصريين الى ضربات أمنية شملت اكثر من ٥٥٠٠ كادر سياسي وضمتهم أكثر من عشرة قضايا ومحاضر أمن دولة عليا .

وإذا كان جموع الناصريين في المرحلة السابقة على عام ١٩٧٧ كانت تشهد رفضاً حاسماً لفكرة تعدد المناهج ووجود أحزاب سياسية وتنظيمات مستقلة ، وصلت إلى حد التصادم والتشابهك الدموي مع الجماعات الماركسية الداعية لوجود مثل هذه التنظيمات والأحزاب المستقلة فقد شهدت السنوات اللاحقة ، وبفعل اكتشاف واقع التركيبة الطبقيّة الجديدة التي أفرزتها سنوات الانفتاح الاقتصادي الخمس الأولى تحول الناصريين إلى تبني فكرة تعدد الأحزاب بل والنزول إلى العمل السياسي باعتبارهم حزبا تحت التأسيس .<sup>(٩٦)</sup>

بيد أن ذلك لم ينف واقع التناقض والتعدد الداخلي في صفوف الناصريين ، وهو ما يعكس تباينا في الرؤى وتنوع - بل وأحيانا - تضارب في اتجاهات الحركة السياسية

فبينما يلجأ الاستاذ محمد سيد أحمد إلى تقسيم التيار السياسي الناصري إلى قسمين هما :

**القسم الأول :** من أسماهم " ناصريو التجربة " أي هؤلاء الذين شاركوا منذ فترة مبكرة في السلطة الناصرية وتنظيماتها السياسية وهؤلاء أكثر استعداداً للتصالح مع نظام الرئيس مبارك مقابل تسوية بعض القضايا العالقة والاتفاق على بعض القضايا السياسية محل الخلاف .. ويأتي على رأس هؤلاء السيد على صبرى ومحمد فائق وشعرواي جمعه وضياء داود ومجموعة ١٥ مايو .

**القسم الثاني :** من أسماهم " ناصريو الفكرة " أي هؤلاء الشباب الذين لم يشاركوا مباشرة في عقدي الخمسينات والستينات في تنظيمات السلطة الناصرية ولا في مؤسساتها التمثيلية وإنما هم جيل ظهر على الساحة في عقد السبعينات متأثراً بشعارات التجربة الناصرية ومستفيداً من سياساتها وتوجهاتها الاجتماعية .

بيد أن هناك ما يدعونا للتخفظ على هذا التقسيم الذي يصب دون قصد في مجرى مفهوم صراع الأجيال ، دون أن يؤسس موقفه في علاقة جدلية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على الواقع السياسي المصري في عقدي السبعينات والثمانينات من هذا القرن ومع مستوى الفرز الذاتي للوعي النظري لدى كوادر التيار السياسي الناصري .

فنحن نرى قطاعاً ليس بقليل من "ناصري" الفكرة" يحتل أقصى مواقع اليمين في التيار الناصري بينما نلاحظ رموزاً بارزة في صفوف " ناصريو التجربة " دفعتهم رياح الوعي الذاتي والتغيرات الحادة على الساحة المصرية والعربية إلى أقصى صفوف اليسار الناصري .

لذا فقد يكون من المناسب ان نحلل مضمون أفكار تيارين في صفوف الناصريين :

**التيار الأول :** اليمين الناصري ويأتي على قمته من يطلق عليهم في الصفوف الناصرية "الطليعي" أي هؤلاء الذين لعبوا دوراً سياسياً في تنظيمات السلطة قبل ١٥ مايو ١٩٧١ ويتحلق حولهم عدد ليس بقليل من الشباب الناصري . (ضياء داود - محمد فائق - الخ )

**التيار الثاني :** اليسار الناصري ويتصدرهم بعض رموز الجيل السابق وبعض الشباب ويتحلق حولهم قطاع كبير من الشباب الحديث التجربة والخبرة .

وبينما حافظت مواقف التيار الأول على الخطوط العريضة لأفكار " الميثاق الوطنى " الذى طرحه جمال عبد الناصر فى مطلع الستينات ، نجد التيار الثانى أقرب فى التفكير وفى الحركة السياسية لمفاهيم اليسار الماركسى وأقدر فى مجال الحركة الجماهيرية .

فالتيار الأول ينظر إلى الرأسمالية الوطنية باعتبارها ( ليست قوة أصيلة من قوى الشعب العامل ولكنها تدخل فى محالف مع هذه القوى خاصة فى مراحل التحول الثورى غير ان وجودها فى التحالف مشروط بان تقطع كل صلاتها بالاستعمار واحتكاراته وان تقبل بقيادة الفلاحين والعمال )<sup>(٩٧)</sup> هذه الفكرة لا تقف على قدميها فى اطار تحليل البنية الطبقيّة لرأسماليات دول العالم الثالث ، نجد تقيضها لدى انصار التيار الثانى حيث لا يوجد رأسمالية وطنية بالاساس<sup>(٩٨)</sup> ويتجاوز هذا الطرح الى حد بعيد مفاهيم يطرحها مفكرون وقادة يساريون مثل محمود أمين العالم، ونبيل الهلالى ووقعت السعيد ويوسف الجندى ويقترّب بصورة تصل لدرجة التطابق مع فصائل يساره راديكالية عديدة فى الساحة المصرية وهو ما سنعود لتناوله بعد قليل .

كذلك نجد تباينا فى مواقف التيارين بالنسبة لمفهوم الصراع الطبقي، فبينما يرى الأول التمسك بصيغة الميثاق الرامية إلى حله سلميا عن طريق تدويب الفوارق بين الطبقات<sup>(٩٩)</sup> فإن التيار الثانى يميل إلى فكرة حل الصراع عن طريق تصفية الركائز الطبقيّة الرأسمالية بالأساس<sup>(١٠٠)</sup> .

ولا يعنى ذلك بالقطع أن التيارين لا يشكلان جسدا واحدا وحركة واحدة فى الساحة السياسية المصرية وإنما ستنعكس تباينات الرؤى هذه فى المدى الذى يذهب له كل تيار فى تحالفاته السياسية وتحركاته التكتيكية وشعاراته ومنهجه فى العمل الجماهيرى .<sup>(١٠١)</sup>

فبينما نجد التيار الاول ( اليمينى الناصرى ) أميل إلى التنسيق والتحالف مع اطراف سياسية يمينية واصلاحية فى الساحة الحزبية ( حزب العمل - حوار الجماعات الاسلامية ) وفى عقد اتفاقيات مع قيادات فى النظام والحكم ، فإن التيار الثانى يميل عادة إلى تنسيق مواقفه مع الجماعات اليسارية وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدهى .

إذا ما الذى يمثل " الحزب العربى الديموقراطى الناصرى " فى هذا السياق ؟

جاءت الدعوه لتأسيس الحزب الاشتراكى العربى الناصرى فى عام ١٩٨٣ محاولة لتجميع الفرقاء على الساحة الناصرية ، وساهمت بعض الشخصيات المؤثرة فى هذا التيار ( فريد عبد الكريم مثلا ) فى التقاء التيارين فى منطقة الوسط السياسى ، بحيث تغلبت عناصر الصراع بينهم جميعا وبين النظام الحاكم وقانون الأحزاب على التناقضات فى صفوفهم .

ثم تقدم تيار آخر يقوده ضياء الدين داود إلى لجنة الأحزاب للموافقة على حزب ناصرى آخر يسمى " الحزب العربى الديموقراطى الناصرى " فى أواسط عام ١٩٨٥ ، وينجح فى الحصول على موافقة لجنة الأحزاب .

وبعكس ما جرى فى المؤتمر التأسيسى الأول للحزب المنعقد فى فبراير ١٩٨٧ وفى ضيافة حزب

التجمع الوطنى التقدمى الوحىدى، استمرار التناقضات الداخلىة بين التيارين ورؤيتهما فى تحليل الواقع المصرى والعربى . فقد جاءت وثيقة البرنامج السياسى فى صياغتها الاولى ، محل نقد شديد من جانب الجناح اليمىنى فى الحركة الناصرية واعتبرها الكثيرون منهم أنها ذات منحنى ماركسى واضح ولذا فقد ردت مرة أخرى لإعادة الصياغة ، ولتنظر فى كثير من الاسس والمفاهيم التى انطلقت منها الوثيقة وواضعوها .

هذا بينما اتفق الجناحان تقريبا على المواقف الثابتة من محاور العمل الوطنى والقومى حيث التقياً على رفض نهج كامب ديفيد والتسوية السياسية انطلاقاً من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ باعتباره يمثل مرحلة من مراحل الصراع العربى الصهيونى كان من المقدر أن تتجاوزها قيادة عبد الناصر نفسه فى ظل تعديل ميزان القوى السياسية والعسكرية لصالح العرب .

وذهب البعض إلى مدى أبعد بالنسبة للمسألة الفلسطينية حيث رفض البعض نهج " فتح " بقيادة ياسر عرفات ، ووصفوه بالوسطية والتصالح<sup>(١٠٢)</sup> وطالبوا بتدعيم نهج الكفاح المسلح لاستعادة فلسطين المحتلة ومواقف الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فى هذا المجال تأتى على يسار حزب التجمع ذاته وتقترب بصورة كبيرة من طرح بعض فصائل ومنظمات اليسار الراديكالية ويبرز ذلك من رفض الناصريين للاتفاق الأردنى الفلسطينى عام ١٩٨٥ وكذلك لإعلان القاهرة الذى أعلنه ياسر عرفات بصدده قصر العمليات العسكرية الفدائية ضد أهداف اسرائيلية داخل فلسطين المحتلة وحدها أما بالنسبة للقضية الاقتصادية والأزمة الاجتماعية فى مصر فإن مواقف التيار الناصرى ككل تتلاقى مع أفكار وطروحات الأحزاب القانونية الإصلاحية وبعض أجنحة اليسار الماركسى كما سيتبين بعد قليل<sup>(١٠٣)</sup> .

فالناصريون يرفضون سياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث المبدأ وهم أنصار للملكية الدولة لوسائل الإنتاج وهم مع التخطيط بالصورة التى شهدتها الخطة الخمسية الناصرية (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ ) ويقاس على ذلك قضايا فرعية عديدة مثلاً الإبقاء على الدعم السلقى ، ورفض تدخل صندوق النقد الدولى فى الشؤون الاقتصادية ووقف الاقتراض من العالم الرأسمالى.. الخ<sup>(١٠٤)</sup> وتدعيم علاقة مصر مع المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى وهم بصورة عامة فى تحليلاتهم الاقتصادية والاجتماعية أقرب الى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحىدى " وكذلك فى شعاراته<sup>(١٠٥)</sup> .

ويظل الشغل الشاغل للمحللين هو موقف الناصريين من الأزمة الديمقراطية وقضية الحريات العامة والإصلاح الدستورى .

ذلك أن الميراث الناصرى ، يلتقى بظله كالكابوس على شكل توزيع السلطات والصلاحيات بين مؤسسات الحكم ، وكل الدعوات الراهنة لإعادة توزيع هذه السلطات وأحداث توازن بينها هو فى نفس الوقت رفض للصيغة الناصرية التى كرمت واقع استبدادى يعانى الناصريون منه فى الوقت الراهن

والازدواجية هنا تكمن فى أن مواقف الناصريين الديمقراطيه ، تنسجم من ناحية مع مطالب بقية القوى السياسية المعارضة ولكنها تتناقض مع رفضهم إدانة هذه الصيغة المختلقة فى العهد الناصرى من ناحية أخرى ، ولا يعدم الناصريون ايجاد المبررات والاسانيد حول ما سموه " الديمقراطية الاجتماعية " التى طرحتها التجربة الناصريه منذ منتصف الخمسينات وحتى انقلاب القصر فى ١٥ مايو ١٩٧١<sup>(١٠٦)</sup> فى محاولة لايجاد غطاء ذى بعد اجتماعى لضرب أى قوى سياسية تتحرك خارج إطار الحزب السياسى الواحد القائم وقتئذ . وهكذا تم خلق تناقض وهمى بين العدالة الاجتماعية من جهة والحريات العامه وتوازن السلطات من جهة أخرى .

وقد سبق وأشرنا إلى أن الناصريين ولعهد قريب كانوا يرفضون صيغة الأحزاب السياسية باعتبارها صيغة رأسمالية ورجعية تجاوزتها التجربة الناصرية ، حتى تعرضوا للاضطهاد السياسى والتضييق التنظيمى داخل مؤسسات الحكم ، فاخلوا يشرعون فى اعلان حزبهم المستقل واقامة تحالف مع بعض القوى الحزبية اليسارية والإصلاحية فى الساحة المصرية .

### مأزق التيار الناصرى الراهن :

كشفت أزمة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى التى تفجرت فى اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ ٧ مارس ١٩٩٦ عن عمق الأزمة الديمقراطية التى يعانىها الحزب والتيار الناصرى ككل "فالتشبث بالموقع الحزبى وارتكاب المخالفات التنظيمية الواضحة من جانب أمين عام الحزب ومعاونوه وغياب الآليات الحوارية والديموقراطية الداخلية " أوصل الأمور إلى حد تجسيم بعض أعضاء اللجنة المركزية المعارضين لتهج الأمين العام والخط الإعلامى والسياسى لجريدة "العربى" لسان حال الحزب . والحقيقة أن هذه الأزمة تعكس أزمة أكثر عمقاً وشمولاً لا تقتصر على الحزب الناصرى وحده بل إنها تمتد إلى بقية الأحزاب السياسية المصرية المعارضة ؛فما زالت القيادات التاريخية تريض على قمة الجهاز القيادى وترفض أى تنازل عن إمتيازاتها ومواقعها برغم ما أصاب جميع هذه التيارات من وهن وأعراض الشيخوخة (الجميع تجاوز السبعين عاماً) بما يشير إلى جوهر الخلل فى التركيبة الحزبية المصرية الراهنة وغياب أى احترام للتعددية الفكرية والثقافية والسياسية داخل النخبة المصرية على ساحة العمل العام فى البلاد<sup>(١٠٦)</sup> .

## ٤ - التيارات اليسارية

عما لاشك فيه أن التناول التحليلي المتكامل لتيارات الأفكار التي تسيح في نهر الحياة السياسية والثقافية المصرية ، لن يكون جديرا بالاحترام والتقدير ، إذا قفز برشاقة الغزال فوق أحد أهم هذه الروافد الفكرية متجاهلا - وهما - الدور السياسي والفكرى والثقافى البارز لتيارات وفصائل اليسار الماركسى المصرى .

ونعترف ... بأن ما اكتنف هذا الدرب الشائك من صعوبات ، كان يدفعنا أحيانا إلى التردد فى استكمال مسيرة البحث العلمى والتنقيب فى إحراز القضايا السياسية الحديثة أو فى تراث التنظيمات الشيوعية منذ مطلع هذا القرن .

ويزيد الأمر صعوبة أننا بمعنى من المعانى - شهود هذه الحركة اليسارية المصرية الحديثة ومعاصروها فى آن واحد فكثيرة هى المرات التى أتزلتنا أجهزة الأمن ضيوفا عليها لشهور عديدة خاصة فى أعقاب أحداث يناير عام ١٩٧٧ كجزء من حملات الاعتقالات الدورية التى شهدتها مصر لبعض العناصر والافراد ( طلاب - عمال - مثقفين ) الذين اعتبرتهم هذه الأجهزة يشكلون قلقا لنظام الرئيس السابق أنور السادات .

ونحن بهذا المعنى ، إزاء قوى سياسية حية وحاضره غالبا ما جاء صوتها وشعاراتها من أقصى نقطة فى مساحة المسموح والمشروع فى السياسة المصرية .

صحيح أن تناول بعض الكتاب لتاريخ التنظيمات الشيوعية القديمة كان نقطة بداية معقولة (١٠٧) بيد أن المعرفة المسبقة لتاريخ ( الصراع الحلقى ) الضارى والمدمر أحيانا بين هذه المنظمات كانت تلقى ظللا من الشك على بعض المنطلقات والنتائج التى توصل إليها هذا الكاتب أو ذاك . كما أن الظلال الداكنة التى تلقى بها المحظورات القانونية والمطاردات البوليسية لنشاط هذه المنظمات ولأعضائها وكوادرها تجعل من الصعب استكمال ملامح الوجود الفكرى والسياسى لهذه القوى الحية والمؤثرة فى تاريخ مصر الحديث .

ولم يكن من مناص ونحن إزاء هذه المهمة الشاقة ومحاذيرها القانونية ، خاصة إذا ما ارتبط الامر بمحاولة إستشراف احتمالات المستقبل السياسى فى البلاد فى السنوات القليلة القادمة سوى الولوج إلى عالم القضايا وأدبير الأحرار القانونية للفتات القضايا ومحاضر أمن الدولة العليا منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٠ بحثا عن دليل أو مرشد فى رحلة البحث الجديدة والشاقه بهدف تحديد التخوم بين هذه الفصائل والجماعات على الصعيد الفكرى والسياسى ذلك إذا كنا جادين حقا فى معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة على المسرح الثقافى والسياسى فى مصر .

وقد ارتكزنا فى رحلة المتاعب هذه على قضايا أمن الدولة العليا المتهم فيها عشرات من المواطنين

بتهمة الانضمام إلى هذه المنظمات غير القانونية ومن ثم إستخلاص مضامين أفكار هذه المنظمات المتضمن بقرارات الاتهام ، كما لم تتوقف عند هذه الحدود الضيقة (أربعة قضايا فحسب خلال عشر سنوات تبدأ من عام ١٩٧٥) وإنما امتدت أيدينا إلى مطالعة أوراق التحقيقات فى محاضر أمن الدولة العليا التى لم تستكمل أركان الادعاء ومن ثم لم يصدر بشأنها قرارات اتهام ولم يمثل اشخاصها بالتالى امام ساحة القضاء وهذه المحاضر تستمد اهميتها من كثرتها ( أكثر من ١٠ محاضر ) وكذا من كثرة الاشخاص الذين شملتهم خاصة بعد عام ١٩٧٧ فيما عرف "بالأمن الوقائى" والبالغ عددهم أكثر من خمسة آلاف مواطن ومن أهم هذه القضايا وفقا لترتيبها الزمنى :

١ - القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء " بالحزب الشيوعى المصرى".

٢ - المحضر رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٧٥ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء " العصبة الشيوعية الثورية الثروتسكية " .

٣ - القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر أمن دولة عليا والمتهم فيها ١٧٦ مواطنا بتهمة الانتماء إلى أربعة تنظيمات شيوعية هى :

- حزب العمال الشيوعى المصرى .

- الحزب الشيوعى المصرى .

- الحزب الشيوعى المصرى - ٨ يناير .

- التيار الثورى .

٤ - المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٨ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء فيما يسمى "الحزب الشيوعى المصرى - ٨ يناير" .

٥ - القضية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٩ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "بحزب العمال الشيوعى المصرى " .

٦ - المحضر رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "الحزب الشيوعى المصرى" .

٧ - المحضر رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٠ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "العصبة الشيوعية الثورية الثروتسكية" .

٨ - المحضر رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "الحزب الشيوعى المصرى - المؤتمر " .

٩ - القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "الحزب الشيوعى المصرى".

- ١٠ - المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "الحزب الشيوعي المصري - ٨ يناير" .
- ١١ - المحضر رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء فى "منظمة المؤتمر والتنظيم التروتسكى" .
- ١٢ - المحضر رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٩ حصرا من دوله عليا المتهم فيها أعضاء ما يسمى "حزب العمال الشيوعي المصري" .

هذا بخلاف الحملات البوليسية التى اتسمت بها سنوات الاحتقان الاجتماعى والسياسى فى مصر (١٩٧٧ - ١٩٨١) ويبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم هذه القضايا والمحاضر والحملات نحو خمسة آلاف وخمسمائة مواطن ينتمون وفقا لتحريرات أجهزة الامن المتضمنه فى التحقيقات لأكثر من خمسة منظمات رئيسية فى الساحة ويشكلون الجسد الرئيسى للحركة الشيوعية المصرية الثالثة\* .

وتشير الأوراق والكتابات المتوفرة إلى وجود سمات ومواقف مشتركة لهذه التنظيمات خاصة بالنسبة لرفضها لسياسة الانفتاح الاقتصادى والصلح مع إسرائيل والعلاقات الخاصة بالولايات المتحدة الامريكة وفى المطالبة بإصلاح ديمقراطى وشعبى . بيد أن الملاحظ بوضوح لدى القراءة الاولى فى وثائق هذه المنظمات هو التخاصم الفكرى والخلاف فى المدى التحليلى لفهم معطيات الواقع الاقتصادى والاجتماعى المصرى سواء فى ظل الحقبة الناصرية أو بعدها وهو ما ينعكس فى نظره هذا الفصيل أو ذاك إلى نتاج هذه التجربة على الصعيدين الاجتماعى والسياسى .

وتتمركز هذه الخلاقات حول ثلاث قضايا أساسية تمثل الأعمدة الفكرية والتحليلية للماركسيين فى مصر وهى :

أولا : ما هو مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد ومن ثم ما هى الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية لهذه التنظيمات ( المهام ) .

ثانيا : ما هى الطبقة الطبقية للسلطة الحاكمة وحلفائها ( الناصريه - الساداتيه .. الخ) .

ثالثا : ما هى الصيغ السياسية الملائمة لتحقيق هذه المهام وماهو المحتوى الاجتماعى لهذه الصيغ

\* يؤرخ البعض بنشأة الحركة الشيوعية المصرية الثالثة ، منذ تلك اللحظة التى أعلن فيها قادة الحركة الشيوعية فى الخمسينات وأوائل الستينات حل تنظيماتهم المستقلة والاندماج فى تنظيمات السلطة الناصريه عام ١٩٦٥ وإن كانت الحركة الثالثة هذه لم تتخذ شكلها المتكامل على الصعيدين الفكرى والعملى إلا فى أوائل السبعينات حينما نشرت ووثقت تعبران عن خطين مختلفين فكريا فى الحركة البصارية وهما طبقة السلطة والتحالف الطبقي فى مصر " والقضايا الاساسية " عامى ١٩٦٩ و١٩٧٢ على الترتيب .

(جبهة شعبية ديمقراطية - جبهة وطنيه ديمقراطية - ديكتاتورية البروليتاريا.....الخ) ويتفرع عن هذه القضايا الكبرى عشرات الموضوعات التى تدور بشأنها سجلات نظرية بين هذه المنظمات وقاداتها مثل التجربة الناصريه والموقف من الاتحاد السوفيتى وتوصيفه الاجتماعى ... الخ وتبرز هذه السجلات حقيقة أساسية وهى وجود تيارين فى الحركة اليساريه المصريه الراهنه وهما :

الأول : تيار وخط ( الحزب الشيوعى المصرى - ومنظمة ٨ يناير ) \* .

الثانى : تيار وخط ( العمال - المؤتمر - التروتسكيين ) .

ويستند هذا التمييز بين تيارى الحركة الشيوعية المصريه الراهنة على أساس المهمات التاريخيه الموكوله على عاتق هذه المنظمه أو تلك وعلى مدى تقديرها لموازين القوى الطبقيه فى المجتمع ومن ثم شكل وبرنامج السلطة السياسيه المرتقبه وذلك دون اغفال طبيعة الخلات فى المنظور والتحليل للتجربة الناصريه فى مسار التطور الرأسمالى فى البلاد .

فبينما يحدد التيار الأول مهماته على أساس من مفهوم استكمال المهام الوطنيه الديمقراطيه الرأسماليه المحتوى - فإن التيار الثانى يضع فى صلب مهماته المباشره والأئنيه اقامة المجتمع الاشتراكى عبر أشكال انتقاليه تتخذ صورة الجبهة الشعبيه الديمقراطيه ( العمال والمؤتمر ) وديكتاتورية البروليتاريا ويتحالف مع فقراء الفلاحين ( التروتسكيين ) .

ويتنص برنامج الحزب الشيوعى المصرى على مفهومه المرحلى هذا بالقول ( إن مشروع البرنامج الذى يتقدم به حزينا اليوم ليس مشروعاً لبناء الاشتراكية فى مصر ، لأن الهدف المباشر المطروح اليوم على الطبقة العاملة وحلفائها ليس بناء الاشتراكية وإنما هو بالتحديد انقاذ الوطن من برائن الثورة المضادة ومعالجة أثارها المدمرة واسقاط سلطة الردة وسياساتها المخربة واستكمال مهام الثورة الوطنيه الديمقراطيه ) (١٠٨) .

هذا مفهوم نجده متطابقاً مع طرح منظمة أخرى هى " الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير " فى بعض وثائقها المحدوده (١٠٩) ويتأسس هذا الموقف على تحليل للتجربة الناصريه بأعتبارها " تحالف وطنى " اقامت ( اقتصاد وطنى مستقل قائم على قاعدة عريضة من الصناعات الحديثه ) (١١٠) .

وبرغم وجود شبه اتفاق عام بين جميع الفرقاء على ساحة العمل اليسارى باستثناء التروتسكيين على كون المرحلة الناصريه حلقة من حلقات الثورة الوطنيه الديمقراطيه (البورجوازيه ) التى بدأت منذ ثورة احمد عرابى عام ١٨٨١ وتمتد لتشمل محاولات مصطفى كامل ومحمد فريد اللذين مهدا الثريه السياسيه المصريه لانفجار الثورة الكبرى بزعامة سعد زغلول ورفاقه عام ١٩١٩ .

\* تعرض تنظيم الحزب الشيوعى المصرى - ٨ يناير لانتهيار شامل بعد عام ١٩٨٥ ثم اندمج ما بقى منه من مجموعات فى بقايا حزب العمال الشيوعى المصرى عام ١٩٩٠ وشكلا معاً ما سسى "حزب العمال الموحد" . كما انضم إلى هذا التنظيم الجديد ما بقى من أفراد من منظمة "المؤتمر" التى انتهى دورها السياسى ووجودها التنظيمى بعد عام ١٩٨١ . أما التروتسكيين فقد تلاشوا من الساحة السياسيه المصريه منذ وقت مبكر (عام ١٩٧٩) .

وبالنظر لكون التحليل المادى التاريخى ( الماركسى ) قد أسس قراءته لتاريخ تعاقب أنماط الانتاج على سمات محددة لكل نمط منها ، فان استحالة المجاز الممتدين المميزتين للمرحلة الرأسمالية فى معظم دول العالم خاصة بعد اكتمال نضج الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا وانتقالها الى مركز امبريالى قد دفع الماركسين فى هذه الدول إلى الانقسام إلى تيارين ، أحدهما مازال متمسكا بالدور المنوط على عاتق الطبقة الرأسمالية فى هذه الدول والآخر ينقل هذه المهمات المتمثلة فى الاستقلال بالسوق القومى واقام عملية التوحيد القومى من ناحية والاستقلال بالسلطة السياسية والمجاز قضية التحرير من ناحية أخرى على عاتق الشيوعيين انفسهم وفى مرمى اهدافهم المباشرة والآتية .

وهكذا يتطلق موقف التيار الثانى فى تحليله للمرحلة الناصرية فهى وان كانت إجراؤها ذات طابع تقضى فإنها بطابعها البونابرتى ستصب حتما فى مجرى المجتمع الرأسمالى ومن ثم ينتفى عنها أية آفاق اشتراكية أو عمالية<sup>(١١١)</sup> . وإن كان البعض يصف ما قام به نظام عبد الناصر بأنه محاولة (إقامة اقتصاد وطنى مستقل نسبيا)<sup>(١١٢)</sup> مستندا إلى ملكية الدولة المباشرة لادوات الانتاج (القطاع العام) وإلى بورجوازية بيروقراطية مهيمنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية والتنفيذية من خلال نظام الحزب السياسى الواحد ( اتحاد قومى - اتحاد اشتراكى ... الخ ) .

هذا بينما يذهب تحليل البعض إلى أن سلطة جمال عبد الناصر كانت بمثابة تعبير عن محاولة البورجوازية المتوسطة لإقامة نظام وطنى ديمقراطى ويصل الشرح إلى المدى الذى يتحدث عن سلطة ذات آفاق اشتراكية استنادا إلى المقولة التى أسسها فيلسوف الحزب الشيوعى السوفيتى فى مطلع الستينات والقائلة بإمكانية الانتقال إلى الاشتراكية عبر التطور للارأسمالي وهو ما يبرر لديهم الحديث فى وثائقهم عن انقلاب القصر فى يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ باعتباره " ثورة مضادة " وردة على الثورة .

والحقيقة أن القوام الفكرى للحزب الشيوعى المصرى ، كما تعكسه وثائقه ، من الواضح فى إطار مفهومه للمرحلية واستكمال المهام ، بحيث يجعلنا نعتبره القطب الأساسى فى الجناح المرحلى وفى مواجهة أفكار " حزب العمال الشيوعى المصرى " الذى مثل بدوره لسنوات طويلة القطب المواجه فى الجناح الثانى .

وبالمقابل نجد وثائق " منظمة ٨ يناير " من الغموض فى هذه القضية بحيث يصعب وضعها فى موقع محدد على خريطة العمل السياسى والفكرى اليساريين وهى على أية حال سمة مميزة لعدد ليس يقليل من منظمات الحركة اليسارية الراهنة فى محاولتها الدائبة للتمرس فى خانة الوسط اليسارى والبحث عن فصيل على يمينه وآخر على يساره فمثلاً تذكر وثيقة حزب ٨ يناير المعنونة " حرب التحرير الشعبى ... طريق الشعب إلى التحرير الوطنى " ما نصه (إنه منذ قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فى الاتحاد السوفيتى أصبحت مسألة الثورة الوطنية الديمقراطية فى البلدان المتخلفة اقتصاديا

جزء من الثورة الاشتراكية) ثم يستطرد مناقضا تحليله هذا بالقول (ولكن هذه الحقيقة لا تعنى بأى شكل من الأشكال تخطى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ومجاهل مصالح البورجوازية الوطنية فى هذه المرحلة). (١١٣)

هذا الغموض - المقصود أحيانا - يجعل من الصعب على المحلل لوثائق بعض هذه التنظيمات الحكم على مهماتها المباشرة التى حددتها لنفسها هذه المنظمة أو تلك ويقارب هذا الموقف مجددا ، موقف حزب العمال الشيوعى المصرى الذى انتقل من طرح شعار "الجمهورية الديمقراطية" منذ عام ١٩٧٦ تقريبا التى تذهب فى بعض الوثائق إلى مستوى التطابق مع القائلين "بالجمهورية البرلمانية" كهدف مرحلى للثورة الاجتماعية وتذهب فى مدى آخر إلى حد فهم آخر يتطابق مع "الجمهورية الديمقراطية الشعبية" الذى طرحه البعض الآخر. (١١٤)

ويبدو من الوثائق المطروحة ان الزعم الشائع بان الماركسيين المصريين معادين لفكرة الوحدة العربية والقومية هو زعم غير صحيح تماما بل إننا نجد التيار الريدكالى بصفة خاصة ( التروتسكين - العمال - المؤتمر ) يؤسسون موقفا شديدا للوضوح حول مهام التوحيد القومى فى إطار تحليل شامل ومتكامل للبنية الاجتماعية الاقتصادية للبورجوازيات العربية . ولعلنا نذهب إلى مدى أبعد لدى التروتسكين ، الذين قدموا بدورهم تحليلا للمسألة القومية العربية مميزين بوضوح بين النزعة القومية ذات الأصل البورجوازى والمربطة بمحاولات الطبقة الرأسمالية السيطرة على سوقها القومية وتوحيدها (البعث - عبد الناصر - ... الخ ) وبين المهام - القومية الثورية ويستخلص هذا الفصل إن ( هجزة الأمة العربية تظهر اليوم أكثر مما فى أى وقت مضى إنها هجزة بائدة ومعاكسة للتقدم التاريخى ) ثم تستطرد الوثيقة النظرية ( وهى - أى العجزة - تقف عائقا فى وجه التطور الاقتصادى للمنطقة العربية . يمكنها أن تكون سوفا قوميا موحدنا ) (١١٥) وفى وثيقة أخرى معنونة "التكوين القومى فى المنطقة العربية .." رد على سمير أمين " يشرح الكاتب موقف هذا الفصل من علاقة مهمات الثورة بقضية التوحيد القومى العربى بعد أن يستخلص حقيقة أن (الطبقات المالكة العربية قد اثبتت بصورة نهائية عجزها عن تحقيق الوحدة العربية المنشودة فلن تتوحد الأمة العربية إلا فى ظل هيمنة البروليتاريا وقيادة حزبها الشيوعى الثورى) وبالتالي فإن ( مهمة توحيد الأمة العربية مهمة عظيمة لا بد من ان تحتل المكانة المركزية التى تستحقها فى برنامج الشيوعيين الثوريين العرب ) (١١٦) ويتفق هذا الموقف فى جوهره مع موقف منظمة " المؤتمر " المستندة فى تحليل التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر الى مفهوم " نمط الانتاج الآسيوى " الذى طالما أهملته النزعة الستالينية . (١١٧)

وإذا كان موقف حزب العمال الشيوعى المصرى يستند إلى أساس مختلف عن كل من "المؤتمر" والتروتسكين بالنسبة للتكوين القومى العربى حيث يطرح العمال تمييزاً بين الأمة والقومية بالاعتماد على أفكار جوزيف ستالين نفسه منذ مطلع هذا القرن فإن موقفهم بدوره تجاه قضية الوحدة القومية يكاد يكون متطابق مع مواقف التيارات الأخرى . (١١٨)

ويرغم أن هذه القضية الحيوية لم تشغل فى أدبيات الفصائل الأخرى المرحلية ( المصرى و٨ يناير )

اهتماما ملحوظا فإن بعض الكتابات المحدده تظهر على ما يبدو اتفاقا مع الآخرين حول ضرورة الوحدة العربية ولكن كيف وعلى أى أساس فليس لدينا حتى الآن ما يشير إلى وجود موقف فكرى واضح ومتكامل فى هذا المجال .

وإذا كانت قضية " الوحدة القومية " لم تكن من القضايا الخلافية الهامة بين أجنحة وفصائل المنظمات الماركسية فى مصر فى الوقت الراهن مما يجعلنا نصنفهم بصورة حاسمة باعتبارهم دعاة وحدة قومية على أسس اشتراكية وعملية فإن من أكثر الأمور إثارة للجدل فى أوساطهم هى قضية الصيغة التنظيمية/ السياسية التى ينهى أن تتخذها عملية نقل السلطة أو تغييرها .

فالتيار الأول ( المرحلى ) فى استناده لتوصيف المرحلة الحالية \* بأنها " مرحلة استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية " يولى عناية خاصة لترسيخ القاعدة الاجتماعية الخليفة أو التى من المرغوب فيه جعلها خليفة لمواقفه وسياساته ومن ثم يشمل برنامجه رعاية خاصة لمصالح جميع الطبقات الاجتماعية " الوطنية " بما فيها بالطبع الطبقة البرجوازية المصرية ذاتها التى تنقسم فى مفهوم وأدبيات هذه الفصائل المرحلية إلى كتلتين أساسيتين أحدهما الطفيلية (مفهوم الحزب الشيوعى المصرى) وكمبراداية ( فى مفهوم ٨ يناير ) وهذه الكتلة المهيمنة منذ عام ١٩٧١ على السلطة السياسية والمتصدرة اجتماعيا حركة الطبقات فى مصر تعتبر خارج هذا التحالف الثورى " المتوقع " بينما تتسع الجبهة الديمقراطية لتشمل بقية الفئات والطبقات فى المجتمع باعتبارها طبقات منتجة<sup>(١١٩)</sup> .

بيد أن هناك عدم وضوح لدى معظم تيارات وفصائل اليسار الماركسى المصرى لشكل وملامح الخريطة الطبقة فى البلاد وتأثير الحقتين الناصرية والنفطية على التركيب الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسبيلوجى لدى مختلف المجموعات والفئات الاجتماعية وتأثير ذلك على ميكانيزم الصراع الطبقة كما شهدته الحضارات الإنسانية المختلفة وإذا فلم يقدم احدا تعريفاً لماهية هذه الطبقة الوطنية وحجمها وتنظيماتها المعبرة عنها وكيفية مشاركتها .. الخ الخ ومع ذلك ينبغى أن نعرض لبعض الأفكار التى طرحتها هذه الفصائل حول هذا الموضوع .

فالحزب الشيوعى المصرى يعرف الطبقة الرأسمالية الوطنية بأنها ( البرجوازية المتوسطة المصرية تلكه الشريحة من البرجوازية المصرية التى تجعل مركز الصفوف العليا من البرجوازية الصغيرة والصفوف الدنيا من البرجوازية الكبيرة )<sup>(١٢٠)</sup> بينما ذهب الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير إلى وصفها بأنها ( فئات برجوازية ذات ارتباط وثيق بالمشوق المحلى )<sup>(١٢١)</sup> وينعكس عدم وضوح الخريطة الاجتماعية وموازين القوى السياسية فى المجتمع على تناقض الشعارات والمهام الموكولة لبعض القوى

\* المرحلة التاريخية فى المفهوم الماركسى ، ليست فترة محل للقياس الزمنى ، وإنما هى قد تمتد ليوم او شهر او سنة او عقود كاملة وهى تتوقف على مدى تنفيذ البرنامج الاجتماعى السياسى فى اطار حركة صراع الطبقات وتصاعدها التاريخى .

السياسية وهذا ما عاد وأكدته التقرير التنظيمي للحزب الشيوعي المصري حينما حدث التقلب حول أربعة شعارات ومهام خلال أقل من عامين فحسب ، بداية بشعار " التغيير فى السلطة " فى أكتوبر ١٩٧٦ استنادا إلى تحليله لوجود ثلاثة أجنحة فى السلطة والنظام ثم الانتقال فى مارس إلى الدعوة "لتغيير جلدى شامل فى السلطة " ثم عاد فى إبريل ١٩٧٧ ليطرح دعرة "لإقامة حكم وطنى ديمقراطى" (١٢٢) والحق أن صيغة الرأسمالية الطفيلية ليست سوى محاولة لإيجاد مخرج من مأزق المظاهر المتنامية لنزوح الطبقة الرأسمالية المصرية منذ أمد بعيد للمساومة فى مجال القضية الوطنية والتي اعتبرها البعض سمة من سمات هذه الطبقة منذ مطلع القرن الحالى (١٢٣) وإن كانت هذه المقولة ترمى فى المجرى السياسى العام إلى إيجاد قسمة تاريخية للطبقة الرأسمالية المصرية ككل وإيجاد قسم وطنى لإقامة التحالف ومن ثم إيجاد مبرر لطرح صيغة استكمال المهام الوطنية الديمقراطية (١٢٤) ويتبين ذلك حينما يصل برنامج الحزب الشيوعي المصري إلى نتيجة مؤداها (إن العدو الطبقي المباشر فى مصر ليس كل من يستغلم قوة العمل الماجور وإنما هؤلاء الذين تتفق مصالحهم الاقتصادية والسياسية والابدولوجية مع مصالح الامبرياليو الصهيونيه) (١٢٥) وبالتالي فإن سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية هي (سلطة كل الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية التي تعارض نظام الردة العميل وسياساته.. سلطة كافة الارسطا لاجتماعية التي لها مصالح فى مواصلة لثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهايتها الظاهرة) (١٢٦) ويحذر الحزب من انفراد أى طبقة اجتماعية بالسلطة قائلا ( أن أى طبقة أو قوة سياسية تطمح فى الانفراد بالسلطة تخطف ، خطأ وخيما لن يغيره لها التاريخ) (١٢٧) وتقريبا نجد نفس الصيغة لدى " الحزب الشيوعي المصري ٨ يناير "الذى طرح - فكرة" الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة " واعتبر قواها السياسية والاجتماعية ممثلة فى ( العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوزية الوطنية) (١٢٨). وبالتقابل مع هذه الافكار المرحلة ، نجد فصائل التيار ( الثانى ) ينقسمون بدورهم فى اتجاهين فجماعة التروتسكين ( مجلة ما العمل ؟ ) يطرحون شكل للسلطة السياسية يستبعد كل القوى الاجتماعية باستثناء البروليتاريا ( العمال الصناعيين ) بالتحالف مع الفلاحين الفقراء (ديكتاتورية البروليتاريا) وان كانوا لا يستبعدون بدورهم قيام هذه السلطة بالمهام البورجوازية التي عجزت عن اتمامها الطبقة الرأسمالية المصرية منذ ثورتها الكبرى عام ١٩١٩ (١٢٩) .

هنا بينما اقتربت مواقف كل من حزب العمال الشيوعي المصري "وحزب الشيوعي المصري المؤثر" بالنسبة لشكل السلطة الانتقالية ومهامها وتكوينها الاجتماعى والمعبّر عنها " بالجبهة الديمقراطية الشعبية " وان كان غياب برنامج سياسى يوضح طبيعة هذه السلطة بشكل واضح لدى كل من الفصيلين يجعل مستوى التحليل يقف دون استكمال مداه (١٣٠) .

على أية حال ... يستخلص المحلل لوثائق التنظيمات الشيوعية المصرية الراهنة ، ان هناك تيارات يلعب فيها الحزب الشيوعي المصري من جهة وحزب العمال الشيوعي المصري من جهة أخرى دور

القطبين المتناظرين والمتضارين في رؤاهم للكثير من القضايا والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد وكلنا لمقهورها للاحتلالات المستقبلية .

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه الافكار أو تلك فان القضية الاساسية التي ستؤثر سلبيًا على حركة اليسار المصري هو هذا التفتت والانقسام والتشرذم الناتج عن عزلة تاريخية عن الكيانات الاجتماعية التي تدعى هذه التنظيمات تمثيلها خاصة العمال والفلاحين والاستغراق في المجادلات التي غالبًا ما تذهب بعيدًا إلى درجة يصعب اللحاق بها أو الامساك بها على ارض الواقع والتناحر الاجتماعى المتجه بدوره فى مسارب معقدة حاملة اكثر من علامة استفهام حول مستقبل مصر السياسى .

### خريطة فصائل اليسار الشيوعى الراهن :

تعرض التيار الشيوعى المصرى بصورة عامة إلى تغيرات وإنهيارات متسارعة بعد عام ١٩٨٥ ؛ بعضها يرجع إلى عوامل هيكلية واختلالات كامنة فى البنية السياسية والتنظيمية لهذه الحلقات والفصائل (المؤتمر - العمال - المصرى) وبعضها يرجع إلى فشلها الذريع فى مواجهة جهاز أمن الدولة ونجاح هذه الأجهزة الأمنية فى أحداث إختراقات مؤثرة فى بنيتها التنظيمية وخاصة لجنتها المركزية (منظمة ٨ يناير ومنظمة المؤتمر) . كما ساهم اقتصارها وتحلقها فى دوائر بورجوازية صغيرة ( طلاب - موظفين - دوائر عمالية محدودة ) فى سهوله اختراقها وسرعه تفتتها التنظيمى ؛ ولا يمكن استبعاد أثر إنهيار الإتحاد السوفيتى بصوره كارثية بعد عام ١٩٨٩ فى أحداث شرح عميق فى الوجدان السياسى والتكوين الفكرى والبنية التنظيمية للكثير من هذه التنظيمات وإعضائها وكوادرها وبشكل عام يمكن القول أن بقايا هذا التيار العريض - الذى يحسب له تاريخياً التصدى مبكراً سياسيات الانفتاح الاقتصادى ومسيرة التسوية غير المتوازنة للصراع العربى الإسرائيلى -؛ قد تحلقت فى ثلاث بؤر حلقية هى :

- حزب العمال الموحد ( بقايا منظمات ثلاث هى العمال والمؤتمر و٨ يناير)

- حزب الشعب (انشقاق عن الحزب الشيوعى المصرى)

- الحزب الشيوعى المصرى ( اتجاها محدود التأثير والفاعليه)

وتنشط هذه الحلقات الحزبية بين الحين والآخر فى الدوائر العمالية التى ما زالت تحتفظ ببعض كوادر اليسار فيها وكذلك فى أوساط المثقفين المناوئين لسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام . وتظهر أزمة هذا التيار الفكرى والسياسى بأكثر من غيره من التيارات إنعكاساً أزمة الإلتماة الأجتماعى للفئات الإجتماعية والطبقية الفقيرة لمصالحهم الإقتصادية والسياسية بمعناها الواسع ؛ فحيث تتعرض مصالح مئات الألاف من هذه الفئات لمخاطر عمليات التحول الإقتصادى والإجتماعى

والسياسى الجارية فى المجتمع منذ عام ١٩٧٤ وازدادت كشافه بعد عام ١٩٨٢ فإنها بدلاً من إنضائها تحت رايات قوى اليسار والقوى الإصلاحية الأخرى فى البلاد ؛ فإنها تنحو رويداً رويداً لصالح التعاطف مع التيارات الدينية وفى طبيعتها الإخوان المسلمين الذين لم يتورعوا عن طرح أشد الأفكار خطورة على مصالح الفئات الفقيرة منذ صعود هذا التيار ومثليه لعضوية مجلس الشعب عام ١٩٨٧ (قوانين العلاقة بين الملاك والمستأجرين - وتجارة العملات .. الخ ) بما يعكس جوهر أزمة الانتماء الاجتماعى فى مصر وأزمة تيارات اليسار كذلك .

### وبعد هذا العرض يمكننا طرح الاستنتاجات التالية :

١ - تعكس أزمة الانتماء فى مصر نفسها فى شكل أزمة فى الحركة السياسية الراهنة ولعل أول ملامح هذه الأزمة تظهر تحت عنوان أزمة "التبلور السياسى" كانهكاس لأزمة التبلور الاجتماعى فى المجتمع ، وميوعه العلاقات الطبقيه وضعف الوعي الطبقي .

٢ - ان أزمة التبلور السياسى هذه لا تعنى غياب التمايز السياسى بين الجماعات السياسية القائمة فى مصر الآن ، كما أن أزمة التبلور الاجتماعى لا تعنى غياب التمايز الاجتماعى كلية بل ميوعه التبلور السياسى وسيولة العلاقات .. الخ ، ان التمايز السياسى بين بعض القوى موجود لكن وجوده أقرب لأن يكون مثلاً لصراعات الماضى وعلاقات الماضى ومفاهيم الماضى بين جماعات من المثقفين .

٣ - ان أهم ملامح أزمة التبلور الاجتماعى والسياسى تعكس نفسها فى أزمة المشاركة السياسية بما تعنيه هذه الأزمة من ضعف البنية التنظيمية والجهاهيره للجماعات السياسية الموجودة . لذلك تواجه الجماعات السياسية القائمة أزمة موضوعية جوهرها ضعف التنظيمات الاجتماعية وضعف الوعي الاجتماعى وضعف التقاليد السياسية والديمقراطية .

٤ - من هنا تظهر الأحزاب السياسية الراهنة باعتبارها مجرد جماعات سياسية فى صفوف شريحة ضعيفة بين المثقفين مازالت فى طور البحث عن قواها الاجتماعية والسياسية.

٥ - ويقود هذا الوضع إلى سلوك خاص بهذه الجماعات يعبر عن تلك الأزمة حيث تبحث بعض هذه الجماعات السياسية لنفسها عن مشروعية سياسية بالبحث عن قاعدة اجتماعية واسعة أو ضيقة - طبقات أو طبقة واحده ومثال ذلك سعى جماعة حزب الوفد لتمثيل جماعة رجال الاعمال ، وسعيه لمغازلة ميول الحل الفردى عند شرائح الفئات الوسطى فى الريف والمدينة وبخاصه العاملين فى خارج الوطن . وكذلك سعى جماعات اليسار لتمثيل الطبقة العاملة والطبقات الشعبية ، بل والصراعات بينها لكى تثبت كل فرقة أنها الأكثر تمثيلاً من غيرها .

كذلك تبحث بعض الجماعات الأخرى عن مشروعية سياسية لها من خلال التحالف مع جماعات

أخرى مثل سلوك حزبى العمل والاحرار ومحالفهما مع الإخوان .  
وتبحث جماعات أخرى عن مشروعية سياسية لها بمحاولات التمييز الفكرى والصراع الابدولوجى  
والمثال الواضح لذلك فرق وجماعات اليسار وصراعاتها مع الاخوان .  
وأخيرا من هذا السياق نستطيع وصف الخريطة السياسية الراهنة كالتالى :  
تتميز الحياة السياسية فى مصر المعاصرة ومنذ انتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادى ب بروز ثلاثة  
تكوينات اساسية هى :

- ١ - جماعات ضغط رأسمالية منظمة أبرزها تنظيم رجال الاعمال وجماعة الاخوان المسلمين. فضلا  
عن الجيش والشرطة والجهاز البيروقراطى الحكومى كأجهزة الدولة .
- ٢ - جماعات سياسية تسعى لأن تكون احزابا جماهيرية ويعكس سلوكها فى هذا الشأن الاوضاع  
الناجمة عن أزمة التطور الاجتماعى وضعف المشاركة السياسية واهز هذه الجماعات هى الوفد  
والتجمع والعمل والناصرى .
- ٣ - جماعات ومجموعات لا تنتمتع بأوضاع قانونية تتميز بمراوحتها بين التيارات الفكرية  
والحلقات الفكرية ومثالها :الجماعات الدينية والحلقات والفرق الماركسية ، وتتميز الجماعات الدينية  
المعاصرة فى هذا السياق - بأيدولوجية طائفية تتسم بالممارسة الارهابية ضد جماعات السكان فيما  
يسمى بحوادث العنف الطائفى وإرهاب جماعات المثقفين المعارضين لها وهى فى هذا السياق تبرز أحد  
التعبيرات البارزة لأزمة الانتماء الوطنى والطبقى فى مصر . واحد دلالات الأزمة فى الحركة السياسية  
والفكرية .



## المبحث العشرون

### مستقبل التركيبة السياسية في مصر

#### مصر مستقره فوق بركان ..

هذا هو مفتاح الموقف كله ، وخلاصة هذا الجهد الذى حاولنا من خلاله أن نرصد مفهوم الانتماء على قاعدة التحليل الاقتصادى والاجتماعى لتحديد النتائج الذى افرزته محولات العشرين عاما الماضية على نسق قيم ومفاهيم وسلوك الافراد والجماعات فى مصر .

وبما لا شك فيه أن تلك التحولات ، التى قامت بدور " التجريف الاجتماعى " قد أفرزت بدورها اتجاهات متنامية لبلورة طبقية جديدة ، آخذة فى التشكل البطيء ، ولكن على مستوى مختلف تماما عن هدنة الخمسينات والستينات .. إنها فى التحليل الاخير تطرح احتمالات متنوعة ولكنها تضع المجتمع المصرى والعربى فى فوهة بركان ثائر ، سوف يتحدد فى أتونه ملامح خريطة سياسية جديدة للشرق العربى برمته .

هذه هى حكمة التاريخ .. قبل أن تكون محض أمتيات جميلة تتساقط من أذهان المؤلفين على الواقع ، فلم يتعرض شعب أو أمه للملّة قومية وهزيمة بعمق الهزيمة العربية منذ عام ١٩٦٧ إلا واستجمع كل همهمات السخط والقلق والتوتر للتحوّل إلى طرفان من التحدى والكبرياء والانتصار هذا هو القانون العام .. الذى نرصد اتجاهاته العامه وفعله المشروط والمحكوم بصراعات القوى الاجتماعية وطرحها السياسى البديل .

بيد أن الصعوبه هنا تكمن فى الانتقال من مستوى تحديد الاتجاه العام إلى رصد المسارات المحتملة التى ستتخلها حركة الاحداث ولحظات التمنفصل بين ميلاد الجديد وانتهاء القديم .. متى .. وأين .. ولمصلحة من .. ؟

وبطبيعة الحال لا بد أن نشير إلى أننا لا نصوغ فى هذا المجال نبؤه ما ... كذلك لا نتصور خطأ أحادياً أو حتمياً لمسار الأحداث ، فربما تظهر فى حركة الأحداث وجدل عناصرها عوامل جديدة أو عنصر طارئ يصنع بدوره ميلا جديدا أو اتجاهها جديدا للحركة فى المستقبل وتعيد بالتالى صياغة ملامح الحركة الاجتماعية والسياسية فى البلاد ، ولكن هذا التحفظ الضرورى لا يعنى أبداً أن

مستقبل الحركة السياسية في مجتمعاتها التنظيمية غير قابل للبحث العلمي وغير قابل لصياغة تصور علمي لاحتمالات المستقبل والمجاهات الريح العاصفه .

نعم نقول احتمالات ... ولا نغامر بالقول باحتمال واحد ووحيد مهما اشار البحث العلمى - أى بحث على - إلى بعض الاحتمالات باعتبارها الاحتمالات الرئيسية، استنادا إلى ما توفره المنهج التاريخية والعلمية للمؤلفين من مؤشرات باعتبارها مؤشرات أساسية .

وإذا كانت أزمة الإنتماء ، كما تعرضنا إليها تتمثل فى أحد أبعادها فى تضازل - الإحساس الفردى و الجماعى بالوطن وأزمته على صعيد الصراع العربى - الصهيونى ، مقابل نزوع أنانى فردى مدمر ، فإن الحال والأمر كذلك يرشح الأزمة الاقتصادية لكى تكون المركز وبؤرة الاستقطاب فى استعادة الروح الجماعى والعمل الجماعى للطبقات التى تكتوى دون غيرها بالتفاهم الراهن للأزمة الاقتصادية ، وعلى أرض الأزمة السياسية التى تشدد وطأتها بدورها والخلل فى النظام الدستورى والحريات العامة . وتلاشى الآمال حول نظام الحكم فى إصلاح ذلك الخلل يوما بعد آخر ، فإن القوى السياسية والحزبية القانونية والرسمية لن تجد - حتى لو رغبت قيادتها فى ذلك فى يديها ما تستطيع أن توقف به التمرد الاجتماعى والسياسى الواسع المتوقع .

ويبدو أن نزوع الحركة المطالبة العمالية فى السنوات الخمس الأخيرة ، وتنامي الرغبة لدى قطاعات نشطة منها لتأسيس بنى مستقل عن النقابات العمالية الحكومية التى فقدت محتواها وجدواها منذ عام ١٩٥٧ وحتى الآن ، سيساهم بدوره فى تفرغ مؤسسات الشعبنة الجماهيرية الحكومية من أى قدرة على التأثير وكبح جماح عواصف التمسين القادمة .

ومع ذلك فينبغى أن نشير إلى عنصرين حاسمين يتصارعان فى قلب الأزمة الإجتماعية الراهنة وسيحددان فى اطار جدلهما السخط الاجتماعى والسياسى فى المستقبل وسيحددان كذلك القوى المؤهلة للعب دور القيادة وقطف ثمار هذا الجديد ، هذان العنصران هما حركة بطيئة فى اتجاه التمايز والتبلور الاجتماعى والطبقى فى الكتل العريضة من الطبقات العمالية وطبقات الفلاحين يتمثل فى الاشكال الاضرابية والتحركات الديمقراطية لبعض القوى السياسية النشطة فى هاتين الطبقتين ( اتحاد للفلاحين - نقابات مستقلة ولجان مندوبين عمالية .. ) وبالمقابل فهناك بقايا حركة عكسية - نعتقد انها أخذت فى الزوال بانتهاء الحقبة النفطية - فى اتجاه التجريف الاجتماعى بما يعنيه من تشوه البنية الطبقيية وتشويه فى الوعى الاجتماعى وتوسيع فى الفئات الاجتماعية الريعية، ويؤدى ذلك إلى خلق فئات واسعة لامبالية وغير منتسبة لمحركاتها نزعات فردية وتقودها اوهاج الحل الفردى للمكارثة الاقتصادية القومية التى تطيح يوما بعد آخر بأوضاع التمايز الاجتماعى الذى خلفته ظروف الحقبة النفطية وانتعاش بعض الانشطة الاقتصادية فى مصر خلال السنوات العشر الاولى من الانفتاح الاقتصادى فى البلاد .

ويمثل هذا العنصر الأخير ( التجريف الاجتماعي ) أحد أهم عناصر الأزمة السياسية بمعنى أزمة القوى السياسية القادرة على توجيه مسارات السخط إلى اتجاهات شعبية وديمقراطية أو بمعنى آخر أزمة تبلور القيادة السياسية الطبيعية والمنظمة وهو ما يؤدي إلى تحول الخطاب السياسي الجماهيري إلى صيغ مبتورة في صفوف المثقفين وإلى مجرد مشاجرات غير ذات معنى في أحيان كثيرة بين السلطة الرأسمالية التنفيذية والأحزاب السياسية دون حماية حقيقية من رأى عام متبلور .

وعلى أساس من استمرار ذبول هذه الظاهرة المعقدة ( التجريف الاجتماعي ) لسنوات قليلة قادمة تظل الرأسمالية الحاكمة قادرة على تأجيل انفجار الكارثة الاقتصادية وتأجيل "يوم المحو" وعلى قاعدة من أزمة الانتماء السياسي تظل الرأسمالية الحاكمة قادرة على محاصرة الحركة السياسية بما لا يمثل الواقع الاجتماعي في حركته وتطوره ، وقادره على تسريب عناصر تزييف الوعي وتشويهه إلى بقية الفئات الاجتماعية ( نحن لا نتجج - لن نكتفى ذاتيا من القمح .. الخ ) وبهذا تستطيع هذه الطبقة - في سبيل استمرار هيمنتها - اللعب بالنار بتوجيه التوتر الاجتماعي في مسارات ضاره بالوطن بمنظوره التاريخي وذلك بتوجيه هذه التوترات نحو مسارات طائفية ودينية .

إن تفاقم الأزمة الاقتصادية ، في ظل الأزمة السياسية والاجتماعية بعنصرها المذكورين وفي ظل غياب قوى منظمة - باستثناء الجماعات الدينية - لاستيعاب هذه التوترات الاجتماعية والسخط السياسي المتنامي تقود في حالة استمرارها إلى نوع من الفوضى الجماهيرية المتوترة إلى أشكال من العنف الفردي والعنف الحكومي المضاد .. تقود في النهاية إلى الفاشية تحت أي اسم كان سواء عسكرية أو دينية.

إن تغيير عناصر هذا السيناريو الكئيب مرهون بتطور في المجتمع وفي الحركة السياسية .. مرهون بابتلاع اتجاه التمايز والتبلور الطبقي لعناصر الميوعة الاجتماعية والطبقية مرهون بمعنى آخر بتطور - غير منظور حتى هذه اللحظة - في قوى سياسية بديلة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية للقوى القائمة والطافية على السطح الآن ، قوى تأتي بتحالف سياسي شعبي وديمقراطي ينهض بتنفيذ برنامج تحرري وطني وقومي يعيد رسم الخريطة السياسية ليس لمصر وحدها وإنما للشرق العربي برمته .



مراجع وهوامش



## هوامش الفصل الأول

- ١ - انظر عبد الرحمن الراعي - تاريخ الحركة القومية - الجزء الأول - الطبعة الخامسة والجزء الثاني الطبعة الرابعة - دار المعارف - القاهرة ١٩٨١ ، صلاح عيسى - الثورة العرابية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤ .... وكذلك د. رفعت السعيد الأساس الاجتماعي للثورة العرابية - مكتبة مدبولي - القاهرة - بدون تاريخ.
- ٢ - انظر دكتور راشد البرايي ، ومحمد حمزه عيش - "التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث" الطبعة الخامسة مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .. وكذلك فوزي جرجس "دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي" الدار المصرية للكتب ، القاهرة ١٩٥٨ ... وكذلك شهدي عطيه الشافعي "تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦" الدار المصرية للطباعة والنشر ١٩٥٧ .
- ٣ - انظر دكتور محمود متولي "الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها" الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٤ .. وكذلك صلاح عيسى - البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضات - الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤ - انظر د. جمال مجدي حسنين "ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي" دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٨ ... وكذلك لينين "الدولة والثورة" انظر في تشخيص الظاهرة الاصلية كارل ماركس "الثامن عشر من برومير - لويس بوناپرت" - دار التقدم - موسكو .
- ٥ - في تفصيل التوجهات والاجراءات الاقتصادية لسلطة يوليو خلال المرحلة الاولى ٥٢-١٩٥٩ اعتمدنا على:  
- د. علي الجريتي - التاريخ الاقتصادي للثورة ٥٢ - ٦٦ - دار المعارف بمصر - ١٩٧٤ .  
- باتريك اورريان - ثورة النظام الاقتصادي في مصر - تعريب خيرى حماد - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ .
- ٦ - حول تطور دخول الدولة المباشر في عمليات الانتاج الاقتصادي وتكوين نظام ورأسمالية الدولة عبر عمليات التصدير والتأميم وبناء القطاع العام - انظر روبرت مابرو "الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢" ، ترجمة الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٧ - المقصود هنا تشكل فئة طبقية جديدة - غير تقليدية - اتخذت في نموها وصعودها ملامح الطبقة الاجتماعية عبر دخول الدولة الواسع في العملية الانتاجية وانشاء قطاع واسع لرأسمالية الدولة طبقة يتمثل وجودها الاجتماعي من وضعها في اعلى السلم الاجتماعي عبر توجيه الضربات لبرجوازية المشروع الفردي الكبيرة وعبر امتلاكها لسلطة الدولة وتمثل ملامحها الفكرية في الدعوة لتوسيع القطاع العام وسيطرة الدولة وعداها الوقت لانكار الرأسمالية التقليدية وبالتالي الاقتصادي والسياسي الواسع للدولة ومحاصرة القطاع الخاص في بعض الهوامش الانتاجية والمقاولات وتجارة التجزئة الداخلية انظر في ذلك :- عادل غنيم "النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة .. دار سرف التنقيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ٧٤-١٩٨٢" القاهرة ، دار المستقبل العربي ، جامعة الأمم المتحدة ١٩٨٦ ص ٤ وما بعدها .
- ٨ - تعبير تأميم الصراع الطبقي او مصادره ، هو تعبير مكثف عن تلك الحالة التي صاغت التوجهات العامة للطبقات الاجتماعية وتجسدها الفكرية والسياسية في مصر في ذلك الوقت، وهو تعبير لا يمكن اختزاله الى مجرد الدور الذى تقوم به الاجهزة البوليسية ولا ذلك الوضع الذى توتب على الغاء نظام التعددية الحزبية عام ١٩٥٤ ولكنه يهضم ذلك بحيث يشمل تلك الحالة التى تمكنت فيها فئة طبقية جديدة حاكمه بارتكازها على السلطة السياسية والاقتصادية للدولة من جر مجمل طبقات المجتمع خلف اجراءاتها وتوجهاتها وقد اتخذ هذا الوضع سياسيا وتنظيميا إطارا جديدا لا طبقيا للجبهة الداخلية فى ظل صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي وتحالف قوى الشعب .
- ٩ - نورين واريي ، "الاصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الاوسط" ، ترجمة خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣ وفتحي عبد الفتاح "القرية المعاصرة ٥٢ - ١٩٧٠" دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥ .
- ١٠ - انظر عطية الصيرفي "عسكرة الحياة العمالية النقابية في مصر ٥٢ - ١٩٨٠" ، القاهرة ١٩٨٢ ، وكذلك عبد المجيد فريد محاضرات اجتماعات عبد الناصر ٦٨ - ١٩٧٠ ، بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر

- ١٩٧٨ . وعبد الغنى سعيد "صفحات مجهولة من تاريخ الحركة النقابية كتاب العمل - القاهرة ١٩٨٢ .
- ١١ - د. على الجريلى "التاريخ الاقتصادى للثورة" مرجع سابق
- ١٢ - ROBERT TENGER "Equity in Egypt's Recent Past 1945-1952 in GOUDA ABD EL KHALIK (EDITOR): "POLITICAL ECONOMY OF INCOME DISTRIBUTION IN EGYPT" LONDON 1982.
- ١٣ - OP. CIT.
- ١٤ - د. عاصم الدسوقي "كبار ملاك الاراضى وعورهم فى السياسة المصرية" القاهرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٤ .
- ١٥ - DR. EBRAHIM EL ISSEY "INTERCONNECTION BETWEEN INCOME DISTRIBUTION AND ECONOMIC GROWTH IN THE CONTEXT OF EGYPT'S ECONOMIC DEVELOPMENT; in Gouda , Op.Cit
- ١٦ - الجهاز المركزى للتنظيم والادارة المركزية للمعلومات ، الادارة العامة للاحصاء الوظيفى سلسلة دراسات احصائية وبالأخص الدراسات التالية :
- حصر العمالة فى الحكومة المركزية عن الحالة فى ١/١/١٩٨٢ سلسلة رقم (٧٩) فبراير ١٩٨٢ .
- تطور الوظائف بموازنة الحكم المحلى خلال الفترة من ١٩٧٧- ١٩٨١/٨٠ سلسلة رقم (٣٩) اغسطس ١٩٨١ .
- نتائج حصر العمالة بالبيئات العامة عن الحالة فى ١/١/١٩٨٢ سلسلة بيانات رقم (٨٩) فبراير ١٩٨٤ .
- ١٧ - كان السادات قد برز فى خطابه مد فترة وقف اطلاق النار بالضباب الذى اكتف الساحة الدولية بسبب الحرب الهندية الباكستانية وانشغال السوفيت فى تلييد الهند .
- ١٨ - انظر د. فؤاد مرسى "هذا الانفتاح الاقتصادى" دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ .
- ١٩ - انظر خالد محيي الدين "مستقبل الديمقراطية فى مصر" كتاب الاهالى ، مارس ١٩٨٤ .
- ٢٠ - انظر - فى عمليات استخدام التيارات الدينية داخل الجامعة وأئل عثمان "اسرار الحركة الطلابية ٦٨ - ١٩٧٥ - القاهرة هندسة القاهرة ١٩٧٦ .
- ٢١ - د. محمود عبد الفضيل " تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٢ .
- ٢٢ - انظر د. ابراهيم سمعد الدين د. محمود عبد الفضيل - انتقال العمالة العربية ( المشاكل - الآثار السياسات - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ .
- ٢٣ - حول الشخصية الفهولية انظر الدكتور حامد عمار " فى بناء البشر" ، المركز العربى للبحث والنشر القاهرة ١٩٨٢ - وحول الطفيلية انظر د. ابراهيم العيسوى " فى اصلاح ما افسده الانفتاح" كتاب الاهالى رقم ٣ ، القاهرة ١٩٨٤ - وفى نقد مصطلح الرأسمالية الطفيلية - انظر د. محمد عبد الشفيق عيسى - الرأسمالية فى مصر هل هى مفهوم علمى ؟ مجلة الطليعة القاهرية اكتوبر ١٩٨٤ .
- ٢٤ - انعكس ذلك بشكل واضح فى الابداعات الشعرية للشعراء الجند وفى حججهم الجمالية خاصة عبر كراسة اشاعة ٧٧ الشعرية التى بدأت تستأنف صلوها منذ عام ١٩٧٧ ، انظر نقدنا لتلك المفاهيم الجمالية فى محمد فرج "تناقضات المفاهيم الجمالية عند جماعة اشاعة ٧٧" مجلة ادب القد - العدد الاول ، القاهرة ابريل ١٩٨٢ .

\*\*\*

## هوامش الفصل الثاني

- ١ - في مقدمة هذه القوانين القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٨ الذي تخفى بحل المؤسسات العامة ، والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذي منح الافراد الحق في الاحتفاظ بال نقد الاجنبي مما فتح الباب على مصرعيه لانتعاش السوق السوداء للعملات الاجنبية والمضاربة على الجنية المصري .. والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذي منح اذعامات ضرائبية واسعة لكبار الراسمالين .
- ٢ - في مقدمه هذه الكتب د . فؤاد مرسى "هذا الانفتاح الاقتصادي" القا هرة دار الثقافة الجديدة - مارس ١٩٧٦ ..  
- عبد القادر شهاب "محاكمة الانفتاح الاقتصادي" ، بيروت دار ابن خلدون ١٩٧٨ .
- ٣ - Charlis E.Lindblom "Polotical and Markets..the World'sEconomic System"Basic Book - ٢ Inc.,Publishers,New Yourk1979,p.43.
- ٤ - راجع على سبيل المثال :  
د. رمزي زكي "مشكلة التضخم في مصر مع برنامج مقترح لكافة الفلا ه القا هرة" الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .  
- عادل حسين "الاقتصاد المصري .. من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩" ، بيروت دار الكلمة ١٩٨٠ .  
- د. رمزي زكي "هل تصلح زيادة الاجور كبديل عن الدعم؟" القا هرة مجلة مصر المعاصرة - العدد (٢٨٤) ابريل ١٩٨١ .
- ٥ - د. ابراهيم العيسوي "التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد للاقتصاد المصري" ، معهد التخطيط القومي - منكرة داخلية عام ١٩٨٢ .
- ٦ - البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية - دراسة منشورة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية عن الدعم في مصر ١٩٨٠ ، سنة ١٩٨١
- ٧ - راجع في ذلك :  
- د. محمد نوي دار "الاتجاه الريعي في الاقتصاد المصري" ، الاسكندرية - منشأة المعارف ١٩٨٢ .  
- د. محمد على الدمشاوي " اندماج الاقتصاد المصري في التقسيم الراسمالي الجديد للعمل خلال فترة السبعينات " ، القا هرة مجلة مصر المعاصرة العدد (٢٩٦) ابريل ١٩٨٤ .  
- د. صلاح حامد - وزير المالية - مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٨٦/٨٥ .  
٩ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ( موقف الانفتاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٥/١٢/٢١ ) .
- ١٠ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - الكتاب السنوي لعام ١٩٨٦ .
- ١١ - Document of the world Bank "Aral Repulli of Egypt' Country Economi Memorandum' Eco- nomic Readigust' ment with Ctowth" Report No. 7447-Ect vol.1'Fel.2'1990
- ١٢ - محمود عبد الفضيل وجيهان دياب - ابعاد ومكونات الاقتصاد القفي وحركة الاموال السوداء في الاقتصاد المصري ١٩٧٤ - ١٩٨٤ - القا هرة مجلة مصر المعاصرة - ابريل ١٩٨٥ .
- ١٣ - دكتور قرزي منصور - حوار على حلقتين بجريدة الاهالي سنة ١٩٨٧ .
- ١٤ - راجع على سبيل المثال :  
ابراهيم العيسوي "تطور توزيع الدخل واحوال الفقراء في مصر" ، محاضرة أقيمت بجمعية الاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء ، يناير ١٩٨١ مطبوع استتميل .
- ١٥ - Dr. EBRAHIM EL ISSEY "Interconnection Between Income Distribution And Economic Growth" in Gowda ABDEL KHALIK, Op Refiort No.7447-Ect

"Aral Repullic.of Egeypt' Country Econonic Memorandum' Econonic Readjustment with Grouth voll' Fel.2'1990 for offiuiual ase only Document of the woild Bank' pp 12-13.

١٧ - مجلس الشعب الفصل التشريعى الرابع ، نور الانعقاد الثانى العادى تقرير لجنة الخطة والموازنة ، يونيه ١٩٨٦  
ص ٤٨ وما بعدها .

١٨ - اتحاد الغرف التجارية بالقاهرة ، التقارير الشهرية لحالة السوق طوال عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ .

١٩ - البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، مجلد (٢٨) العدد الثالث ١٩٨٥ ص ٣٢٥ .

٢٠ - د. احمد صقر عاشور " قياس عداله الاجور فى مصر " الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، الاداره المركزيه للبحوث ، ١٩٨٢ بحث غير منشور .

٢١ - الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ، مركز المعلومات ، الاداره العامه للاحصاء الوظيفى سلسلة ألبينات (١٥٦)  
عام ١٩٨٧ .

٢٢ - الجهاز المركزى للتعينه العامه والاحصاء "بحث ميزانيه الاسره بجمهورية مصر العربية ١٩٨١/١٩٨٢ - النتائج  
الاوليه ، الدورات الاربع نوفمبر ١٩٨٣ .

٢٣ - د. صلاح الدين حامد - وزير المالى "البيان المالى عن مشروع الموازنه العامه للسنة المالىه ١٩٨٥/١٩٨٤" ،  
الهيئه العامه لشئون المطابع الأميريه ١٩٨٤ ص ١٨ - ٣٢ .

٢٤ - د. رمزى زكى " مشكلة التضخم فى مصر مع برنامج مقترح لكفاحه الفلاه القاهره الهيئه المصريه العامه  
للكتاب ١٩٨٠ ص ٣٢٦ . وكذلك من واقع مراجعة اعتمادات الموازنه للباب الاول (اجور) بالقطاعات الحكومى  
والعام حتى موازنه ١٩٩٤/٩٣ .

٢٥ - نذكر على سبيل المثال عائلة الرئيس السابق انور السادات ، صفوت رؤف ومحمود ابو وافية ، عثمان احمد  
عثمان ، سيد مرعى ، مجدى حشيش احمد عثمان احمد - مرعى احمد مرعى ، ووزراء سابقون مثل وجيه اباطه  
وكيل شركه بيجو الفرنسيه مهندس سالم محمددين وكيل شركه فيات الايطاليه ، مهندس طه زكى وكيل مجموعه  
شركات بريطانيه ، ودكتور عاطف صدقى ، د. مصطفى السعيد ، د. مصطفى خليل ، د. حامد محمود ود. عبد  
المنعم القيسونى اصحاب شركه Multi Trade ببلجيكا ولزيد من التفاصيل راجع الكتاب الهام .

- عادل حسين "الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعيه" -بيروت- دار الكلمه ١٩٨٠ ، مرجع سابق

٢٦ - د. صقر احمد صقر " الانحار واستراتيجيه التنميه فى مصر " ورقة مقدمه فى المؤتمر السنوى الثالث  
للإقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٨ .

٢٧ - راجع بيانات ، الجهاز المركزى للتعينه العامه والاحصاء ، المؤشرات الاحصائيه للجمهوريه العربيه المتحده ٥٢ :  
١٩٧٠ - يوليو ١٩٧١ ص ١٣٨ ص ١٣٩

الجهاز المركزى للتعينه العامه والاحصاء "المؤشرات الاحصائيه للجمهوريه العربيه المتحده ١٩٥٢ - ١٩٦٥" يوليو  
١٩٦٦ .

٢٩ - الإدارة العامه للمرور ، قسم الإحصاء ، بيان بإعداد المركبات بالحركه فى محافظات الجمهوريه خلال الفترة من  
١٩٧٥ إلى ١٩٨١ .

٣٠ - بيان من شركه النصر للسيارات ١٩٨٧ .

٣١ - البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى عام ١٩٨٢/٨٢ .

٣٢ - د. زكريا توفيق عيد الفتاح - وزير التجارة - مقاله بقلمه بجريده الاهرام بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٧ .

٣٣ - مجله المهندسين ، عدد رقم (٤) ابريل ١٩٨٢ وكذلك عدد رقم (٥) مايو ١٩٨٢ .

٣٤ - الاهرام بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٥ و ١١/١/١٩٨٥ .

٣٥ - يمكن الرجوع كذلك الى المهندس فهمى الداغساتى - وزير النقل والمواصلات فى مؤتمر الاقتصاديين المصريين  
عام ١٩٧٨ بعنوان "النقل فى مصر" - والمنشوره بمجله الاهرام الاقتصادى، العدد ٥٤٩ بتاريخ اول يوليو ١٩٧٨ .

٣٦ - جريده الاهرام بتاريخ ٢٩/١/١٩٨٥ ، ١١/١/١٩٨٥ .

- ٣٧ - د. على الجريتلى : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢ - ١٩٧٧ نرأسه تحليته للسياسات الاقتصادية فى مصر - القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .
- ٣٨ - المرجع السابق .
- ٣٩ - هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، بيان من تطوير أجهزة الهاتف والتلكس والاتصال النوايه حتى عام ١٩٨٥ وبيان منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٣ .
- ٤٠ - حوار مع المدعى الاشتراكى ، مجلة روزاليوسف العدد (٢٥٣٦) بتاريخ ١٧ يناير ١٩٧٧ لاحظ التاريخ والمناخ الاجتماعى الذى سيولد انفجار ١٨ او ١٩ يناير ١٩٧٧ .
- ٤١ - تقرير اللجنة القومية للسكان ، ملحق الاهرام الاقتصادى عدد اول فبراير ١٩٨٠ .
- ٤٢ - د. سمير أمين " التراكم على الصعيد العالمى .. نقد نظرية التخلف " : ترجمة حسن قبيس ، بيروت ، دار ابن خلدون ١٩٧٨ من ٣٢ .
- ٤٣ - نتائج التعداد العام للسكان والاسكان - نوفمبر ١٩٧٦ - ملحق الاهرام الاقتصادى - عدد اول مايو ١٩٧٧ - ص ٩ .
- ٤٤ - د. محيا زيقون - مشكلة الاسكان فى مصر واتجاهات تطورها فى المستقبل - ورقة مقدمه للمؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٨٠ ... وكذلك :
- مهندس ميشيل روفائيل "مشكلات الاسكان الحضرى" ، ورقة مقدمه فى ندوة الاسكان الاقتصادى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه - مايو ١٩٧٦ - ابحاث غير منشورة .
- ٤٥ - راجع : البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية المجلد (٣٢) - العدد الاول ١٩٧٩ من ١٧٠ .
- ٤٦ - النتائج الاولى لتعداد عام ١٩٨٦ - مرجع سابق من ٢٧ - ٤٣ .
- ٤٧ - المرجع السابق .
- ٤٨ - المرجع السابق من ٨ .
- ٤٩ - وزارة التخطيط (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) الجزء الاول المكونات الرئيسية والقطاعية للخطة وراجع كذلك العام الثالث للخطة ١٩٨٥/٨٤ مارس ١٩٨٤ - ص ٣١٠ ، ٣١٨ .
- ٥٠ - جبر الدبريز "مجتمع المدينة فى البلاد النامية .. دراسة فى علم الاجتماع الحضرى" ، ترجمة نكتور محمد محمود الجوهري ، القاهرة ، دار النهضة للطباعة والنشر ١٩٧٢ من ٢٢٣ .
- ٥١ - د. ميلاد حنا "الاسكان فى مصر .. أزمة طاحنه فى حاجة الى خطة هادئه وطويلة الاجل" ، مجلة الاهرام الاقتصادى - العدد ٥٢٧ - اول يناير ١٩٧٨ .
- ٥٢ - ابراهيم مصطفى ، وكيل شعبه تجار الاسمنت بالجيزة - حوار جريدة الاحرار فى ١٤/٨/٧٨ .
- ٥٣ - تقرير اللجنة القومية للسكان - ملحق الاهرام الاقتصادى - عدد اول فبراير ١٩٨٠ .
- ٥٤ - تقرير مجلس ادارة شركة القاهرة للإسكان والتنمية - جريدة الاهرام بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٧٨ .
- ٥٥ - وزارة التخطيط - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٨٥/٨٤ العام الثالث للخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الاول المكونات الرئيسية والقطاعية للخطة مارس ١٩٨٤ من ٢٨٥ - ٢٨٦ .
- ٥٦ - تعداد عام ١٩٧٦ ، ملحق الاهرام الاقتصادى ، مرجع سابق .
- ٥٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء "التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت" ١٩٨٦ من ٧٣ .
- ٥٨ - المرجع السابق من ١٧ .
- ٥٩ - حوار مع العميد على حلمى ، روزاليوسف بتاريخ ٢ فبراير ١٩٧٦ .
- ٦٠ - د. على الجريتلى " التاريخ الاقتصادى للثورة ، ٥٢ - ١٩٦٦ " دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ من ١١٨ .
- ٦١ - الكتاب السنوى لوزارة الصحة لعام ١٩٧١ ، صادر فى يوايه ١٩٧٢ من ٥٨ .
- ٦٢ - الكتاب الذهبى لوزارة الصحة ( ١٩٣٦ - ١٩٨٦ ) .
- ٦٣ - مذكرة مرفوعة من السيد الدكتور وزير الصحة الى رئيس الوزراء حول اوضاع العلاج الخاص فى مصر ، نوفمبر ١٩٨٢ .

- ٦٤ - الكتاب السنوى لعام ١٩٧١ مرجع سابق .
- ٦٥ - The World Health, July 1983
- ٦٦ - الكتاب السنوى لعام ١٩٧١ ، مرجع سابق .
- ٦٧ - المجالس القومية المتخصصة "استراتيجية السياسة النواتية" سلسلة رقم (١٢) صادر فى ١٩٨١ من ١٩ .
- ٦٨ - المرجع السابق .
- ٦٩ - جريدة الاهرام بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٥ .
- ٧٠ - الكتاب السنوى لوزارة الصحة لعام ١٩٧١ ، مرجع سابق من ٣١٥ .
- ٧١ - الاهرام ١٩/٣/١٩٨٥ .
- ٧٢ - المجالس القومية المتخصصة " القوى العاملة فى مجال التمريض " ١٩٨١ .
- ٧٣ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٥/٨٤ وزارة التخطيط والتعاون الدولى .
- ٧٤ - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الكتاب السنوى (٥٢-١٩٩٢) يونيه ١٩٩٣ من ١٥٨ .
- ٧٥ - نشرة المعلومات لوزارة الصحة ، عدد يوليو ١٩٨٦ .
- ٧٦ - وزارة الصحة ، الخريطة الصحية فى مصر " اتجاهات الرأى العام للخدمات الصحية " وثيقة رقم (٢) مايو ١٩٧٨ وكذلك راجع الاهرام ١٤/١١/٨٢ ، ١٥/١١/١٩٨٣ .
- ٧٧ - المجالس القومية المتخصصة " التقفية الصحية " سلسلة رقم (٢٧) الصادرة عام ١٩٨٤ من ١٤ .
- ٧٨ - المرجع السابق من ١٤ .
- ٧٩ - المرجع السابق من ٢٢ .
- ٨٠ - المجالس القومية المتخصصة ، استراتيجة سياسته النواتية مرجع سابق .
- ٨١ - لمزيد من التفاصيل راجع عبد الخالق فاروق " الانفتاح واختلال سوق التأمين المصرى " مجلة الاهرام الاقتصادى العدد (٧٦٩) بتاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٨٣ .
- ٨٢ - ملحق جريدة الاهرام عن صناعة الدواء فى مصر بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٥ .
- ٨٣ - راجع جريدة الاخبار القاهرية بتاريخ / / ١٩٧٨ .
- ٨٤ - D. Ricardo " The Principles of political Economy and Taxtion " Everyman's Lib Erory ryman's LibErory/London1973.
- ٨٥ - J.M. Keynes " The General Theory of Employment , interst and Money " Macmillon and co. Limited , London1951.
- ٨٦ - Gedric samdford (Editor) " Taxtion and social policy " Man Educational Books , London1980.
- ٨٧ - Geoffery Stephenson , op. Cit . P.15.
- ٨٨ - George Allen, "Income distribution and social change," unwin ltd London. 1962. AND See also: "The Britain 1986 " An official handbook , ( C.O.J) London , P.P.208-209.
- ٨٩ - JOSEPH A. PECAMAN (Editor), "What Should be Taxed In- : عن النظام الضريبي المصرى انظر : come or Expenditure" Studies of Government Finance, the Bcoohings Institution washington, D.C, Copyright, 1980
- وأنظر أيضاً
- The Economist, April 13, 1985 .
- ٩٠ - د. احمد عبد العزيز الشركاوى " السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية فى مصر خلال السبعينات" معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٢٩٨) القاهرة - يونيه ١٩٨١ .
- ٩١ - د. عبد الهادى على النجار " النظام الضريبي المصرى واقمة ومستقبله " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين - القاهرة مارس ١٩٨٠ .

- ٩٢ - حذرت الصحف المصرية الحكومية - ناهيك عن صحف المعارضة - خلال السنوات العشر الاخيرة على نشر مئات الاخبار المثيرة حول هذا الموضوع نورد بعضها على سبيل المثال ..
- ضبط ٤١٦ حالة تهرب ضريبي اهرام ١٩٨٢/٢/٢٤ .
- بيانات عن ٣٢٠ حالة تهرب تم كشفها اهرام ١٩٨٢/٦/٩ .
- موسم المنفورات بين الضرائب والمولين اهرام ١٩٨٤/٣/٢٣ .
- ٦٥ حالة تهرب ضريبي اصحابها مليونيرات تكشفها مباحث الضرائب اهرام ١٩٨٣/٥/٢٦ .
- التحفظ على اموال ٦ تجار لم يسدوا ٦٠ مليون جنيه للجمارك اهرام ١٩٨٣/١٠/٢٨ .
- اخلاء سبيل ممول بكفالة ٢٠ الف جنيه تهرب من دفع ٢ مليون جنيه للضرائب - اهرام ١٩٨٢/٢/١٦ .
- مقالو يسند ٥٠ الف جنيه للتصالح في قضية تهرب ضريبي اهرام ١٩٨٢/٥/١٨ .
- الولاء الضريبي هل يصبح فرضا مثل الجندي - نوره بجريدة الاهرام ١٩٨٢/٢/١١ .
- ٩٣ - لمزيد من الشرح حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى :
- جون مارلو " تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ " ترجمة د. عيد العظيم رمضان ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .
- ٩٤ - القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ منشور بملحق الاهرام الاقتصادي ، عدد اول فبراير ١٩٧٨ .
- ٩٥ - على سبيل المثال وليس الحصر راجع :
- د. رياض الشيع " النظام الضريبي المصري " مجلة مصر المعاصرة ، المجلد (٢٤) العدد ٢٣٢ ، ابريل ١٩٧٧ .
- د. محمود عبد الفضيل " تطور الهيكل الضريبي في مصر في ربيع قرن ٥٢ - ١٩٧٧ ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٨ .
- د. عبد الهادي النجار " النظام الضريبي واقع ومستقبله " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٨٠ .
- ٩٦ - البنك الاهلي المصري ، النظام الضريبي المصري ، النشرة الاقتصادية المجلد (٣٧) العدد الاول ١٩٨٤ ، ص ٢١ .
- ٩٧ - تحفل الكتابات الاكاديمية والرسمية المصرية في هذا المجال بمفالمات اجتماعية وعلمية عديدة بهدف طمس الجوهر الاستغلالي للنظام الضريبي المصري وعدم عدالته بين مختلف الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وفي هذا انظر على سبيل المثال :
- د. رفعت المحجوب " المالية العامة .. النفقات العامة والايرادات العامة " القاهرة دار النهضة المصرية ١٩٧٥ .
- ص ٢٣٩ وما بعدها .
- د. عرفات التهامي ابراهيم " النظام الضريبي المصري " القاهرة ، كلية الحقوق ١٩٩٠ .
- ٩٨ - جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٥ نقلاً عن جلسة مجلس الشعب المصري في ١٩٩٦/٧/١٤
- الموازنة العامة للنولة للعام المالي ١٩٩٥/٩٤
- ٩٩ - د. محمود عبد الفضيل، تطور الهيكل الضريبي في مصر في ربيع قرن ٥٢ - ١٩٧٧ القاهرة، مرجع سابق، ص ١٧ .
- ١٠٠ - مذكرة مرفوعة من مصلحة الضرائب العامة الى وزير المالية بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ١٠١ - البنك الاهلي ، النشرة الاقتصادية ، النظام الضريبي المصري ، المجلد (٣٧) العدد الاول ١٩٨٤ ، مرجع سابق .
- ١٠٢ - دليل الضرائب : ملحق الاهرام الاقتصادي ، عدد اول مارس ١٩٨٠ .
- ١٠٣ - تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ ، مرجع سابق ص ١٤٠ .
- ١٠٤ - مجلة التشريع المالي والضريبي ، العدد (٢٦٣) مرجع سابق ص ٦٠ .
- ١٠٥ - سعيد صيام " ضريبة التركات المقرئ عليها " مجلة التشريع المالي والضريبي العدد (٢٦١) بتاريخ يونيه يوليه ١٩٨٨ ، ص ٩١ .

\*\*\*

## هوامش الفصل الثالث

- ١ - ريتشارد شاخت " الاغتراب " ترجمه كامل يوسف حسين ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ .
- ٢ - ج.أ. اسبيوف ( قضايا علم الاجتماع .... نراسه سوفيئيه نقديه لعلم الاجتماع الرأسمالي ) ترجمه د. سمير نعيم احمد ، د. فرج احمد فرج ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ .
- ٣ - راجع على سبيل المثال :
  - هارى ويلز " ياثيرف وفرويد " ، ترجمه شوالى جلال - جزآن - القاهرة ، الهيئه المصريه للكتاب ، ١٩٧٥ .
  - روبين اوسبورن " الماركسية والتليل النفسى " ، ترجمه د. سعاد الشرقاوى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٠ .
  - د. فيصل عباس " اشكالات المعالجه النفسيه " ، بيروت ، دار المسيره ، ١٩٨٢ .
  - مصطفى حجازى " الفحس النفسانى " ، بيروت ، دار الطليعه ، ١٩٧٩ .
  - المستشار محمد فتحى " علم النفس الجنائى علما وعملآ ، الجزء الاول " مكتبه النهضه المصريه ١٩٥٨ .
- ٤ - راجع د. محمود نجيب حسنى " نروس فى علم الاجرام وعلم العقاب " : القاهرة ، دار النهضه العربيه ١٩٨٢ .
- ٥ - مكرم سمعان " مشكله الانتحار " دراسه نفسيه اجتماعيه للسلوك الانتحارى بالقاهرة دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .
- ٦ - راجع :
  - كارل ماركس " المخطوطات الفلسفيه ١٨٤٨ " ، دار التقدم ، موسكو بدون تاريخ .
  - كارل ماركس وفريديك انجلز " البيان الشيوعى ١٨٤٨ " ، دار التقدم ، موسكو .
- ٧ - هنرى لوفيفر " ماركس وعلم الاجتماع " ترجمه بدر الدين قاسم الرفاعى ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافه ١٩٧١ .
- ٨ - علي سبيل المثال :
  - د. قبارى محمد اسماعيل " ماوراء علم الاجتماع " الاسكندرية ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٩٧٨ .
  - اليفر . س . كوكس " الرأسماليه كنظام " بقداد ، مطبعه العونى ، ترجمه ابراهيم كبه ١٩٧٣ .
  - جيرالدامير ، روبرت بولوين " التنميه الاقتصاديه .. نظريتها ، تاريخها ، سياستها " ترجمه د. يوسف عبد الله سناغ ، بيروت ، مؤسسه فرانكلين للطباعه والنشر - مكتبه لبنان ١٩٦٤ .
  - د. مراد وهبه ، د. حنفى وآخرون " نوده عن الاغتراب " مجله عالم الفكر ، الكويت المجلد العاشر ، العدد الاول ، ١٩٧٩ من ١٤٢ .
- ٩ - ج. ا. اسبيوف ، مرجع سابق من ٢٩ .
- ١١ - مفاورى عبد الحميد عيسى مرزوق " الحاجه للانتماء والحاجه للاجتاز وعلاقتهما بالمسئوليه الاجتماعيه " رساله دكتوراه - جامعه قناه السويس - كلية التربيه - قسم علم النفس - ١٩٨٤ . من ٥٧ ومابعدها .
- ١٢ - المرجع السابق .
- ١٣ - دانييل كاتز ( مفاهيم علم النفس الاجتماعى ومناهجه ) وارد بكتاب ج. ب. جيلفورد ( محرر ) ميادين علم النفس النظرية والتطبيقيه ، المجلد الاول ، ترجمه د. يوسف مراد ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانيه ١٩٦٢ من ٢٤٦ .
- ١٤ - ج. ب. جيلفورد ، المرجع السابق .
- ١٥ - لزيد من التفاصيل راجع مقدمه د. محمد عثمان نجاتى لكتاب : سيجموند فرويد " التلق " ترجمه محمد عثمان نجاتى ، مكتبه النهضه المصريه ١٩٥٧ .
- ١٦ - يراجع فى ذلك :
  - د. سمير نعيم عليه " انساق القيم ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر " مجله العلوم الاجتماعيه ، الكويت ، العدد الثانى ، السنه العاشره ، حزيران ( يونيه ) ١٩٨٢ .
- ١٧ - د. عبد الباسط عبد المعطى " الرعى التتموى العرى .. ممارسه بحثيه " دار الموقف العربى ، القاهرة ، بدون تاريخ اصدار .
- ١٨ - تعرف القيم بانها " مبدأ عام مجرد للسلوك يشعر اعضاء الجماعه نحوه بالارتباط الانفعالى القوى كما انه يفر

- لهم مستوى الحكم على الأفعال والأهداف الخاصة - راجع د. محمد عاطف غيث - قاموس علم الاجتماع - القاهرة - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٩ ص ٥٠٤ .
- ١٩ - حول نقد هذه المفاهيم يراجع :
- س. ي. بويراف - نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر ، ترجمه نزار عيون السود دمشق - دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٧٣ .
- انطوني غرامشي "قضايا الماديه التاريخيه" ترجمه فواز طرابلس، بيروت، دار الطليعه- هنري لوفيفر، ١٩٧٨ .
- ٢٠ - عكست الكتابات والمناظرات الفكرية على الساحتين الفلسطينيه والعربيه في لبنان ( قبل الخروج عام ١٩٨٢ ) حول النوبله الفلسطينيه تلك الاشمعلا والتهور في النور المقاوم لتمودج المقارمه الشعبيه المسلحه طويله الاجل، وعززت بالمقابل من دور انظمه التلوض العنفي والسري في المنطقه .
- ٢١ - د. ناصف عبد الخالق " الرضاء الوظيفي واثرة على انتاجيه العمل " مجلة العلوم الاجتماعيه ، الكويت، العدد الثالث ، ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٢ .
- ٢٢ - راجع مثلا :
- طلعت منصور " الشخصيه السويه " مجله عالم الفكر ، الكويت ، العدد الثاني يوايو ١٩٨٢ .
- د. فرج عبد القادر طه " علم النفس وقضايا العصر " دار المعارف - مصر ١٩٨٢ .
- ٢٣ - مغاوي ، مرجع سابق ص ٦٧ وكذلك :
- د. محمد السيد علوان " المشاركة السياسييه للشباب في المجتمع المصري بالتطبيق على شباب شمال سيناء " ورقه مقدمه للمؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسييه ، مركز البحوث السياسييه كليه الاقتصاد والعلوم السياسييه ديسمبر ١٩٩٢ .
- ٢٤ - د. يحيى الرخاوي ، جريده الاهالي ١٩٨٢/٧/٢٨ وكذلك :
- د. حسن حنفي " ثنوه عن الاختراب ، مجله عالم الفكر ، مرجع سابق ص ١٤٢ .
- ٢٥ - د. محمد ابو مندور ، د. صبيح محمد اسماعيل ، د. عثمان احمد جاد . " دراسه بعض النوافع والآثار الاقتصادييه لهجره العماله الزراعيه لقرتين مصريتين " ورقه مقدمه لمؤتمر تنظيم هجرة العماله المصريه بالخارج ، اتحاد جسيماي التنميه الاداريه والجهاز المركزي للتنظيم والاداره يناير ١٩٨٤ .
- ٢٦ - حاول البعض تناول ظاهره الاعتراق بمعزل عن سياقتها الاقتصادي والاجتماعي خاصه بعد مقتل رئيس الجمهوريه السابق ، ومن أبرز هؤلاء :
- د. محمد شعلان " الشباب بين الحوار والمواظ " اهرام ١٩٨١/١٢/١٤ .
- د. سعد المغربي " هل نحن مفكرين اقتصاديا " اهرام ١٩٨١/١٢/١٦ .
- د. عبد الرحمن العيسوي " سيكولوجيه النفاق " اهرام ١٩٨١/١٢/٢٠ .
- سيد ياسين " المواطن المصري بين الانتماء والاعتراق " اهرام ١٩٨٢/٨/٢٦ .
- احمد بهجت ، سلسله مقالات حول الانتماء بعموده اليومي " صندوق الدنيا " ٢٨ يناير حتى اول فبراير ١٩٨٥ .
- د. زكي نجيب محمود " نفوسنا صنعت فاصكلوها " اهرام ١٩٨٤/٤/١٦ .
- د. زكي نجيب محمود " اعجاز نخل خلويه " اهرام ١٩٨٤/١/١٦ .
- ٢٧ - تحفل الكتابات البورجوازيه والاكاديميه ، بالمفاهيم المغلوطة لمفهوم الاجرام والعنف السياسي وتغلب على نظرتهم الطابع الامني دون الاهتمام بالاسس الاجتماعيه لتجر أحداث العنف انظر على سبيل المثال :
- د. محمود نجيب حسني، "دروس في علم الاجرام وعلم العقاب القاهره"، دار النهضه العربيه ١٩٨٢
- د. عبد الرحيم صدقي " علم العقاب " دار النهضه العربيه ١٩٨٤ .
- د. عبد الرحيم صدقي " علم الاجرام العملي والمعملي " دارالمعارف بمصر ١٩٨٤ .
- ٢٨ - من أفضل الدراسات حول ظاهره العنف السياسي وعلاقتها بالارضاع الاقتصادي والاجتماعيه في دول العالم الثالث اعتمنا على :- Moustafa K.El Sayed "Social Inquality, Collective protest and political voi-

lence in some fomation of the peciphery 1960 - 1973", Geneva, ImpimeiceNational, 1980

٢٩ - الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة " الإدارة المركزية لتقييم الأداء " تقرير بشأن تقييم أداء ادارة قضايا الحكومه . ١٩٨٢ .

٣٠ - جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢ .

٣١ - د. على ليله العنف النقائى والجماهيرى فى المجتمع المصرى " المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٦ دراسة غير منشوره .

٣٢ - المرجع السابق .

٣٣ - د. قدرى حنفى وآخرون " ديناميات العنف الجماهيرى " المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، دراسه غير منشوره . ١٩٧٦ .

٣٤ - المرجع السابق .

٣٥ - جبرالدبريز " مجتمع المدينة فى البلاد النامية .. دراسة فى علم الاجتماع الحضرى " ترجمه د. محمد محمود الجوهري ، القاهرة ، دار الطباعة والنشر ١٩٧٢ .

٣٦ - الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والاحصاء "موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ " يوليو ١٩٨٢ .

٣٧ - د. عمرو محيى الدين ، د. نازلى شكرى " تقرير حول مشروع هجرة العمل المصرى للبلاد العربية " مركز بحوث التنمية والتخطيط للتكنولوجيا جامعة القاهرة ١٩٧٩ ص ١٦ .

٣٨ - المرجع السابق

٣٩ - د. عمرو محيى الدين ، المرجع السالف الذكر .

٤٠ - لزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :

عبد الخالق فاروق "عائدات النفط العربى والصراع الدولى " مجلة المنار - باريس العدد الثانى - فبراير ١٩٨٥ .

٤١ - د. عمرو محيى الدين ، المرجع السابق ص ١٦ .

٤٢ - مجلس الشورى تقرير حول هجرة العمالة المصرية ، نور الانعقاد العادى السابع يونيه ١٩٨٧ .

٤٣ - د. عمرو محيى الدين ، المرجع السابق .

٤٤ - د. ناديه مكارى وآخرون " تقديرات القوى العاملة لخدمة تخطيط التعليم والتدريب " ورقة مقدمه للمؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين مايو ١٩٨٠ .

٤٥ - جريده الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/٦/١ .

٤٦ - لمعالجة تفصيليه حول هذا الموضوع انظر :

- عبد الخالق فاروق " الخطه الامريكيه لتعمير الاويك " مجلة الموقف العربى العدد (٦٠) ابريل ١٩٨٥ وكذلك :

- عبد الخالق فاروق " عائدات النفط العربى والصراع الدولى " مجلة المنار ، باريس ، العدد الثانى فبراير ١٩٨٩

٤٧ - انظر التقرير المفصل بجريده : The Financial Times Servicy April22,1985 وكذلك

Economist, April,1985

٤٨ - على سبيل المثال :

- د. ابراهيم سعد الدين " الآثار السلبيه للفروق الداخلية بين الاقطار العربيه " ورقة مقدمه للمؤتمر السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٧ .

- د. عمرو محيى الدين وآخرون " تقرير عن مشروع هجرة العامل المصرى للبلاد العربيه " مرجع سابق .

- د. ناديه مكارى وآخرون " تقديرات القوى العاملة لخدمة تخطيط التعليم والتدريب " مرجع سابق .

٤٩ - د. على ليله " ملف السياسه النوايه ، العدد (٧٣) يوليو ١٩٨٢ ، مرجع سابق .

٥٠ - د. ناصف عبد الخالق " الرضاء الوظيفى وأثره على انتاجية العمل " مجلة العلوم الاجتماعيه - جامعة الكويت -

- الكويت - العدد الثالث السنة العاشرة ايلول سبتمبر ١٩٨٢ .
- ٥١ - انظر دراسة تحليل مضمون رسائل وشكوى القراء للصحف المصرية باشراف د. عواطف عبد الرحمن د. نادية سالم بعنوان :
- " الرأي العام المصرى فى الستينات والسبعينات " المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجناثيه ١٩٧٩ - دراسة غير منشوره .
- ٥٢ - د. عمرو محيي الدين ، مرجع سابق .
- ٥٣ - د. نهى فهمى " القرية المتحصنه ... دراسة حول الموامديه " القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجناثيه ، ١٩٧٧ . وكذلك :
- د. محمد السيد علوان المشاركة السياسية للشباب فى المجتمع المصرى .. بالتطبيق على شباب شمال سيناء " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣ .
- د. إيمان جابر شومان ود. محمد ياسر شبل الخواجة " الأحزاب والتنشئة السياسية فى مصر .. دراسة ميدانية " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع ، مرجع سابق .
- د. حمدى عبد الرحمن حسن " ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين .. دراسة ميدانية فى قرية مصرية " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع ، مرجع سابق .
- ٥٤ - د. لطفى عبد العظيم " الوجه الحقيقى للسياحة " الاهرام الاقتصادى العدد ٥٢٣ بتاريخ اول فبراير ١٩٧٧ .
- ٥٥ - قاموس على الاجتماع ، مرجع سابق ص ٢٢ .
- ٥٦ - Saad el Din Ibrahim "Social Mobility and Income Distcibution in Egypt 1952 - 1977", in Gouda - Abd el Khalik, Op.Cit PP.376 - 434 .
- ٥٧ - افضل الكتابات حول هذا الموضوع :
- على ليلة " الهجرة وقضايا الوحدة العربية " ملف السياسة النوويه مرجع سابق .
- د. عبد الباسط عبد المطلب " التوظيف الاجتماعى للنقط وديناميات الشخصيه العربية " مجلة شؤون عربيه ، العدد (٦) اغسطس ١٩٨١ .
- ٥٨ - محمد حمدى ، فتح الله المرصفى ، مراجعات فى علم الجريمة مرجع سابق ص ١٠ .
- ٥٩ - د. محمود نجيب حسنى " نروس فى علم الاجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية / القاهرة ١٩٨٥ .
- ٦٠ - فريدريك انجلز ، " حال الطبقة العاملة فى انجلترا " ، مرجع سابق ص ١٥٨ .
- ٦١ - محمد حمدى ، فتح الله المرصفى ، مرجع سابق .
- ٦٢ - المرجع السابق ص ٦٤ وما بعدها .
- ٦٣ - National coalition on television violance (NCTV News) volume 6, No.5-6, May-June 1985
- ٦٤ - اخبار اليوم ١١/٧/١٩٨١ .
- ٦٥ - اخبار اليوم ١١/٧/١٩٨١ .
- ٦٦ - تماطى العشيش فى الاتيم الجنوبي ، التقرير الثانى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجناثيه دار ومطابع الشعب ١٩٦٤ .
- ٦٧ - عقيد جميل حنا مسيحه ( الاعتماد على المخدرات وتنظيم اجهزة المكافحه ) معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ١٩٧٣ .
- ٦٨ - اخبار اليوم ١١/٧/١٩٨١
- ٦٩ - انتشرت بين اساتذة الجامعات المصرية والاطباء وضباط الشرطة والفئات الاكثر تظيما فى المجتمع المصرى فى السنوات العشرين الاخيره ظواهر مرضيه تغلب نور المال على كل اعتبار اخلاقي وتوطأت فى احيان كثيرة اجهزة الرقابة حفاظا على هيبة ونفوذه بعض رجال الحكم . انظر على سبيل المثال عبد الخالق فاروق اختراق الامن

- ٧٠ - البقاء فى القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة الجزء الاول يناير ١٩٦٠ ص٨٠ .
- ٧١ - المرجع السابق ص ٩ .
- ٧٢ - المرجع السابق ص ١٤ .
- ٧٣ - المرجع السابق ص ١٤ .
- ٧٤ - تصريحات وزير الدولة للتعاون الاقتصادى الاهرام ١٦/٥/١٩٧٩ .
- ٧٥ - د. قبارى محمد اسماعيل، " ما وراء علم الاجتماع " الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ٩١ .
- ٧٦ - الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة فى ج.م.ع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يناير ١٩٦٣ ص ٤٠ .
- ٧٧ - لواء دكتور سمير الشناوى " تحليل الاحصاء الجنائى " مجلة الامن العام ، مصلحة الامن العام ، القاهرة ، العدد (٦٩) ابريل ١٩٧٥ ص ٢٢ .
- ٧٨ - د. سيد عويس " رسائل الامام الشافعى ! دار الشعب القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٧ . ص ٢٠ .
- ٧٩ - تحفل الصحف الحكومية المصرية بنشر عشرات العالآت عن تجارة الرقيق الابيض خاصة اثناء فترة الرواج السياحى العربى وتليس احيانا اشكال الزواج الوهمى أو يعقود من كهول عرب، انظر مثلاً : كاتب عمومى وشروط مفصول وراء ظاهرة زواج القاصرات ببعض الكهول العرب" الاهرام ٢٣/١/١٩٨٢ .
- ٨٠ - كارل ماركس " الصراع الطبقي فى فرنسا " دار التقدم موسكو .
- ٨١ - د. حسن الساعاتى " الطلقة الاولى لمكافحة الجريمة، مرجع سابق .
- ٨٢ - روز اليوسف " الناس فى عمارة سينما السمعة " العدد ٢٤٤٠ بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٧٥ .
- ٨٣ - الاهرام الاقتصادى ، العدد ٤٢٢٠ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٧٧ .
- ٨٤ - جمال عسكر ، ملحق بالاهرام الاقتصادى ، العدد ٥٢٠ بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٧٧ .
- ٨٥ - نشرت الصحف القاهرية الضبر التالى " عقد قرانها وتلك عشر سنوات فى انتظار العفش فحكمت المحكمة بتخليقها ! انظر جريدة الجمهورية القاهرة بتاريخ ٢٧/٨/١٩٧٨ .
- ٨٦ - " خطف البنات " حوار مع العميد على حلمى ، روز اليوسف العدد ٢٤٨٦ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٧٦ .
- ٨٧ - د. نوال السعداوى " المرأة والصراع النفسى " المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٧ ص ٨٥ .
- ٨٨ - رجال الاداب يناقشون ظاهرة المرأة القوادى ، روز اليوسف العدد ٢٤٥٥ بتاريخ ٣٠ يونيه ١٩٧٥ .
- ٨٩ - روز اليوسف ، العدد ٤٩١٠ بتاريخ ٨ مارس ١٩٧٦ .
- ٩٠ - د. نوال السعدى " نحو استراتيجيه لانعاج المرأة العربية وتعبئتها فى الحركة القومية العربية " مجلة المستقبل العربى العدد (٣٦) فبراير ١٩٨٢ .
- ٩١ - وزارة الداخلية ، مصلحة الامن العام ، تقرير الامن العام لعام ١٩٩٥ ص ١٨٣ .
- ٩٢ - مجلة اليقظة ، الكويت العدد ٤٤٧ بتاريخ ٥ ابريل ( نيسان ) ١٩٧٦ .
- ٩٣ - د. سيد شتا " الدراسة الاستطاعية لظاهرة الاختلاس فى المجتمع المصرى " التقرير الاول ، مجموعة ابحاث غير منشورة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٧٦ ص ٦ .
- ٩٤ - يختلف الوصف القانونى لجريمة الاختلاس وفقاً للمادة (١١٢) عقوبات والمادة (١١٣) عقوبات عن المعنى أو الوصف القانونى للسرقه وفقاً للمادة (٣١١) عقوبات أو خيانة الأمانة (مادة ٢٤١ عقوبات) ولزيد من التفاصيل راجع (د. حسين إبراهيم عبيد "دروس فى الجرائم المعتمدة بالمصلحة العامة " القاهرة - دار النهضة العربية ١٩٨٩ ص ٧٦ وما بعدها .
- ٩٥ - عقيد على محمود وهبه " الجرائم الاقتصادية .. مع دراسة تطبيقية لجرائم تزيف العملة فى جمهورية مصر العربية " معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ، سلسلة ابحاث الدارسين رقم (٩) بتاريخ ١٩٧٣ ص ٥٦ .
- ٩٦ - د. عاطف وصلى " تحليل الاختلاس فى ضوء المتغيرات الثقافية والاجتماعية فى مصر " مرجع سابق ص ١٧ .
- ٩٧ - التقرير السنوى عن حوادث الاختلاسات والسرقه التى ابلغت لوزارة المالية خلال عام ١٩٧٩ صادر عن وزارة

- المالية الادارة العامة للتفتيش المالى بالمراقبية العامة لبحث حوادث الاختلاسات من ٦ .
- ٩٨ - د.صلاح منسى /الافتتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر :القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨٩ من ٢١٩ .
- ٩٩ - الادارة العامة لبحاث الاموال العامة ، تقرير عام ١٩٩٤ من ٢٢ وما بعده .
- ١٠٠ - د. سيد شتا "الدراسة الاستطلاعية الظاهرة الاختلاس فى المجتمع المصرى " مرجع سابق من ٦ .
- ١٠١ - العقيد عبد الحميد ابو سالم " الاختلاس دراسة علمية وعملية ، مجلة الأمن العام مصلحة الأمن العام ، القاهرة ، العدد (٦٧) اكتوبر ١٩٧٤ .
- ١٠٢ - اعلن وزير الداخلية ( احمد رشدى ) انه قد تم ضبط ٢٢٢ موظفا بمصلحة الاحوال المدنية - التابعة لوزارته يتقاضون رشواى لتسهيل مهمة المواطنين فى الحصول على الخدمات خلال الشهور الستة الاولى من عام ١٩٨٤ وطلب الوزير اجهزة الامن بان تبدأ بنفسها اولا لتحقيق الانضباط انظر :  
جريدة الاهرام ١٩٨٤/٨/٢٩
- ١٠٣ - د.حسين عبيد ، مرجع سابق .
- ١٠٤ - اهرام ١٩٨٤/٢/٢٦ .
- ١٠٥ - اهرام ١٩٨٢/١١/٢٨ .
- ١٠٦ - بحث جماعى عن الجرائم التى تقع على مرافق النقل ، اكاديمية الشرطة ، معهد تدريب ضباط الشرطة المستوى الاشرافى الاول ، الدورة ، (٢٢) ديسمبر ١٩٧٨ .
- ١٠٧ - المرجع السابق .
- ١٠٨ - وزارة الداخلية " مكافحة جرائم الاموال العامة " الادارة العامة لبحاث الاموال العامة عام ١٩٩٤ ص-٢٠ اهرام ١٩٨٤/٢/٢٢ .
- ١٠٩ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بيان باعداد السيارات المرخص لها بالسير فى طريق الجمهوريه .
- ١١٠ - حمدى عبد الفتى ، مجلة النصر للسيارات ، العدد ١٠٤ فبراير ١٩٧٨ .
- ١١١ - نشرت الاهرام بتاريخ ١٩٨٤/١/٦ الخبر التالى الذى تكرر كثيرا فى السنوات الاخيره ( عصابة سرقة يتزعمها ابن وكيل وزارة ) .
- ١١٢ - اهرام ١٩٨٤/١/٢٠ ، وكذلك تقرير مصلحة الأمن العام ١٩٩٥ المرجع السابق من ٨٤
- ١١٣ - المرجع السابق من ٨٦ .
- ١١٤ - المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنايئه ، اطلس الجريمة ١٩٨٥ ، غير منشور .
- ١١٥ - مجلة المصور ملف "الجريمة والشباب " العدد ٢٦٥٦ بتاريخ اول ملولى ١٩٨٥ .
- ١١٦ - اهرام ١٩٨٢/١١/٢٠ ، اهرام ١٩٨٥/٢/٢٣ وكذلك .
- تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ ، مرجع سابق من ٨٤ ، ٩١ .
- ١١٧ - تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ ، مرجع سابق من ١٥٢ .
- ١١٨ - المرجع السابق وكذلك تقارير الأمن العام للسنوات المشار اليها .
- ١١٩ - د. سيد عويس ، حول موضوع الجريمة والمجرمين ، جريدة الاهرام ١٩٨٥/١/١٣ وكذلك : د. عبد الرحيم صدى " علم الاجرام العملى والمعملى " القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٥ .
- ١٢٠ - " القانون والاشتراكيه " ترجمة هنرى رياض " دار مكتبة الجيل ، بيروت من ١٤ وكذلك ليون تروتمسكى " الثورة المفدوره " .
- ١٢١ - تعاطى الحشيش فى الاتليم الجنوى ، التقرير الثانى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنايئه ، دار المعارف بمصر ، ديسمبر ١٩٦٠ وكذلك :
- عقيد جميل حنا مسيحه " الاعتماد على المخدرات وتنظيم اجهزة المكافحة " القاهرة ، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ١٩٧٢ وكذلك الدراسة الرائعة د.مصطفى سويوف "المخدرات والمجتمع .نظرة تكاملية " الكويت ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٠٥) يناير ١٩٩٦ .

- ١٢٢ - تقرير حول امان المخدرات معروض على السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء ، نشر على حلقات بجريدة الاهرام بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٨٥ ، ١٠/٣٠/١٩٨٥ ، ١١/٢/١٩٨٥ ، ١١/٣١/١٩٨٥ .
- ١٢٣ - وزارة الصحة ، الكتاب الذهبي ١٩٣٦ - ١٩٨٦ ، ص ١٩٥ .
- ١٢٤ - نشرت جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩ الخبر التالي : " عامل يحاول الانتحار مرتين لعجزه عن الانفاق على أسرته .
- ١٢٥ - لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الانتحار انظر :
- مكرم سمعان "مشكلة الانتحار ... دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري بالقاهرة" دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .
- ١٢٦ - حوار مع العميد/ محمد عباس منصور ، رئيس العمليات بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات - اهرام ١٩٨٥/٦/٣ وكذلك :
- عقيد جميل حنا مسيحه ، مرجع سابق ص ١١٨ .
- ١٢٧ - المرجع السابق .
- ١٢٨ - اهرام ١٩٨٥/١٠/٣ وبيان وزير الداخلية امام مجلس الشعب بجلسة ١٩٨٥/١٢/١ ... والمنشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢ .
- ١٢٩ - مصطفى رياض بسيوني ، المجموعه الدائمه للقوانين والقوانين المصريه ، الملكة المصريه القاهره ١٩٤٩ الجزء السابع .
- ١٣٠ - القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٦ ، الجريدة الرسميه في ٢٨ اغسطس ١٩٧٦ العدد ٣٥ مكرر .
- ١٣١ - لمزيد من التفاصيل راجع :
- محمد إلهامى الميرغنى "مدى فاعليه مكافحه جرائم النقد فى استقرار النظام النقدى فى مصر" ورقه مقدمه لمؤتمر الشرطة المصريه حتى عام ٢٠٠ القاهره يناير ١٩٨٤ .
- ١٣٢ - فى شهاده محمد رفعت بشير - وكيل وزارة الاقتصاد لشئون النقد الاجنبى فى محكمه القيم بالدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٤ ق فى جلسه ١٩٨٤/١٢/١٧ يقرر بلن الوزارة قد رصدت ٣٥٥ تاجرا للعمله لهم حسابات بالبنوك وذلك فى منتصف عام ١٩٨٤ .
- ١٣٣ - البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ١٩٨١/٨٠ الصادر فى ١٩٨١ ص ١٢ .
- ١٣٤ - لمزيد من التفاصيل راجع :
- Document of the World Bank Report No.(7447-Ect) "Arab Republic of Egypt, Country Economic Memorandum, Emonomic Readjustment with Growth", Vol.1, Feb.2, 1990, P.12 for official use only
- ١٣٥ - راجع التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٢/٩٢ ص ٥٧
- ١٣٦ - عماد صالح احمد ، الاداء المصرى لبنوك الاستثمار والاعمال خلال الفترة ١٩٨٤/٧٥ مجلة الاداره ، اتحاد جمعيات التنمية الاداريه ، المجلد (١٨) العدد الثانى اكتوبر ١٩٨٥ .
- ١٣٧ - تقرير البنك المركزى لعام ١٩٩٢/٩٢ ص ٥٧
- ١٣٨ - المرجع السابق

\*\*\*

## هوامش الفصل الرابع

- ١ - د. عاصم السنوسى " كبار ملاك الاراضى وبرهمن فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٥٢ " القاهرة دار الثقافة الجديدة ١٩٧٤ .
- ٢ - د . خديجة محمد الأصغر "سوق العمالة الزراعية فى مصر خلال فترة السبعينات .. دراسة تحليلية" : القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ ١٩٩١ من ١١١ وما بعدها .
- ٣ - د . عبد الباسط عبد المعطى "توزيع الفقر فى القرية المصرية" القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩ - عبد السلام على نوير "الهراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر ٧٤ - ١٩٨٧" رسالة ماجستير، غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٢ من ٢٠١ وما بعدها.
- ٤ - د. فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٠ من ١٧ وكذلك :  
- د. محمود عبد الفضيل "التحولات الاقتصادية فى الريف المصرى" القاهرة الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ من ٤٩، ٤٨ .
- فتحى عبد الفتاح " القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ٥٢ - ١٩٧٠ " القاهر دار الثقافة الجديدة ١٩٨٥ من ٢١ .
- ٥ - محمد فرج " أزمة الانتماء بين الفلاح والارض الزراعية فى مصر " مجلة المنار باريس العدد الرابع (ابريل) ١٩٨٥ .
- ٦ - عبد السلام نوير ، مرجع السابق من ٢٠٦ .
- ٧ - عبد السلام نوير ، مرجع سابق من ٢٠٢ .
- ٨ - د. يوسف والى وآخرون استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ ، من ١٠ ، ١١ .
- ٩ - المرجع السابق .
- ١٠ - د. سيد مرعى ؛ الاصلاح الزراعى فى مصر " القاهرة ١٩٥٧ ، من ١٨٠ .
- ١١ - د. عبد الباسط عبد المعطى وآخرون " التركيب الطبقي فى برج نور العمص " مطبوعات جهاز تنظيم الاسرة والاسكان، مذكرة فى كتاب " توزيع الفقر فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٩ من ٧١ ، ٧٢ .
- ١٢ - د. عبد القادر نياب " المعهد القومى للتخطيط مذكرة خارجية رقم (١٢٣٢) القاهرة نولمبر ١٩٨٢ .
- ١٣ - معهد التخطيط القومى للتنمية الزراعية فى مصر ... ماضيها ... حاضرها " الجزء الاول ، الموارد الزراعية ، القاهرة يبايو ١٩٨٠ .
- ١٤ - محمود محمد عبد الرؤف ، د. حلمى عبد الفنى سعد ، " التنمية الزراعية الراسية فى ج . م . ع . معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مذكرة رقم (١٠٢٩) بتاريخ ١٩٨٠ .
- ١٥ - د. محمود منصور عبد الفتاح " الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ ، جهاز تنظيم الاسرة والاسكان ، مكتب التخطيط ، القاهرة ١٩٨٠ من ٣ .
- ١٦ - د. عبد القادر محمد نياب ، مرجع سابق ، كذلك :  
- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء القاهرة يوايو ١٩٨١ .  
- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد (٣٨) ، العدد الثالث ١٩٨٥ ، من ٣٤١ .
- ١٧ - من اهم الاعمال الادبية التى تكشف بجلاء هذه الحركة التاريخية رواية :  
فكرى الخولى " الرحلة " كتاب القد ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ١٨ - جيرالدبريز " مجتمع المدينة فى البلدان النامية .. دراسة فى الاثنوسوبولوجيا الحضورية " ترجمة " د. محمد الجوهري ، القاهرة ، وكذلك نتائج تعداد نوفمبر ١٩٨٦ .
- ١٩ - د. سعد الدين ابراهيم " النظام الاجتماعى العربى الجديد...دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية " مركز دراسات الوحدة العربية، دار المستقبل العربى ١٩٨٢، من ٣٧

٢١ - المجالس القومية المتخصصة ، " دراسة احصائية لتطور الانتاج الزراعى ٧٢ - ١٩٨٤ " حياورة فى مارس ١٩٨٦ .

٢٢ - لمزيد من التفاصيل حول المشروعات الامريكية فى الريف المصرى راجع :  
د. صلاح منسى " القرية المصرية والانفتاح الاقتصادى ... دراسة سييسولوجية للتحويلات التى طرأت على القرية المصرية " القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ الطبعة الاولى .

٢٣ - المرجع السابق ص ٢٠٨ .

٢٤ - المرجع السابق .



## روايش الفصل الخامس

- ١ - الحديث الدائم عن قوة الجيش ، وكذلك العروض العسكرية لايوجهان - دائما - لارهاب القوى الخارجية بل لاهداف داخلية أيضا ، كذلك اظهار قوة وقدرة البرابيس ، كما تعمل الدعاية المصاحبه لعمليات الاعتقال والسجن سواء بفعل أجهزة المخابرات او أجهزة الشرطة نفس هدف ابراز قوة الدولة القومية وتقوم عمليات انتشار قوات الشرطة في الشوارع - في ظل وجود خطر امني من عدمه - بنفس الهدف لتستقر في الوجدان الشعبي مقولة " أن الدولة هيبه " .
- ٢ - أنظر في ذلك : نيكوس يولانتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ترجمه عادل غنيم ، دار ابن خلدون ، بيروت ط ٢ ، ١٩٨٣ ، ص ١٤١ ، ١٤٨ .
- ٣ - المقصود أبحاث لويس هنري مورجان التي ضمنها كتابه : المجتمع القديم أو البحث عن خطوط التقدم البشري من الوحشية عبر البربرية إلى الحضارة والمنشور في لندن عام ١٨٧٧ وتناوله انجلز في كتابه الهام أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة " دار التقدم موسكو .
- ٤ - المرجع السابق ، ص ١٤٠ ، ص ١٤١ .
- ٥ - انظر على سبيل المثال :
  - موريس جودليه ، عمليات تشكيل الدولة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونسكو عدده ٤٥ أكتوبر/ ديسمبر ١٩٨١ ص ٣٥ - ٥٠ .
  - روميل تابلر ، نشأة الدولة في الهند القديمة نفس المصدر ص ٨٤ - ١٠٠ .
  - سلفي بروكان ، الدولة والنظام العالمي نفس المصدر ص ١٨٠ - ٢٠٣ ويرى الاخير انه بالاضافة لعنصر الانقسام الفئوي الداخلي الذي ركز عليه انجلز ينبغي ملاحظة نور العنصر الخارجي ، على اعتبار ان حقائق المجتمع القبلي تنحصر في هذين الاتجاهين المتعارضين :
  - الذفع المركزي للاستقلال والانتشار الاتيمى ، والجذب المركزي للوحدة والتماسك لمقابله التنافس الخارجى ( ص ١٨٣ - ١٨٤ ) .
- د . على محمود اسلام الفار "الانثروبولوجيا الاجتماعية .. الدراسات العقلية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية" القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨ .
- ٦- انظر كارل ماركس ، الحكم البروطاني في الهند في : ماركس ، انجلز في الاستعمار ، ترجمة الدكتور فؤاد أويوب ، دار لمشق للطباعة والنشر ص ٣٧ حول تضمخ الجهاز البيروقراطى للدولة المصرية انظر :
  - احمد حناق سعد ، مساهمة في الدراسة النظرية للبيروقراطية ، الطليعه ، يونيو ١٩٧٣ ص ٩٤ - ١٠٦ .
  - بيري اندرسون "نولة الشرق الاستبدادية" ترجمة بديع عمو نظمي ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٣ .
  - ٧ - عبد الله العروى ، " مفهوم الدولة " المركز الثقافى - الطريق - الدار البيضاء - المغرب ١٩٨١ - ص ١٤٦ .
  - ٨ - ملكرة من عبد الله العروى ، المرجع السابق ص ١٤٦ .
  - ٩ - أنظر في ذلك : م . روزنتال ، ب . يودين ، الموسوعة الفلسفية ، ترجمة سمير كرم ، دار الطليعة بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨١ . ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ .
  - ديلكن ميشال ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة د. احسان محمد الحسن دار الطليعه ، بيروت ط ١ ، ١٩٨١ ص ٤٧ .
  - موسوعه الهلال الاشتراكية ، مجموعة كتاب ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٧٠ - ص ٥٢٠ .
- ١٠ - انظر : أ . ب شيتولين ، الفلسفة الماركسية اللينينية ، ترجمة لويس اسكاروس ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٨١ ص ٢٨٧ ، وكذلك .
- أ . ك أوليفوف ، "الوعى الاجتماعى" ، ترجمة ميشيل كيلو ، دار ابن خلدون بيروت ط ٢ ، ١٩٨٢ الفصل الثالث ص ٤٩ - ١٠١ .
- ١١ - انظر في ذلك : ماركس ، انجلز ، الايديولوجية الالمانية ترجمة الدكتور فؤاد أويوب ، منشورات وزارة الثقافة

- والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٦ ، ص ٥٦ وانظر أيضا :
- ١٠ - ميشيل فادية ، "الإيديولوجية .. وثائق من الأصول الفلسفية" ، ترجمة د. أمينة رشيد ، سيد البحراوى ، دار التنوير ، بيروت ١٩٨٢ ص ٣٩ .
- ١١ - حول الوعي البرجوازي كوعي كاذب انظر : جورج لوكاش "التاريخ والوعي الطبقي" ترجمه د. حنا الشاعر ، دار الاندلس ، بيروت ١٩٧٩ ص ٥٥ وانظر أيضا :
- ١٢ - ميشيل فادية ، المصدر السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .
- ١٣ - انظر : د. محمود أبو زيد ، "الديمقراطية والبحث التربوي بين الاتحيان والموضوعية" ، بحث مقدم "إلى مؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر" مشترك بين وابطه التربية الحديث ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، بالاهرام القاهرة ، ٢-٥ ابريل - ١٩٨٤ .
- ١٤ - د. شبل بدران، "التربية والبنية الاجتماعية في البلدان المتخلفة" ، مجلة التربية المعاصرة العدد الاول، القاهرة ، يناير ١٩٨٤ ص ١١١ ومصدر الأرقام تقارير المجالس القومية المتخصصة سياسة التعليم ، القاهرة ١٩٨١ .
- ١٥ - د. عبد الباسط عبد المعطى ، التعليم وتزيف وعى التلاميذ ، مواجهه ، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، الكتاب الثالث ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٤ ص ١٢ .
- ١٦ - انظر في نقد المدرسة الثانوية : د. أبو زيد ، المدرسة الثانوية والوعي الاجتماعى ، مجلة التربية المعاصرة العدد الاول ص ٨٤ .
- ١٧ - عن محتوى وتوجهات الدراسات التربوية المعاصرة هذه انظر الدراسة الهامة للدكتور كمال نجيب "الديمقراطية والمنهج" ، ( دراسة للاتجاهات التربوية المعاصرة) بحث من ابحاث مؤتمر " الديمقراطية والتعليم في مصر" القاهرة ٢-٥ ابريل ١٩٨٤ ، ولى هذه الدراسة يتعرض البحث لدراسات اربعة من المفكرين التربويين المعاصرين ، المفكر التربوي الانجليزي ما يكل بانج ، عالما الاجتماع والتربية الفرنسيين بيروبودرو ، وجين كلود يابسون ، والمفكر التربوي الامريكى مايكل ابل .
- ١٨ - انظر على سبيل المثال تحليل مضمون كتاب القراءة لتلاميذ الصف السادس الابتدائي في مصر ، في د. عبد الباسط عبد المعطى ، المصدر السابق ص ١٥ وما بعدها .
- ١٩ - د. سعيد اسماعيل على، محنة التعليم في مصر، كتاب الاهالى، نوفمبر ١٩٨٤ ص ٦٧ وانظر كذلك :
- ٢٠ - د. عصام الدين هلال ، "قيم المناخ المدرسى فى النول المتخلفة" ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد الاول ، يناير ١٩٨٤ ص ١٢١ .
- ٢١ - باولو فرابري ، "تعليم المجهورين" ، ترجمة يوسف ثور عوض ، دار القلم ، بيروت ١٩٧٩ ص ٣٦ ، ٧٢ ، انظر أيضا : د. سعيد اسماعيل على ، المصدر السابق ص ٩٠ ، ٩١ .
- ٢٢ - د. عصام الدين على هلال ، " التعليم وقيم التنمية" المكتبة العربية للدراسات التربوية " القاهرة ١٩٨٤ ص ١١٥ وما بعدها .
- ٢٣ - نبيل عبد الفتاح ، "المصحف والسيف، صراع الدين والنولة في مصر" مكتبة مديبولي القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٤١ ، ٤٢ .
- ٢٤ - انظر : د. عبد الحبير محمود عطا مبروس ، دراسات فى الاتصال السياسى والتنمية السياسية ، جزء (٢) نظرية الاتصال السياسى ، جامعة اسبوط كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية ١٩٨٢ ص ٢٩١ .
- ٢٥ - انظر على سبيل المثال : وائل عثمان ، اسرار الحركة الطلابية ٦٨ - ١٩٧٥ هندية القاهرة ١٩٧٦
- ٢٥ - كاشفه على ذلك : الصراعات الفكرية التى دارت حول كتاب الشيخ على عبد الوازق "الاسلام واصول الحكم" والمعركة الشهيرة بين عبد الرحمن الشرقاوى والدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر وبين حسين احمد امين والدكتور محمد عبد المنعم القيمي وغيره من ائمة المساجد ... الخ ومن الملاحظ فى مثل هذه الصراعات السياسية اولا : ربطها بالدين بشكل مباشر، ثانيا "ارتفاع صيحة الاتهام بالكفر والالحاد وامتدادها الى منابر المساجد مؤيدة لرجال الدين الرسميين .
- ٢٦ - انظر فى ذلك نص بيان دار الافتاء عن اتفاقية السلام مع اسرائيل ، بقلم الشيخ جاد الحق على جاد الحق مفتى

- جمهورية مصر العربية ، وهو منشور في : نبيل عبد الفتاح ، نفس المصدر السابق ص ٢٠٢ - ٢١٢ .
- ٢٧ - في تحصيل اثر التلفزيون - كتحذير هام وسائل الاعلام على الطفل - انظر على سبيل المثال : الدكتور مصطفى احمد تركي ، وسائل الاعلام واثارها في شخصية الفرد ، مجلة عالم الفكر ، مجلد (٦٤) ، العدد الرابع ، الكويت ، يناير فبراير ، مارس ١٩٨٤ ص ٩٩ - ١٢٥ .
- ٢٨ - انظر : دكتورة سهير بركات ، الاعلام وظاهرة الصور المنطبعة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، السنة الثامنة - العدد الاول ، ١٩٨٠ ص ١٠٢ - ١١٩ .
- ٢٩ - السيد ياسين ، أزمة الرأي العام ومشكلات الوعي الاجتماعي .. زائفاً ومقيداً ومحاصراً " بحث في " ندوة قياس الرأي العام في مصر " ١٠ - ١٢ مارس ١٩٨١ " المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جهاز قياس الرأي العام ، القاهرة ص ٩٣ .
- ٣٠ - السيد ياسين ، نفس المصدر السابق ، ص ٩٥ ، ٩٦ .
- ٣١ - انظر في ذلك :
- د. كمال المنوفي ، الرأي العام في الدول النامية ، بيئة ومشاكل قياسه ، عالم الفكر ، الكويت العدد الرابع ، يناير ، فبراير ، مارس ١٩٨٤ ص ٧٠ وكذلك :
- د. ناهد صالح ، امكانية قياس الرأي العام في الدول النامية ، ابحاث ندوة قياس الرأي العام في مصر ١٠ - ١٢ مارس ١٩٨١ ص ١٠٢ - ١٢٧ .
- امانى قنديل ( وسائل الاعلام وظاهرة الرأي العام في الدول النامية ، رؤية سياسية ) ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- ٣٢ - لمزيد من التفاصيل حول مضمون الرسالة الاعلامية انظر :
- د. عبد الباسط عبد المعطي ، الاعلام وتزييف الوعي ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٩ ، وقارن ذلك بوجه نظر مغايرة في :
- نوال شاهين حسن ، " دور وسائل الاعلام في الاذاعة والتلفزيون في تنمية الاسرة " الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ١٩٨٠ .
- ٣٣ - سيد سعيد " أزمة السينما العربية والبحث عن مخرج " مجلة المستقبل العربي العدد (٦٦) اغسطس ١٩٨٤ ص ٦٤ .
- ٣٤ - كانت دور العرض في البدايه عبارة عن مقاهي يمتلكها اجانب وقد بلغ عددها عام ١٩٠٨ نحو عشرة دور عرض ازدادت عام ١٩١٧ الى ٨٠ دور عرض امثلك معظمها شركتين فرنسيتين هما " باتيه " و"جومو " ثم قفز العدد الى ٢٤٤ دار عام ١٩٤٩ ثم اخذت في التقلص التدريجي بعد ذلك بفعل انحلال الارسال التلفزيوني في مصر عام ١٩٦٠ فهبط عدد دور العرض الى ٢٥٥ دار عام ١٩٦٦ ثم الى ١٧٠ دار عام ١٩٨١ وان كان معظمها قد تركز بمدينتي القاهرة والاسكندرية .
- ٣٥ - لمزيد من التفاصيل راجع :
- جان الكسان " السينما في الوطن العربي " الكويت ، سلسلة عالم المعرفة (٥١) مارس ١٩٨٢ .
- ٣٦ - ابراهيم النسوقي " السينما العربية ... السينما البدئية ... بحث حول حصاد سينما السبعينات " مجلة المستقبل العربي ، مرجع سابق ص ٨٤ ، ٨٥ .
- ٣٧ - عبد المعطي شرف الشربيني ، تسويق الفيلم المصري ، رسالة ماجستير - تجاره عين شمس ١٩٦٩ ص ٥٨ وكذلك :
- اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوي لعام ١٩٨١ ص ٥٦٩ .
- ٣٨ - لمزيد من التفاصيل راجع سيد سعيد ، مرجع سابق وجان الكسان ، مرجع سابق :
- ٣٩ - عبد المعطي ، مرجع سابق ص ٢٧ .
- ٤٠ - سيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .
- ٤١ - سلسلة دراسات المجالس القومية المتخصصة رقم (٢٦) لعام ١٩٨٤ بعنوان " السياسة الثقافية ... مبادئ ودراسات " الجزء الاول ص ١٩٣ وكذلك ما نشرته جريدة الامرام بعد مقتل رئيس الجمهورية السابق بعنوان

- سته شهور سجن لمن يعرض فيلم عن العنف اهرام ١٠/١٢/١٩٨١ .
- ٤٢ - د. مصطفى احمد تركى " وسائل الاعلام وأثرها فى شخصية الفرد " مجلة عالم الفكر الكويت ، المجلد (١٤) العدد الرابع يناير/ مارس ١٩٨٤ .
- ٤٣ - شون ماكبريد وآخرون " اصوات متعنده وعالم واحد " تقرير اللجنة الوليه لدراسه مشكلات الاتصال " اليونسكو " الناشر الجزائر ، الشركه الوطنيه للنشر ، ١٩٨١ .
- ٤٤ - المرجع السابق وكذلك :
- محمد فتحى الشاذلى " المعلوماتيه وأثارها على البيئه الانسانيه " مجلة السياسه الدوليه القايره ، العدد(٧٧) يوليو ١٩٨٤ .
- ٤٥ - شون ماكبراتيرالمرجع السابق.
- ٤٦ - اتحاد الاذاعه والتليفزيون ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨٤/٨٣ ، القايره من ٢٧ .
- اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨٩/٨٨ ، القايره من ٨٢ وكذلك
- ٤٧ - المرجع السابق من ٦٩
- ٤٨ - عبد الخالق فاروق "إختراق الأمن الوطنى المصرى . رؤية سيكيولوجية القايره ، مركز الحضارة ١٩٩٢ من ٥٠ وما بعدها .
- ٤٩ - د. كمال المنوفى "الرأى العام فى النول الناميه .. بينته ومشاكل قياسه" مجله عالم الفكر ، مرجع سابق من ٧٣ .
- ٥٠ - عبد المعطى الشربيشى " تسويق الفيلم المصرى " رساله ماجستير فى ادارة الاممال بكلية التجاره جامعه عين شمس عام ١٩٦٩ .
- ٥١ - د. هيلد ت. هيملوت ، أن اوبتهاميم ، باميلافينيس " التليفزيون والطفل . دراسة تجريبية لاثر التليفزيون على انشاء " الجزء الاول ، ترجمة احمد سعيد عبد الحليم ومحمود شكرى العلوى سلسلة الالف كتاب (٦٤٩) مؤسسه سجل العرب ، القايره ١٩٦٧ من ٤١٤ .
- ٥٢ - مصطفى تركى ، مرجع سابق من ١٠٣ .
- ٥٣ - د. هيملوت ، مرجع سابق من ٥٠ .
- ٥٤ - جنرال اندريه بوفير " من العلوى الثوريه الى الحرب النريه " ترجمة اكرم ببرى والهيثم الايوبى ، بيروت ، دار الطليعه ١٩٧٢ من ٣٩ .
- ٥٥ - د. هيملوت ، مرجع سابق من ٣٩ .
- ٥٦ - المرجع السابق من ٣٣٠ .
- ٥٧ - المرجع السابق من ٥٢ .
- ٥٨ - المرجع السابق من ٤٤٩ .
- ٥٩ - المرجع السابق من ٤٠٣ .
- ٦٠ - بشلن مصر والكويت راجع :
- د. ناهد رمزى " المفاضله بين التليفزيون والوسائل الاعلاميه الاخرى " المجله الاجتماعيه القومية العدد ١-٢ المجلد (١٦) ١٩٧٩ .
- ٦١ - د. هيملوت ، مرجع سابق من ٧٢ ، ٢٢٢ .
- ٦٢ - انظر الدراسات التى قدمها كل من : د. نعمات احمد فؤاد ، د. فوزية فهيم د. محمد معوض ، د. مسعد عويس فى مؤتمر ثقافة الطفل فى وسائل الإعلام جامعه عين شمس مركز الطفولة فى الفترة ٨ ٦٣ - ١٠ يناير ١٩٨٥ .
- ٦٤ - محمد فتحى الشاذلى ، مرجع سابق من ١٠٤ .
- ٦٥ - المرجع السابق .
- ٦٦ - المرجع السابق .
- ٦٧ - اتحاد الاذاعه والتليفزيون ، المرجع السابق من ١٢٠ .

- ٦٨ - محمد فتحى الشاذلى ، المرجع السابق .
- ٦٩ - هيلوت ، مرجع سابق .
- ٧٠ - انظر أعمال مؤتمر ثقافة الطفل ، مرجع سابق وكذلك .
- (NCTV)NEWS,National Coalition Television Violence,Vol.6,May1985.
- ٧١ - المجلس الاعلى للثقافة - الثقافة فى عهد السادات ، ١٩٨٢ من ١٢٣ .
- ٧٢ - المرجع السابق .
- ٧٣ - لمزيد من التفاصيل راجع :
- امين العيوطى " المسرح السياسى " مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد من ٧٩ .
- ٧٤ - ارنست فيشر " الاشتراكية والفن " ترجمه أسعد حلیم ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٧٣ من ٧٤ وكذلك :
- د. طاهر مكى " سييسولوجيا الثقافة " مرجع سابق .
- ٧٥ - د. لويس عوض " مشكلات ثقافية " جريده الامرام ١٩٧٩/١٢/٧ وكذلك د. لويس عوض " تملات فى الثقافة المصرية " امرام ١٩٨١/٥/٢٤ .
- ٧٦ - راجع كرم مطاوع ، مجلة المسرح ، العدد التاسع ، السنه الاولى مارس ١٩٨٢ .
- ٧٧ - وزارة الثقافة ، الثقافة فى عهد السادات ، المجلس الاعلى للثقافة ، ١٩٨٢ من ٢٠٨ .
- ٧٨ - المرجع السابق .
- ٧٩ - د. عواطف عبد الرحمن " المنحرفة العربيه من الاستقلال الى التبعية " مجلة شؤون عربيه ، تونس، العدد (٢٤) بتاريخ فبراير ١٩٨٣ وكذلك :
- د. عواطف عبد الرحمن " قضايا التبعية الاعلاميه والثقافيه فى العالم الثالث " سلسلة عالم المعرفة ، الكويت رقم (٧٨) بتاريخ يونيه ١٩٨٤ .
- ٨٠ - د. محمد جابر الانصارى " تحولات الفكر والسياسه فى الشرق العربى " سلسلة عالم المعرفة ، الكويت رقم (٢٥) بتاريخ ١٩٨١
- ٨١ - المجلس الاعلى للصحافة " بيان بمدد الصحف والمجلات والنوريات المرخص بها والمنتظمة والسنور حتى عام ١٩٨٥ " صادر عام ١٩٨٦ .

\*\*\*

## هوامش ومراجع الفصل السادس

1 - Saad el din Ibrahim "Social Mobility and income distribution in Egypt 1952-1977  
" in the Political economy of income distribution in Egypt."

Editor by Gouda abd el Khalik , Halmes Meier Publishers London 1982.

وكذلك : عادل غنيم ، مرجع سابق ص ٥٠ وما بعدها .

٢- كثير من الكتابات عالجت هذا الموضوع نورد : د/ سمير نعيم أحمد " انساق القيم الاجتماعية ملامحها وتطوُّر  
تشكلها وتغيرها في مصر " مجلة العلوم الاجتماعية العدد الثاني ، حزيران ( يونيو ١٩٨٢ ) وكذلك :

\_ د. سمير نعيم أحمد " التكوين الاقتصادي والاجتماعي وانماط الشخصية في الوطن العربي " مجلة العلوم  
الاجتماعية العدد الرابع - ديسمبر ١٩٧٣ - الكويت .

\_ هنرى لوفيلر "ماركس وعلم الاجتماع" ترجمة بدر الدين الرماحى - منشورات الثقافة - دمشق ١٩٧١ وكذلك /

\_ ج اسبيروف " قضايا علم الاجتماع .. دراسة صوفيتية تقليدية لعلم الاجتماع الرأسمالى ترجمة د. / سمير نعيم  
احمد ، د/ فرج احمد فرج ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٠ .

٣ - د/ جمال مجدى حسنين " ثورة يوليو وأعباء التوازن الطبقي " دار الثقافة الجديدة بالقاهرة ١٩٧٨ وكذلك د/ اسعد  
عبد الرحمن " الناصرية .. البيروقراطية في تجربة البناء الداخلى " مؤسسة الابحاث - بيروت ١٩٨٣ الطبعة  
الثانية .

4- Dr . Abraham El Issey " Interconnections between income Distribution and economic growth in the  
context of Egypt's Economic developent " Ibid P.89.

and Document of the world Bank, Report No. 7447-Ect "Arab Republic Of Egypt, Country DOC - ٥  
Economic Memorandum, Economic Readjustment with Growth", Vol.1, Feb.2, 1992, P.14.s

٦ - د/ رمزي لى " تأثير التضخم على العدالة الاجتماعية من مصر " معهد التخطيط القومى بالقاهرة ، مذكرة  
داخلية رقم "٧٥٨" مايو ١٩٨١ .

٧ - د. كريمة كريم " أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الاسر محدودة الدخل والاطفال في مصر " القاهرة -  
منتدى العالم الثالث ومنظمة اليونسيف في مصر ١٩٨٨ .

٨ - د. ابراهيم الفيصوى " تطور توزيع الدخل واحوال الفقراء في مصر " معاصرة مطبوعة بجمعية الاقتصاد السياسى  
والتشريع والاحصاء - يناير ١٩٨١ واعيد طبعها بكتاب د/ جود عبد الخالق وآخرون " الانفتاح الاقتصادى  
الجنور الحصاد والمستقبل " المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ وكذلك .

- الجهاز المركزى للتظيم والادارة، النشرة الاحصائية، العدد الثالث، ابريل ١٩٨٦، والعدد الخامس اكتوبر ١٩٨٦.  
٩ - W.W Rostow " The stages of economic growth - Anon comminst Manifeste " Cambridge - 1٩٦٠  
and Also.

- Catherine M. price " Welfare Economics .. in Theory and Practice " The Macmillon Press Ltd Lon-  
don 1977.

١٠ - الادارة العامة للمرور وادارة الاحصاء والتخطيط يوليو ١٩٨٢ القاهرة . وكذلك الإدارة العامة للمرور ، بيان عن  
المركبات المرخص لها بالسير في طرق الجمهورية ١٩٩٢ .

١١ - المرجع السابق .

١٢ - الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بيان عدد السيارات الموجودة حتى ديسمبر ١٩٨٠ رقم ١/ ١٩٨١ .

١٣ - اهرام ٤ / ٢ / ١٩٨٤ واهرام ٢١ / ١٩٨٤ .

١٤ - اتحاد الغرف التجارية ، الادارة العامة للشعب والبيحث ، تقرير دورى عن حالة السوق في يناير ١٩٨٦ .

١٥ - آخر ساعة ، العدد (٢٥٦٨) بتاريخ ١١ يناير ١٩٨٤ .

- ١٦ - عبد القادر شبيب " محاكمة الانفتاح الاقتصادي " دار ابن خلدون ، بيروت ، الطبعة الأولى مارس ١٩٧٩ اما عام ٨٢ / ١٩٨٤ فصله
- اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى لعام ٨٢ / ١٩٨٤ ص ١٧٦ .
- ١٧- اتحاد الغرف التجارية ، المرجع السابق .
- ١٨- اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨١ ، مرجع سابق ص ٩٦ .
- ١٩ - وزير شئون الهجرة والمغتربين لتردم بنحو ٣,٤١٢ مليون مصرى منهم نحو ٤٦٠ ألف بالنول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واستراليا ( الاهرام ١٢ / ٨ / ١٩٨٣ ) .
- ٢٠ - د/ رمزي زكي "تقييم الاداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقده مصر مع صندوق النقد النواى ١٩٨١/٧٧ " ، ورقة مقدمة لمؤتمر الاقتصاديين السابع مايو ١٩٨٢ ص ٤٠
- ٢١ - جمال زياده "صراع حول مدخرات المصريين العاملين بالخليج" الاهرام الاقتصادي العدد (٧٨٧) بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ .
- ٢٢ - " دراسة منشورة بمجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد ٦٢٢ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ ، وكذلك د. محمود عبد الفضيل " تاملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، القاهرة دار المستقبل العربى ١٩٨٢ ص ٢٧ .
- ٢٣ - د. جلال أمين " حقيقة انجازات السنة الاولى للخطة " الاهرام الاقتصادي - العدد ٧٧٥ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٨٢ و " الحقيقة ان ثمة تضاربا كبيرا بالنسبة للارقام المنشورة من المصادر المختلفة فرئيس الوزراء صرح بان تعريلات المصريين التقنية والعينية بلغت خلال الفترة يناير ١٩٨٢ حتى مارس من عام ١٩٨٢ نحو ١٧٣٩ مليون جنيه ( حوار مع رئيس الوزراء ) الاهرام ١٢ / ٨ / ١٩٨٢ بينما يشير البنك المركزى المصرى بلتها قاربت ٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة .
- ٢٤ - اعد البنك المركزى المصرى قائمة ضمت ٥٥ تاجر للمعاملات لمنع التعامل الرسمى والمصرى معهم - اهرام ٢٨ / ٢ / ١٩٨٤ وانظر كذلك
- " تحيا أو تمسقط تجارة العملة السوداء " الاهرام الاقتصادي العدد ٦٥٧ بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨١
- ٢٥ - محمد الهامى اليرغنى "مدى فاعلية مكافحة جرائم النقد فى استقرار النظام النقدى فى مصر" بحث مقدم إلى مؤتمر الشرطة المصرية لعام ٢٠٠٠ ، كاديمية الشرطة القاهرة ، ٢٥ يناير ١٩٨٤
- ٢٦ - الصحف المصرية الثالث - الاخبار - الاهرام - المساء بتاريخ ٢٩ / ٢ / ١٩٨٤ .
- ٢٧ - راجع د. فؤاد موسى ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٦
- ٢٨ - د . محمود عبد الفضيل وجيهان نياب " ابعاد ومكونات الاقتصاد الخفى وحركة الاموال السوداء فى الاقتصاد المصرى ١٩٧٤ - ١٩٨٤ ، مجلة مصر المعاصرة عدد ابريل ١٩٨٥
- ٢٩ - نتائج حصر العمالة بالقطاع العام والحكومة والحكم المحلى حتى ١/١/١٩٨٥ مركز المعلومات - الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
- ٣٠ - النتائج الراهية لتعداد عام ١٩٨٦ ، الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء .
- ٣١ - نتائج التعداد العام للسكان والاسكان نوفمبر ١٩٧٦ ملحق الاهرام الاقتصادي عدد مايو ١٩٧٧ وكذلك: د. سعد حافظ واخرون " سوق العمل غير المنظم فى مصر " جهاز التعينة والاحصاء ببيته ١٩٨٥ .
- ٣٢ - جريدة الجمهورية بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٦ .
- ٣٣ - انتخابات ١٩٧٦ فى مصر .. دراسة تحليلية " مجلة الطليعة ، عدد ديسمبر ١٩٧٦ .
- ٣٤ - جريدة الاهرام ١ / ٦ / ١٩٨٤ .
- ٣٥ - مركز الدراسات الاستراتيجية " الاهرام " انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ .. دراسة وتحليل ١٩٨٦ .
- ٣٦ - عبد المجيد فريد "محاضر اجتماعات جمال عبد الناصر" ١٩٦٩ ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ١٩٨٠
- ٣٧ - انظر حول هذه الظاهرة :
- د. وقعت سيد احمد " المركبات الاسلامية فى مصر وإيران " القاهرة ، سينا للنشر ١٩٨٩ وكذلك

- د. محمد مورو "تنظيم الجهاد" القاهرة ، الشركة الدولية للنشر والأعلام ١٩٩٠ وكذلك  
 - توفيق الطيب "الحل الإسلامي ما بعد النكبتين" القاهرة دار المختار الإسلامي ١٩٧٩ .
- ٢٨- الرئيس محمد أنور السادات "ورقة أكتوبر" الاتحاد الاشتراكي العربي للجنة المركزية أبريل ١٩٧٤ ص ٢٥ .
- ٢٩- الاتحاد الاشتراكي العربي "المتغيرات الدولية والمتغيرات السياسية وأثارها" القاهرة ١٩٧٢ .
- ٤٠- راجع في ذلك :
- محمد حسنين هيكل "خريف الفئسب" بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٨٥  
 - د. اسماعيل فهمي "التفاوض من أجل السلام في الشرق الاوسط" مكتبة مدبولي القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٤١- راجع : د. يونان لبيب "الاحزاب السياسية ١٩٠٧ - ١٩٨٤" كتاب الهلال - على النبين هلال وآخرون "تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١" المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨٢ .
- ٤٢- نبيل صباغ ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ٥١٤ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٧٧ .
- ٤٣- يمكن الرجوع إلى :
- الاستاذ عمر التلمساني "الفتاحيات مجلة الدعوة الاسلامية منذ اعادة اصدارها في يونيه ١٩٧٦ حتى اغسطس ١٩٨١ .
- عمر التلمساني "الخروج من الملتق" بدون تاريخ  
 - زينب الغزالي "ايام في حياتي" دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤٤- د. عمر عبد الرحمن "كلمة حق .. مراهقة الدكتور عمر عبد الرحمن في قضية الجهاد" دار الاعتصام بدون تاريخ اصدار .
- ٤٥- مزيد من الشرح حول هذا التمييز راجع : أحمد بهاء الدين "شرعية السلطة في العالم العربي" دار الشروق القاهرة ١٩٨٥ .
- ٤٦- د. يونان لبيب وبتق ، مرجع سابق ص ٣٦٦ .
- ٤٧- انظر اعمال المؤتمر العام الأول للحزب الوطني الديمقراطي المنعقد بجامعة القاهرة في يوليه ١٩٨٠ .
- ٤٨- البرنامج الانتخابي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ، مايو ١٩٨٤ .
- ٤٩- من واقع حصر اسمائهم ونشاطهم المهني او التجاري بمضابط مجلس الشعب والامانة العامة للاتحاد الاشتراكي والامانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم .
- ٥٠- راجع اهرام ١١ / ١٢ / ١٩٨٤ .
- ٥١- الدكتور جمال حمدان "شخصية مصر.. دراسة في عبقرية المكان" الجزء الثالث القاهرة، عالم الكتب، يناير ١٩٨٤ .
- ٥٢- خطاب فؤاد سراج الدين في الاحتفال بذكرى سعد زغلول ومصطفى النحاس بتاريخ ١٠ اغسطس ١٩٨٢ وسنر بكتيب بعنوان "مصر والوفد" مطابع الشروق اغسطس ١٩٨٢ - وكذلك حوار مع الدكتور وحيد رأفت نائب رئيس حزب الوفد بجريدة الاخبار ١٨/١/١٩٨٤ وكذلك هكذا تحدث الباشا ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد ٧٨٦ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٤ .
- ٥٣- راجع البرنامج الانتخابي لحزب الوفد الجديد الصادر في مايو ١٩٨٤ .
- ٥٤- مزيد من التفاصيل راجع :
- د. محمد نويدار "الاقتصاد الرأسمالي الدولي في ازمتة" الاسكندرية ، منشأة المعارف ١٩٨١ وكذلك لمزيد من الشرح التفصيلي راجع :
- Employment Effects of Multinational Enterprises in Developing Countries , I.L.O , GENEVA, 1981
- تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ ، البنك الدولي للانشاء والتعمير ، اغسطس ١٩٨٢ وكذلك  
 I . L . O " Employment , Incomes , Sociol , Protaction , New Information Technology GENEVA, 1984.
- ٥٥- البرنامج السياسي لحزب الاحرار الاشتراكيين وراجع كذلك : بهي الدين حسن "ابعاد اللعبة الانتخابية" القاهرة، دار العالم الجديد ، مايو ١٩٨٤ .

- ٥٦- اهرام ١ / ٦ / ١٩٨٤ وراجع حوار رئيس حزب الامة " أحمد الصباحي " في بهي الدين حسين ، مرجع سابق  
- ص ٢٨٦ وما بعدها .
- ٥٧- راجع الكتاب الهام .
- ويتشارف ميشيل " الاخوان المسلمون " ترجمة عبد السلام وضوان ، القاهرة ، ومقدمه صلاح ميمس في صدر الكتاب .
- ٥٨- انظر مثلا :  
- توفيق الطيب " الحل الاسلامي ما بعد التكتين " القاهرة ، دار المختار الاسلامي ١٩٧٩ .  
- محمد الفزالي " ظلم من الغرب " ، القاهرة ، دار الاعتصام ١٩٧٦ .
- ٥٩ - مجلة الدعوة - اعلان حال الاخوان المسلمون - افتتاحية العدد (٤٩) بتاريخ ١٩٧٩ .
- ٦٠- مجلة الدعوة ، افتتاحية العدد (٢٧) بتاريخ أغسطس ١٩٧٨ .
- ٦١- عمر التلمساني " الخروج من المازق الاسلامي الواهن " القاهرة ، دار الطباعة والنشر الاسلامية بدون تاريخ  
اصدار ص ٤٠ .
- ٦٢ - افتتاحية العدد (٢٢) ابريل ١٩٧٨ .
- ٦٣- افتتاحية الدعوة العدد (٤٧) بتاريخ مارس ١٩٨٠ .
- ٦٤- الشيخ صلاح ابو اسماعيل "الشهادة .. قضية تنظيم الجهاد" القاهرة دار الاعتصام ١٩٨٤ ص ٢٤١ .
- ٦٥- الشيخ صلاح ابو اسماعيل " جريدة النور بتاريخ / / ١٩٨٦ .
- ٦٦- مجلة الدعوة افتتاحية العدد (٢٧) بتاريخ أغسطس ١٩٧٨ .
- ٦٧- الشيخ عمر التلمساني " الخروج من المأزق " مرجع سابق ص ٢٠ وكذلك :  
- مجلة الدعوة الافتتاحية العدد (٤٦) بتاريخ / فبراير / ١٩٨٠
- ٦٨- مجلة الدعوة " افتتاحية العدد " (٦٤) بتاريخ أغسطس ١٩٨١ وكذلك : مقاله مصطفى مشهور بعنوان " الاخوان  
المسلمين والسياسة وسياسة الاحزاب ، بنفس العدد .
- ٦٩- راجع في ذلك :
- رفعت سيد احمد "الرؤى الفكرية لقيادة التنظيمات الاسلامية في السبعينات .. نموذج صالح سرية " مجلة  
اليقظة العربية " القاهرة ديسمبر ١٩٨٦ .
- رفعت سيد احمد " الاصول الفكرية لتيارات الفصيح الاسلامي .. تنظيم الجهاد " مجلة اليقظة العربية عدد  
مايو ١٩٨٦ وهي قراءة في بعض لوراق ووثائق هذه الجماعات .
- د. محمد مورو تنظيم الجهاد ...
- ملكرة من حزب التحرير إلى المسلمين في لبنان ، رجب ٥ ، ١٤ نيسان ١٩٨٥ بدون
- ٧٠- د عمر عبد الرحمن ، كلمة حق .. مراعاة الدكتور عمر عبد الرحمن في قضية الجهاد ، القاهرة ، دار الاعتصام  
بدون تاريخ ص ٢٩ .
- ٧١- انظر في ذلك :
- د. عصمت سيف النولة "راسمالية خائنة ورأسماليون وطنيون" القاهرة دار الثقافة الجديدة، ١٩٧ وكذلك :  
- جمال فهمي " حول الراسمالية المحلية ووطنيتها " مجلة المواقف العربي للعدد (٥٣) سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٧٢ - عادل حسين ( الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ) دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٠ جزآن .
- ٧٣ - راجع الميثاق الوطني ١٩٦٢ .
- ٧٤ - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، مشروع البرنامج العام من اجل مصر ووطننا الحرة والعدالة الاجتماعية  
" ٢٣ يوليو ١٩٧٧ ص ٢٤ .
- ٧٥ - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، البرنامج السياسي العام المؤتمر العام الأول ، ١٩٨٠ ص ٨٠ .
- ٧٦ - راجع في ذلك لوراق المؤتمر العام الاول للحزب ( ابريل ١٩٨٠ ) وكذلك لوراق المؤتمر العام الثاني للحزب ( ابريل  
١٩٨٤ )

٧٧- سادت افكار الطريق اللاراسمالي وهي اطروحة سوفيتية في الاساس ، صيغت لاغراض الاقتراب السياسى من جانب النظام السياسى السوفيتى بعد اختفاء متالين للنخب السياسية فى الدول المستقلة حديثا ويمكن الرجوع فى ذلك الى :

- لينكوفسكى " الاستقلال الاقتصادى والقطاع العام " ، موسكو ، دار نشر نواستى ١٩٧٣

- احمد سيكوتوى " الثورة الديمقراطية والهدف والمذهب " ترجمة محمد البخارى ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨

- كوامى نكوروا " الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية " ترجمة عبد العميد حمدى ، القاهرة ١٩٦٦

- بول سيجموند " ايدولوجيات الامم الأخذ فى النور " ترجمة تيسير محمود فهمى سلسلة اخترناك ، القاهرة ، الدار القومية ١٩٦٤

- شاجنازيان " رأسمالية النولة والتطور الاقتصادى فى الجمهورية العراقية ٥٨ - ١٩٦٧ ، ترجمة يوسف سلمان ، دار دمشق ، بدون تاريخ

- د . عبد المالك عودة " الاشتراكية فى تترانيا " القاهرة دار الكاتب العربى ١٩٦٧

- د . نازلى معوض احمد " الاشتراكية الديمقراطية فى السنغال " الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ .

٧٨- عبد الخالق فاروق " محاولة لتقدير فائض القيمة بقطاع الاعمال الحكومى فى مصر ١٩٧٥ - ١٩٨٥ " دراسة غير منشورة .

٧٩- راجع مثلا :

- مجموعة خبراء الحزب " نعم الفقراء ودعم الاغنياء " التقرير المقدم من الحزب لرئيس الجمهورية بشأن قضية الدعم ، منشور بكتاب الاهالى رقم (٥) بتاريخ ١٩٨٥ .

- ازمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق للخروج منها ، ورقة مقدمة فى المؤتمر الاقتصادى الذى عقد بدعوة من رئيس الجمهورية فى فبراير ١٩٨٢ .

- برنامجنا لانقاذ مصر ، البرنامج الانتخابى العام لحزب التجمع فى انتخابات مجلس الشعب ، مايو ١٩٨٤ .

- ردنا على بيان الحكومة ، رد حزب التجمع على بيان الحكومة فى مجلس الشعب فى ١٩٧٧ .

٨٠- لمزيد من التأكيد : قارن بين :

- البرنامج السياسى العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى المقدم للمؤتمر العام الاول للحزب (ابريل ١٩٨٠) والبرنامج السياسى العام المقدم فى المؤتمر العام الثانى ( ابريل ١٩٨٤ )

٨١- البرنامج السياسى حزب التجمع عام ١٩٧٧ من ٥١ .

٨٢- البرنامج السياسى العام ، ابريل ١٩٨٠ من ١١٠ من ٥١ .

٨٣- البرنامج الانتخابى لحزب التجمع مايو ١٩٨٤ من ٨٣ .

٨٤- البرنامج السياسى العام للحزب ، ابريل ١٩٨٠ .

٨٥- د. محمد حلمى مراد " الوضع الدستوري لعزم الرئيس " جريدة الشعب الثلاثاء بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤ وكذلك يراجع الاعداد الخاصة بالجريدة منذ صدورهما فى ١٩٧٨ وحتى توقفها فى احداث سبتمبر ١٩٨١ .

٨٦- برنامج حزب العمل الاشتراكي ، القاهرة ، مطبعة المجد بدون تاريخ اصدار من ٢٥ .

٨٧- بالمرجع السابق .

٨٨- المرجع السابق من ١٦ .

٨٩- المرجع السابق من ١٤ .

٩٠- عادل حسين " الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية " مرجع سابق .

٩١- حزب العمل الاشتراكي ، المؤتمر العام الثالث ، القاهرة ٢٠ ديسمبر ١٩٨٤ من ١٠ .

٩٢- برنامج الحزب ، مرجع سابق من ١٨ .

٩٣- المرجع السابق .

٩٤- انظر على سبيل المثال :

- حمدين صباحى " الناصرية نظرية الثورة العربية ، نقابة الصحفيين المؤتمر الفكرى الاول ٢٠ - ١٤ يوليو ١٩٨٣ نشرت بمجلة طلوع العدد الثانى اغسطس ١٩٨٤ .

- اسامه طلعت " الناصرية والازمة " القاهرة ، مصرية للنشر والتوزيع ١٩٨٧

٩٥- بعض مجلات الماستر مثل :

- " طلوع " وصدرها امين اسكندر وحمدين صباحى منذ عام ١٩٨٤

- الناصرية وصدرها محمد الاشرق ومحمد منيب منذ ١٩٨٥ .

هذا بخلاف مجلات اخرى مثل :

- اوراق عربية وصدرها محمد فائق منذ اغسطس عام ١٩٨٦ .

- الاشتراكي يصدرها ضياء الدين داود منذ اغسطس عام ١٩٨٦ .

- الموقف العربي وصدرها عبد العظيم مناف .

٩٦- محمد سيد احمد " مستقبل الاحزاب السياسية فى مصر " القاهرة ١٩٨٤ .

٩٧- حمدين صباحى ، المرجع السابق ص ٢٦ .

٩٨- جمال فهمى " حول الرأسمالية المحلية وولطيتها " القاهرة ، مجلة الموقف العربى العدد (٥٣) بتاريخ سبتمبر

١٩٨٤ ، وانظر كذلك فى نفس المعنى : - اسامه طلعت " الناصرية والازمة " مرجع سابق ص ٢٠ .

٩٩- الميثاق الوطنى - الباب الخامس وانظر كذلك الاوراق التى قدمت فى ندوة " ثورة يوليو والديمقراطية " المنشور

بمجلة اوراق عربية ، العدد الاول بتاريخ اغسطس ١٩٨٦

١٠٠- جمال فهمى ، سبق ذكره وكذلك :

د . عصمت سيف الدولة ، "رأسمالية خائنة ورأسماليون وطنيون " القاهرة دار الثقافة الجديدة ١٩٨

١٠١- انظر مثلا حوار أجرته مجلة المنابر البيروتية مع المنظر القومى المصرى البارز د. عصمت سيف الدولة بالعدد

الخامس ، مايو ١٩٨٧ .

١٠٢- احمد الجمال ، كلمة القيت فى مؤتمر نقابة المحامين للتضامن مع الشعب الفلسطينى واللبنانى ، بمناسبة

مذابح الخيجمات التى قامت بها منظمة امل الشيعية بدم من النظام الصورى فى ابريل ١٩٨٦ .

١٠٣- بيان للحزب الاشتراكي العربى الناصرى ، بعنوان لا لاعلان القاهرة ... نعم للكلاح المسلح " وكذلك :

- الحزب الاشتراكي العربى الناصرى " التصور العام للتنظيم للمرحلة القادمة مايو ١٩٨٧ .

١٠٤- يراجع فى ذلك اعداد مجلة " الموقف العربى " طوال سنوات صدورها وكذلك : جريدة - " صوت العرب "

الاصبوعية الصادرة فى اواخر عام ١٩٨٦ وتوقفت عن الصدور عام ١٩٩٠ .

١٠٥- انظر مثلا ، البيانات الانتخابية للناصرين فى معركة الانتخابات التشريعية فى ابريل ١٩٨٧ خاصة فى الدائرة

الاولى " وسط الجيزة " المرشح فيها كمال ابو عيطة ومحمد خليل وآخرون

١٠٦- انظر مثلا ، برنامج الحزب الناصرى ورقة حوار " مجلة الموقف العربى العدد (٥٣) مرجع سابق

١٠٦م- لمزيد من التفاصيل حول ازمة الديمقراطية فى الحزب الناصرى انظر .

- على عبد الحميد وه. احمد الصاوى وآخرون " مجلة المواجهة " العدد الاول ، يوليه ١٩٩٦ ، نشره غير نوردية

تصدرها امانة التحقيق فى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى .

١٠٧- من أهم هذه الكتابات :

د . رفعت السعيد " تاريخ الحركة الاشتراكية ١٩٢٠ . ١٩٢٥ " القاهرة ١٩٧٥ .

د . رفعت السعيد " تاريخ المنظمات اليسارية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ " القاهرة ١٩٧٩ .

د . رفعت السعيد " تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - ٣ مجلدات القاهرة ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .

د . رفعت السعيد " هكذا تكلم الشيوعيون " - القاهرة ١٩٨٩

- احمد صادق سعد " صفحات من تاريخ اليسار المصرى " القاهرة ١٩٨٢

- د . فتحى عبد الفتاح " شيوعيون وناصريون " القاهرة روز اليوسف ١٩٧٥ .
- د . عبد العظيم أنيس " رسائل الحب والحزن والثورة " القاهرة ، روز اليوسف ١٩٧٩ .
- د . فخرى لبيب " الشيوعيون وعبد الناصر التحالف والمواجهة ١٩٥٨ - ١٩٦٥ " الجزء الأول ، القاهرة ، شركة الامل للطباعة والنشر ١٩٩٠
- ١٠٨ - برنامج الحزب الشيوعى المصرى ، بيروت ، دار ابن خلدون ، سلمة تجارب حزبية ، دليل المناضل رقم (١١) الطبعة الأولى ١٩٨١ من احراز القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ حصر أمن نوله عليا
- ١٠٩ - الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير ، وثيقة بعنوان " الجبهة الوطنية وبرنامجها " من احراز المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن نوله عليا
- ١١٠ - برنامج الحزب الشيوعى المصرى ، مرجع سابق وكذلك :
- التقرير التنظيمى للحزب الشيوعى المصرى ، من أوراق المؤتمر العام الأول للحزب المنعقد فى سبتمبر ١٩٨٠ ، من احراز القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ حصر أمن نوله عليا .
- ١١١ - من أهم الوثائق فى هذا المجال :
- شيوعى مصرى " طبيعة السلطة والتحالف الطبقي فى مصر " بيروت ، دار ابن رشد ١٩٧٢ وهى تعبر عن موقف حزب العمال الشيوعى المصرى وكذلك :
- حول الطبيعة الكاوتيليه لنشأة البورجوازيات العالم ثالثية " بيروت " دار ابن رشد ١٩٧٨ وهى تعبر عن موقف الحزب الشيوعى المصرى ( المؤتمر ) وكذلك :
- مجلة " ما العمل " - لسان حال العصبة الشيوعية " الثورية - التروتسكية فى مصر - خاصة الاعداد رقم (١٥) بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ من احراز القضايا والمحاضر المشار اليها من قبل .
- ١١٢ - صالح محمد صالح ، مناظرة موجزة مع الرفيق طه . ك . شاكور وهى تعبر عن وجهة نظر حزب العمال الشيوعى المصرى من احراز القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر أمن نوله عليا
- ١١٣ - الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير وثيقة " حرب التحرير الشعبىة ... طريق الشعب إلى التحرير الوطنى " من احراز المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن نوله عليا .
- ١١٤ - وثيقة بعنوان " حول الجمهورية الديمقراطية " من احراز القضية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٩ حصر أمن نوله عليا .
- ١١٥ - العصبة الشيوعية الثورية - التروتسكية " وثيقة بعنوان الثورة العربية .. طبيعتها ووضعها الراهن .. اتفاقها " ماوس " (آذار) ١٩٧٤ سلسلة كراسات الثورة الدائمة .
- ١١٦ - محمد جعفر " التكوين القومى فى المنطقة العربية .. ود على دكتور سميراميس " كراسات الثورة الدائمة من احراز المحضر رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥ حصر أمن نوله عليا
- ١١٧ - الحزب الشيوعى المصرى - المؤتمر وثيقة بعنوان " حول النشأة الكاوتيليه للبورجوازيات العالم ثالثية " بيروت ، دار ابن رشد ١٩٧٨ من احراز المحضر ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠ حصر أمن نوله عليا وكذلك لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم :
- موريس غودالييه وآخرون " حول نمط الإنتاج الآسيوى " بيروت ، دار الطليعة ١٩٧٥ .
- احمد صادق سعد " ست دراسات فى النمط الآسيوى للإنتاج مرجع سابق
- د . سمير أمين " التطور اللامتكافئ ... دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة " بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٧٥ .
- صالح محمد صالح " حول نمط الإنتاج الآسيوى " بيروت ، دار ابن خلدون ١٩٧٨ .
- ١١٨ - انظر :
- صالح محمد صالح " القضية القومية العربية " القاهرة ، مطبوعات الطريق ١٩٨٠ وكذلك
- صالح محمد صالح " الاقطار والرأسمالية من عهد محمد على إلى عهد عبد الناصر " دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٩ .

١١٩- استتبنا في ذلك إلى :

- الحزب الشيوعي المصري ، وثيقة بعنوان " الجبهة الوطنية الديمقراطية بديل موضوعي لنظام الخيانة من وثائق المؤتمر العام الأول للحزب وحرارة القضية ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ - حصر امن نوله عليا .
- الحزب الشيوعي المصري - ٨ يناير وثيقة بعنوان " الجبهة المرحلية وبرنامجها " بدون تاريخ من احراز المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٢ حصر امن نوله عليا .
- ١٢٠- المجلة النظرية للحزب الشيوعي المصري - المصماه - الوهي العدد (٢٨) ابريل ١٩٨٦ .
- ١٢١- الحزب الشيوعي المصري - ٨ يناير وثيقة بعنوان " الجبهة المرحلية وبرنامجها " مرجع سابق .
- ١٢٢- الحزب الشيوعي المصري ، التقرير التنتيمي ، من وثائق المؤتمر العام الاول للحزب المنعقد في سبتمبر ١٩٨٠ من احراز القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ حصر امن نوله عليا .
- ١٢٣ - صلاح عيسى " البروجوازية المصرية واسلوب المفاوضة " القاهرة ، مطبوعات الثقافة الوطنية ١٩٨٠ .
- ١٢٤- انظر المناظرات التي تمت حول هذا المصطلح .
- د. محمد عبد الشفيق عيسى " هل الرأسمالية الطبقيلية مفهوم علمي ؟ مجلة الطليعة القاهرية ، العدد الثاني ( ابريل ) ١٩٨٨ .
- صلاح العمروسى " حول الرأسمالية الطبقيلية " القاهرة ، دار الفكر المعاصر ١٩٨٥ .
- ١٢٥ - الحزب الشيوعي المصري ، وثيقة الجبهة الوطنية الديمقراطية بديل موضوعي لنظام الخيانة ، مرجع سابق .
- ١٢٦- البرنامج السياسى للحزب الشيوعي المصري ، مرجع سابق .
- ١٢٧- المرجع السابق .
- ١٢٨ - الحزب الشيوعي المصري - ٨ يناير وثيقة " حرب التحرير الشعبية طريق الشعب إلى التحرير الوطنى، مرجع سابق .
- ١٢٩ - جريدة ( ما العمل ؟ ) - اسان حال التروتسكيين في مصر - العدد ( ١٦ ) - بتاريخ ١ / ٥ / ١٩٨٠ .
- ١٣٠- من ابرز الوثائق في هذا المجال :
- الحزب الشيوعي المصري - المؤتمر وثيقة بعنوان " فلنحارب الرعياء ذات الالف لون " ١٩٧٨ .
- جريدة العامل " اسان حال المؤتمر منذ صدورها عام ١٩٧٧ حتى تاريخ توقفها عام ١٩٨٠
- البرنامج الانتخابى لحزب العمال الشيوعي المصري ابريل ١٩٨٧ .

